Annual Strategic Report - Armament in the world





التقرير الإستراتيجي السنوي

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arab Center

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arab Center

http://democraticac.de


@democraticac

@democratic_ac

book@democraticac.de

Berlin 10315

Gensinger Str: 112

Germany /ألمانيا

التقرير الاستراتيجي السنوي – التسلح في العالم بين التوازن والتفوق

الطبعة الأولى 2019



التقرير الاستراتيجي السنوي – التسلح في العالم بين التوازن والتفوق

رقم تسجيل الكتاب:VR.3373.6331.B

الطبعة: الأولى

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين _ألمانيا

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de

الخلاصة التنفيذية:

يمثل التسلح واحداً من أصعب الموضوعات في السياسة الدولية، إذ عمدت الكثير من الدول وعبر مراحل التاريخ إلى تسليح نفسها، من اجل الدفاع والهجوم في آن واحد، لاسيما بعد تطوير نوعية السلاح وأهميته في حياة البلدان. فمفهوم التسلح ضمن هذا الإطار تعددت إشكاله من استكمال قدرة الدول على مواجهة العدوان وحماية الأراضي الى الكسب والسيطرة على الثروات لبيان قدرة هذه الدول في الاستحواذ، وتحقيق الغاية

والهدف تجاه أي تهديد أو عدوان، ولعل بروز سباق التسلح الذي يضر بالاستقرار والأمن الدولي من أن ينتهي سلمياً وتحديداً بعد ازدياد الحاجة إلى نزع السلاح في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والذي أكد عليه الكثير من الباحثين والمختصين، ما بين الانخفاض الجزئي او التخلص النهائي من خلال أدوات ووضع التسلح ذاته، وخارطة التوازن الاستقرائي للدول القائمة من التفوق والغلبة. ومن هنا تأتي أهمية اختيار هذا التقرير عن التسلح في العالم بين التوازن والتفوق وبيان توازناته، ومدى التأثير الكبير الذي يسببه على الحريات والتنمية بكل أشكالها، ناهيك عن بيان العلاقة بين التسلح من جهة، وانتشار ظاهرة العنف والتطرف والإرهاب في العالم، من جهة أخرى فجاء الإنفاق العسكري ليحدد طبيعة الأمن العام لكونه أحد وسائل حفظ الأمن والاستقرار، وتحديداً الاستقرار السياسي الذي يعد أهم محددات الإنفاق في مجال تعزيز الأمن الداخلي والخارجي على حد سواء. ولقد تجسد بشكل واضح في التاريخ المعاصر للدول النامية التي تغيب عنها الديمقراطية، لاسيما في عملية الانقلابات العسكرية، حينما كانت القوة العسكرية نفسها، تشكل أداة رئيسة في إيجاد الحلول ومعالجة المشكلات من اجل الحفاظ عن المشهد السياسي المستقر من دون إي تهديد محتمل للنظام... خلاصة ما تقدم نطرح استشفاف لكل ما تضمنه التقرير الاستراتيجي ضمن محاوره المتنوعة... إذ ركز المحور الأول على ماهية وإبعاد ومرتكزات التسلح والذي ركز على إدارة التسلح في الفضاء الخارجي في إطار مفاهيمي، جسد حالة التناقض الفكري الذي تناولته المدارس الشرقية والغربية، والجهود التي بذلت بدول الجنوب، أو كما تسمى سابقاً (بدول عدم الانحياز)، فضلاً عن التركيز على أساليب نزع السلاح على الصعيد الإقليمي، من خلال تدابير وإجراءات واسعة للحد من انتشارها بشكل يتفق مع معايير وقواعد القانون الدولي، لأجل تعزيز السلم والأمن الدوليين. من هنا فمضامين هذا المحور حددت التسلح بأنها ظاهرة قديمة عرفتها



المجتمعات والدول على مر التاريخ، من هذا المنطلق ترى الكثير من الدول التسلح عنصراً للمنافسة، وقوة الدولة تكمن في مدى قدرتها على امتلاك التسلح، لاسيما بعد تغيير المفهوم والهدف، فالتسلح اليوم يختلف عن الماضي وذلك بعد التطور التقني الذي شهده العالم وما أحدثه من تغيير في تقنية السلاح، كالقنبلة النووية والجيولوجية، فضلاً عن الأسلحة الفتاكة والمدمرة الكيميائية منها والبيولوجية، أما المحور الثاني فقد تضمن آليات وضوابط السوق العالمي للأسلحة والذي تحتوي مضامينه أسس وقواعد اختيار الأسلحة ,وخطرها من خلال تناول اتفاقية حظر استعمال وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وفق اتفاقية (اوتاو عام 1997) واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية وتدميرها بشكل كامل، وهذا ما ذكره معهد أبحاث سويدي الذي أكد إن إجمالي المبيعات العالمية للمعدات والخدمات العسكرية عام 2017 من قبل (100) شركة لصناعة الأسلحة بلغ ما يقارب الــ (398) مليار دولار بما يدلل أن هذه الزيادة في المبيعات ,تعود إلى مشتريات وزارة الدفاع الأمريكي ومنها (42) شركة أمريكية و(4) شركات تعد من أولى الشركات في القائمة، لنصل إلى استنتاج إن ما يقارب (398) مليار دولار هي قيمة مبيعات الأسلحة عالمياً عام 2017، والحال نفسه مبيعات تركية من الأسلحة التي زادت بنسبة 24% من العام نفسه، أما المحور الثالث، تسليح الجماعات الإرهابية – التصنيع والتهريب – فيسلط الضوء على ظاهرة الإرهاب التي تمثل بحد ذاتها ظاهرة عالمية، أي إنها لم تتعلق بالمسلمين كما يشاع في الأوساط الغربية، فصناعة الإرهاب ارتبطت بنحوٍ كبير بالإستراتيجية الأمريكية التي تحاول فرض هيمنتها في المنطقة أي ان الجماعات الإرهابية ضمن هذا الجانب غير قادرة على صناعة الأسلحة التي تحتاج إلى قدرات عالمية ومادية وشركات متخصصة بآلياتها اما المحور الرابع برامج صناعة الأسلحة لأبرز القوة النووية في العالم فيستعرض القدرة الكبيرة لصناعة الأسلحة من قبل الولايات



المتحدة وإسرائيل ودول أخرى مثل روسيا والصين والهند وباكستان محدداً في الوقت قدرة كل دولة، فداعش مثلا كتنظيم إرهابي لا يمتلك القدرة الكافية على صناعة الأسلحة، لكنه استطاع ان يطور أسلحته البدائية وجعلها أكثر فاعلية، ولعل ما ذكرته صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في احد اعدادها إن الصواريخ بدائية الصنع كانت من بين الأسلحة التي سعى تطويرها هذا التنظيم في مداها وقوتها التدميرية، إذ تمكن من صناعة مواد كيمياوية في اغلب صواريخه بشكل لم يشهدها العالم .. فضلاً عن قدرته لصناعة الأسلحة التي يتحكم بها عن بعد مثل (العبوات الناسفة) والتي استخدمها في العراق أكثر من استخدامه في سورية من خلال الأسلحة المتطورة التي حصلت عليها هذه الجماعات الإرهابية... والتي هي أسلحة أمريكية سهلت على هذا التنظيم القيام بعمليات إرهابية وانتحارية، على الرغم من تبني مجلس الأمن القرار (2199) الخاص بتجفيف مصادر الجماعات الإرهابية ومنها داعش... لذلك فان إن مصادر الأسلحة التي يستعملها الإرهابيون في نشاطاتهم هي مصادر غير شرعية، تصنعها هذه الدول لذلك أضحى تهريب الأسلحة من اخطر التهديدات التي تواجه استقرار العالم بنحوٍ عام، وتزداد في مخاطرها في المناطق التي تتعرض للحروب والتوتر والنزاعات التي ينتج اغلبها فراغاً أمنياً كبيراً، متحدياً كل التشريعات الداخلية والاتفاقات الدولية المتعددة التي تحرم هذه التجارة المغذية للإرهاب، لاسيما ان برامج صناعة الأسلحة لأبرز القوى النووية في العام. يسلط الضوء على أن اغلب التنظيمات والجماعات الإرهابية ركزت كل اهتمامها على المنظمات الصناعية والتقنية والعلمية المتطورة لكونها تشكل البوابة الرئيسة للمصانع والمناجم والنفط لتقوية وتعزيز قدراتها العسكرية والمتمثلة بصناعة (قنابل ضخمة وعربات مصفحة) لتتمكن من خلالها إلى تحقيق هدفها المنشود والمتمثل بانتعاش الإرهاب أولاً، والتطرف ثانياً، وتوفير كل الظروف للإرهابيين من اجل انتشار نشاطهم.

وعليه فالتحديات التي جاء بها المحور الخامس كثيرة تلك التي تواجه الإنفاق العسكري وعلاقته بالتنمية وأثره على الديمقراطية، والذي تسعى إليه الكثير من الدول لضبط إنفاقها العسكري وزيادة قدرتها العسكرية مقابل التنمية الاقتصادية، لأجل الحفاظ على أمنها القومي، وذلك لقناعتها، أي الدول، بأن زيادة القدرة العسكرية تجعل مسألة الدفاع عن حقوقها واستقلالها سهلاً للغاية. من هنا فأن إيصال الشعوب إلى التطرف والإرهاب لا يأتي من فراغ، بل من تخطيط هذه الدول التي تتمتع بإنفاق عسكري عال، وعلى هذا الأساس فالتوازن في المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي الحل الأمثل لكل دول المجتمع الدولي ، فضلاً عن أن سعي الدول إلى التقليل من إنفاقاتها العسكرية ، والاتجاه إلى زيادة إنفاقاتها على البرامج والتنمية وتطوير القدرات العلمية، وإلى فتح مشاريع تفيد الفرد في المجتمع، كل هذا قد يقلل إن صح التعبير من الفوضى والعنف والتطرف والذي سببته الكثير من المنظمات الإرهابية في العراق وسورية وليبيا مثلاً لهذا فموضوع التسلح له مديات واسعة واطر متعددة ,تحدده إمكانية الدول التي تحاول خلق التوازن في عملية التسلح.

رئيس التحرير

أ.م.د. فاطمة سلومي

الرؤية:

نحاول في تقريرها الاستراتيجي السنوي المتخصص بالتسلح تسليط الضوء حول ماهية التسلح وتوازناته ، من خلال خارطة طريق تقوم بدراسة استقرائية استنباطية معتمدة على تحليل البيانات والإحصائيات المتاحة لدول العالم قيد الدراسة، لاستشراف مستقبل التسلح ومخاطره، وإمكانياته، وابرز التحديات التي تواجه هذه الدول، وذلك من اجل جذب انتباه العالم والمتخصص بهذا المجال لأبرز مخاطر الصراعات الدولية التي



تدفع الى المزيد من التسلح ساعين بذلك وضع مقترحات وحلول تساعد على الحد من انتشار تصنيع السلاح وتحديده من جهة والحد من تصديره واستيراده من جهة اخرى.

الرسالة:

تزويد القارئ العربي بدراسة شاملة سنوية جول ضوابط ومعايير وابعاد ومخاطر وتحديات التسلح في العالم.

وضع قاعدة بيانات للباحث العربي بمعلومات تكون له مرجعاً في تقييم المستوى الحقيقي لتسلح الدول في العالم.

وضع أولويات وتراتيب لكفاءة وفعالية الجيوش في العالم ومدى تغيرها من خلال تقرير سنوي تقييمي يصدر بهذا الصدد.

بيان مدى تأثير التسلح على التنمية والديمقراطية في العالم.

توضيح مدى العلاقة بين شيوع التسلح وانتشار العنف والتطرف والارهاب وعد الاستقرار السياسي في دول العالم.

الاهداف:

هناك اهداف عدة نسعى الى تحقيقها من خلال تقديرنا هذا وهي: –

وضع قاعدة بيانات لتجارة الاسلحة التقليدية والمتطورة في العالم.

بيان إثر المعاهدات والاتفاقيات على تحقيق التوازن في موضوع التسلح الدولي.

تسليط الضوء على عسكرة الفضاء الخارجي من قبل الدول الصناعية.

بيان عديد القوات المسلحة في جميع دول العالم.

بيان إثر المركب الصناعي العسكري في خالق التوازنات السياسية والعسكرية.

تسليط الضوء على الصناعات العسكرية والتقليدية والبايولوجية والكميائية.

معرفة حدود ما وصلت الجماعات الارهابية من موضوع تصنيع الاسلحة من جهة ومن جهة اخرى مصادر تمويل اسلحتهم وجهات الاستيراد.

فهرست المحتويات



كلمة رئيس التحرير

تأتي أهمية دراســـــة التســـــلح في العالم بين التوازن والتفوق من منطلق ان منطقة الشرق الأوسط كانت وماتزال تشهد تنويعاً منقطع التنظير للتسلح، وليس سباقاً كما يظنها البعض دون وازع ولا مانع. من اجل خلق حالة من القوة المتوازنة والمكانة البارزة ,لاسـيما بعدما اصبح العالم ساحة حبلى بالتطورات العالمية والإقليمية على صعيد التسلح من جهة والانفاق العســـــكري والحروب والنزاعات المســـــلحة والارهاب من جهة أخرى ,ناهيك عن فقدان الامن وما تعرضـت له بعض المجتمعات من تدخل خارجي ,خصـوصـاً في منطقة الشرق الأوسط التي أضـحت مرتعاً لتنويع مصـادر السـلاح, لذلك فالترابط بين فكر توازن القوى والحد من التســـــلح يمثل ترابطاً جوهرياً أي لا توازن في التســـــلح بل هناك اختلالاً واضـحاً قد يصـعب تصـحيحه, ولعل الظاهر هنا هو الأسلحة النووية التي تمثل عامل مهم من عوامل اختلال معادلة التوازن فمنذ الحرب الباردة كان هناك ,ادراك واضـــــح لوجود توزان ما بين القوى لاسيما وان دول المنطقة الشرق الأوسط, لا تنتمي الى كتلتين متميزتين بشـــــكل يحقق التوزان بينهما على جبهة واحدة وتحديداً عندما ظهرت في المنطقة الحاجة الى استخدام وتوفير أسلحة ذات نوعية جيدة توفر قدراّ كبيرا من الاحتقان وعدم الاستقرار في المنطقة ,من هنا جاء هذا التقرير الاستراتيجي للمركز العربي الديمقراطي –برلين حول التسـلح في العالم بين التوازن والتفوق ليسـهم الى حد كبير في رسـم معالم واضـحة لهذه التوازنات ضـمن بيانات واحصـائيات وحقائق ,تبين أهمية التسلح ومخاطره, واهم التحديات التي تواجه الدول التي تســـعى الى التســـلح ,للحد من مخاطر أي عدوان عليها, من هنا نسـتخلص ان التسـلح كان واحداً من الأسـباب التي أسـهمت في خلق أجواء متشـنجة في العلاقات الدولية ,وهذا ما ســـبب من توتر في الأجواء وعدم الاســـتقرار للكثير من البلدان



مما جعل التسلح ,نفسه عاملاً مهماً في التفوق من جهة والتوازن من جهة أخرى, فضلاً عن كونه احد عناصر القوة الوطنية لأي دولة لاسيما بعد التطورات التقنية التي يشهدها العالم الامر, الذي جعله مدخلاً مهماً للنزاعات والصـــراعات التي حدثت في الماضـــي والحاضر على حد سواء ولعل

ماا شارت اليه دراسة منظمة (كار)عام 2016 الخاصة با بحاث التسلح والتي نشرها الاتحاد الأوربي وأكد بان(51)شركة تابعة للولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل تمكنت من بيع (700)مكون والتي يستخدمها تنظيم داعش الإرهابي في صناعة العبوات الناسفة مما لا يضع مجالاً للشك بمخاطر مصادر تمويل هذه الجماعات هو الخطر الكبير الذي يشهده العالم في المرحلة الحالية ,والتي مرت بمرحلة من التطرف الفكري والإرهاب والذي ازداد بشكل كبير مع ازدياد حالة الانفاق العسكري وهذا ما اتضح بشكل جلي مع الكثير من البلدان العربية, وعليه يبقى خطر انتشار وتصنيع السلاح امراً صعباً في ضوء الصراعات الدولية وعدم الاستقرار والتي جعلت الحاجة الى التسلح مطلوبة لمواجهة هذه النزاعات في معترك يسعى الى الحد من انتشارها وهذا امراً مستحيلاً.

رئيس التحرير

أ.م.د. فاطمة سلومي



تقديم

اعتاد القارئ أن يطلع على تقارير وكتب تصدر من معاهد عالمية حول موضوع التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي مثل معهد ستوكهولم (سيبري) ويقوم العالم العربي بترجمة هذه الإصدارات.

والآن يسرنا التصدي في المركز الديمقراطي العربي/ برلين لإصدار تقرير استراتيجي سنوي عن (التسلح) من خلال نخبة من الباحثين والأساتذة المتخصصين بهذا الشأن. ورغم الصعوبات التي واجهت إصدار هذا التقرير من حيث شحة الإحصائيات وتحديات التحليل لما هو متاح والبحث والتقصي لتسليط الضوء على أبرز مرتكزات التسلح وتحدياته وآثاره على الأمن الدولي عموما.

وإذا اخذنا بنظر الاعتبار مقولة الأمين العام للأمم المتحدة (انطونيو جوتيرش) الذي كشف النقاب عن إستراتيجية عالميه لنزع السلاح من خلال لقائه بطلبة جامعة جنيف، حيث قال (نحن نعيش اوقاتا خطيرة. توتر الحرب الباردة قد عاد إلى عالم ازداد تعقيدا) . وما يدعم هذا الرأي كما تشير بعض التقارير الحديثة المتعلقة بالإنفاق العسكري إلى زيادة في حجم هذا الإنفاق في العديد من الدول ومن بينها الصين والهند حيث وصلت الزيادة في حجم الإنفاق العسكري للصين 1/8%عام 2018 بعد أن كانت 7%عام 2017, وبلغ حجم الإنفاق العسكري للهند مبلغا كبيرا يصل إلى 63 /9مليار دولار رغم حالة الفقر التي يعيشها أبنائها.

هنا يشير واقع الحال إلى سلوك معروف لدى دول العالم الا وهو السعي لترتيب الظروف للمزيد من تعزيز القدرات وتفعيلها على المزيد من إمكانية الردع للآخر وهذا لا يتم إلا من خلال الإنفاق المتصاعد للتسلح وتحمل كافة تبعاته التي تنعكس دون



شك على وتائر التنمية سيما للدول المحدودة الموارد مما أفضى أو قد يفضي إلى وقوعها مستقبلا بفخ المديونية.

ومع تزايد وتائر العنف والتطرف والإرهاب الذي يغذى من خلال التسلح أيضا والذي تحول تدريجيا من مشكلة محدودة إلى ظاهرة عالمية تضرب جذورها بالأرض فكرا وفقها وسلوكات يتوارث لدى الجيل الجديد من أبنائهم والذي يعرف الآن بفتيان الجنة كما يسمونوهم.

هذا الأمر بات يؤرق صانعي ومخططي السياسات في الدول العظمى والصغرى إضافة إلى المنظمات الدولية التي تسعى جاهدة إلى لفت انتباه العالم بخطورة تزايد التسلح والإنفاق عليه والتسابق المحموم فيه والذي انعكس سلبا على إمكانية مكافحة الفقر والمرض عالميا وبروز المعادلة القديمة الجديدة إلا وهي (السلاح والأمن ام الخبز والديمقراطية).

ماتقدم دفع نخبة من الباحثين في الجامعات العربية ومن خلال رعاية ودعم وإشراف المركز الديمقراطي العربي/ برلين.

إلى التصدي لإصدار هذا التقرير بمحاوره المتعددة بدأ من تعريف وتحديد مرتكزات التسلح وصولا إلى أبرز التحديات التي باتت تواجه السلم والأمن الدوليين من خلال التحليل والتفسير والاستنباط والاستقراء لابرز مايتعلق بهذا الموضوع.

وفي الختام شكري وامتناني لمدير المركز الديمقراطي العربي الأستاذ عمار سرعان.

شكري وامتناني لرئيس التحرير الدكتورة فاطمة سلومي.

أستاذ دكتور نداء مطشر صادق الشرفه

مدير المركز الديمقراطي العربي/ بغداد

فبراير 2019

التقرير الاستراتيجي (ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح)

مازن ثامر ضيدان

المحتويات:

مقدمة:

تعد ظاهرة التسلح بحق واحدة من أعقد الظواهر في السياسة الدولية إذ عمدت الدول ومنذ القديم الى تسليح نفسها تبعاً لغايات وأهداف محددة. فتطور السلاح من سلاح بسيط الى سلاح متقدم له قدرة تدميرية هائلة وبتطور الزمن بدأ الناس يدركون مخاطر الأسلحة ويسعون الى الاعتماد على الحلول السلمية قدر الامكان لتقليل فرص الصدام وبذلك بدأت تظهر فرص للحد من التسلح وظهرت آليات جديدة منها الرقابة على الاسلحة ومعاهدة الحظر الشامل للأسلحة وغيرها من المساعي للحد من ظاهرة التسلح. واجه مفهوم نزع السلاح العديد من المصاعب نتيجة تباين وجهات النظر التي تسهم في تحديد هذا المفهوم وكان مرد هذا الاختلاف تباين النزعات السياسية ومدى قدرة الدولة على صناعة او الحصول عليها، فضلاً عن الاختلاف الأيديولوجي في تحديد الإطار المفاهيمي لهذا المصطلح، وكذلك التناقض الفكري الذي شهدته المدارس المعنية بهذا الموضوع مثل (المدرسة الشرقية) و (المدرسة الغربية) وما آلت اليه الجهود المبذولة من دول عالم الجنوب ضمن هذا الإطار او

ما يسمى سابقاً بـ (دول عدم الانحياز) ، وعلى الرغم من تباين وجهات النظر ، إلا ان جميعها كان يهدف الى تجنيب البشرية أخطار الاستمرار في سباق التسلح في انواعه ومستوياته ومناهجه جميعها.

مفهوم التسلح والسباق نحوه

مرتكزات مراقبة التسلح والحد منه:

اولاً–مفهوم التسلح: تعددت مفاهيم التسلح وتعريفاته نتيجة لتعدد الكتّاب والباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع فكل كاتب يعبر عن وجهة نظر معينة تنعكس على طبيعة التعريف الذي يطلقه هذا الكاتب. يضاف الى ذلك ان مفهوم التسلح ذا بعد فلسفي مرتبط بعدد من المفاهيم المهمة منها امن الدولة وقدراتها المادية والاقتصادية والعسكرية التي تقودها دوافع كامنة او ظاهرة وقد تكون داخلية او خارجية تدفع الدولة نحو التسلح.

فالتسلح احد المقومات الاساسية التي يقوم عليها امن الدول وسلامتها الاقليمية فضلاً عن كونه ضمان الاستقلال والاستقلالية في عالم اليوم[1].

ويعرف التسلح بانه استكمال قدرة الدولة على مواجهة أي عدوان وتأمين حماية مستمرة للأراضي والثروات المادية والمكاسب فهو من هذه الوجهة حق من حقوق الدولة الحديثة يحميه القانون الدولي ويمليه مبدأ المساواة بين الدول[2].

---

(1) عبد السلام البغدادي، التسلح وصناعة السلاح في العالم الثالث، ضمن كتاب التسلح في العالم الثالث، مجموعة باحثين، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بيت الحكمة، (بغداد-1988)،ص33؛ كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، شركة اياد للطباعة الفنية ،(بغداد- 1987) ، ص 244.

(2) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، ط1, المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت - 1979)، ص728.



وتعددت تفاسير سعي الدول نحو التسلح فهناك من ربط هذا السعي للدفاع عن مصالحها العليا بحيث تمتلك القدرة على مواجهة اي تهديد قائم او تميل الى تأمين الحماية والاستقرار اقليمياً[3].

ويعرف أيضا بانه استعمال لقدرة الدولة في مواجهة تهديد قائم او محتمل لتأمين حماية مستمرة لكيانها ازاء ما هو قائم او مستجد[4].

ومن الملاحظ ان هذه التعريفات انطلقت من كون التسلح مرتبط بأمن الدولة وقدرتها اذ عد ان التسلح هو يعتمد على قدرة الدولة على المواجهة والحفاظ على امنها إذ تسعى من خلال امتلاكه الى تطوير قدراتها للمواجهة او استعمالها لأغراض الحفاظ على امنها.

فالتسلح المسلك الذي تهدف الدولة من خلاله إلى تكريس سيادتها والدفاع عنها والحفاظ على وحدتها الوطنية[5].

اذن فالتسلح الذي تتبعه الدولة بوصفه سلوكاً تكرس من خلاله سيادتها ووحدتها الوطنية على اقليمها فهدفها منه هو الحصول على قوة كافية تستطيع ان تشرف على تطبيق قوانين الدولة وحماية ممتلكاتها الضرورية خصوصاً اذا كانت الدولة تعاني من حركات او حالات عنف مسلح.

وللسلاح أهمية في نظر مكيافيللي حيث يقول "لا توجد قوانين صالحة إلا حيث توجد أسلحة صالحة، وحيث وجدت اسلحة صالحة ترى قوانين صالحة"[6].

---

(3) عبد الوهاب القصاب، التسلح بين المفاهيمية والتطبيق دراسة في العلاقة بين العراق والامم المتحدة، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (20), 2001، ص1.

(4) عبد الجبار عبد مصطفى، الصراع الدولي والتسلح في العالم الثالث، مجلة الامن القومي، العدد(11)، بغداد- 1989، ص196.

(5) حسان جواد مبارك، المشكلات المرافقة للتسلح في العالم الثالث، مجلة الدفاع، العدد (2)، السنة الثانية، بغداد - 1986 ، ص60.

(6) ج .ف.ث فوللر: أثر التسلح في التاريخ من حروب القرون الوسطى لنهاية الحرب العالمية الثانية، نقله الى العربية سلسلة عيون التاريخ، اليقظة العربية للترجمة والنشر, (دمشق- د.ت), ص ١٣.



ثانياً-سباق التسلح:

تعد الثورة الصناعية العامل المساعد الاول في دفع الدول نحو سباق التسلح البري والبحري, بالإضافة الى توحيد الدول(المانيا- ايطاليا) وبروز الولايات المتحدة الامريكية, مما شجع تلك الدول على السعي للارتقاء الى مستوا (بريطانيا وفرنسا وروسيا) لتجعل منها دولً قادرة على حماية امنها, من جانب اخر جاء الزياد في الانتاج الصناعي وسعي الدول لتصريف فائضها من الانتاج بان تجد لها موطئ قدم فيما ورأى البحار مما ولد الحاجة الى اسلحة ومعدات حربية الغرض منها حماية مستعمراتها وامنها لذا كانت البذرة الاولى في سباق التسلح في القرن التاسع عشر [7].

إن حمى السباق التسلح الدولي، بكل أشكاله، الذي يجتاح أفراد المجتمع الدولي، هو في نهاية المطاف المصدر الرئيسي للصراع الدولي، الذي يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فهو يكون صراعا سياسيا أو اقتصادياً أو منصبياً أو دعائيا أو حضاريا، كما أن أدوات الصراع قد تتخذ نماذج له كالضغط والحصار والاحتواء والتهديد والعقاب والتفاوض والمساومة والإغراء والتنازل والتحالف والتحريض والتآمر. وتبقى الحرب في نهاية المطاف نقطة في تطور بعض الصراعات الدولية. ويمتاز سباق التسلح بأنه متعذر على أكثر دول العالم، وذلك لافتقارها إلى القدرات الاقتصادية والتقنية، ومع أن بعض الدول قد امتلكت قدرات نووية بيد أنها مازالت عاجزة عن مواكبة خطى سابق التسلح، ولقد بلغ مستوى التسلح وتطوير أنظمة الأسلحة حدا أقصى ليس من السهولة بمكان قياسه من الناحية التدميرية، ولكي تتغلب بعض الدول على بعضها بدأت تطور أسلحة تكتيكية من حيث المدى والقوة التدميرية وواسطة الحمل، وشمل سباق التسلح حقول الأسلحة البكتيرية والجرثومية

---

(7)كرار علي مكطوف, اثر سباق التسلح في الشرق الاوسط ومخاطرة على الامن الاقليمي, مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية, المجلد (25), العدد(4),(بابل- 2017), ص١٤٤4-1445.

والكيميائية[8]. لقد بدأ ســـباق التســـلح تقليدياً بالحرب الباردة بين الولايات المتحدة، والاتحاد الســـوفييتي الســـابق، وكانت تســـتهدف أمرين؛ من ناحية ألا يســـمح أحد الأطراف للطرف الثاني بالسـيطرة على النظام الدولي، ومن ناحية أخرى، اسـتقطاب أكبر عدد من الدول النامية إلى جانبه في معركة قادمة لا أحد يعرف موعدها، من ثم؛ كشـفت الدولتان قدراتهما العسـكرية، ثم تحولتا من السـلاح التقليدي إلى السـلاح النووي، وانتقل معهما النظام الدولي من توازن القوى، إلى توازن الرعب النووي.

لما كان من الصـــعب، وربما من المســـتحيل، دخول الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق، في حرب نووية مباشرة؛ فقد اتخذا عدة سياسات استراتيجية مهمة، فمن ناحية، أنشـــأت الولايات المتحدة حلف شـــمال الأطلســـي/ الناتو، ليس لحماية أوروبا فقط، وإنما أيضـاً لمنع توسـع الاتحاد السـوفييتي فيها، ما دفعه لإنشـاء حلف وارسـو. ومن جانب آخر، سـخر كل منهما حلفاءه للدخول في حروب بالوكالة، حدث ذلك في شـبه الجزيرة الكورية، وفيتنام، والشـرق الأوسـط، ونظراً للخوف من التمادي في امتلاك الأســـلحة النووية وانتشـــارها بين فاعلين دوليين آخرين، قررا الدخول في مفاوضـات للحد من الأسلحة النووية لديهما حيث تم التوقيع على اتفاقية عدم انتشـار الأســـلحة النووية لعام 1967، التي لم تمنع دخول دول أخرى إلى النادي النووي، منها؛ الصين، والهند، وباكستان، و(إسرائيل)، وإيران[9].

بيد أن سـقوط الاتحاد السـوفييتي 1991، وقيادة الولايات المتحدة للنظام الدولي، دفع إلى تفاؤل دولي بالتحول من توازن الرعب النووي إلى التعايش السلمي، ونبذ استخدام الأســـلحة أيّاً كان نوعها، إلا أن تفجيرات 11 ســـبتمبر 2001, في الولايات المتحدة دفعتها إلى اتخاذ قرارات استراتيجية كان لها أثر كبير في العودة مرة أخرى إلى أجواء

(8) مجموعة باحثين, المصدر السابق, ص ٣١؛ مكطوف, المصدر السابق, ص6٤٤١.
(9) ماجد حميد خضير ضيدان, منظمة حلف شمال الاطلسي والامن الدولي :دراسة في ما بعد الحرب الباردة, (رسالة ماجستير غير منشورة), كلية العلوم السياسة, جامعة النهرين -2007, ص22.



الحرب الباردة، وما بين احتلال أفغانستان والعراق، ومحاولة تفتيت سوريا من جانب، واحتلال روسيا لشبه جزيرة القرم وتهديدها لأوكرانيا، من جانب آخر، فضلاً عن قيام الولايات المتحدة بنشر أسلحة ونظم دفاعية متطورة على حدود روسيا، كل ذلك دفع بروسيا إلى محاولة تحديث وتطوير قدراتها النووية, بالإضافة الى مساعدة واسناد الدول المتحالفة معها.

يمكن القول إن سباق التسلح الراهن الذي يضر بالاستقرار الدولي، لن ينتهي سلمياً، ولن يدخل أطرافه في اتفاقات للحد منه، بل سيزيد بتطور التكنولوجيا وإتاحتها لأطراف أخرى في النظام الدولي.

ثالثاً-محددات انتشار التسلح:

وزادت اهمية الحاجة الى نزع السلاح بعد الحرب العالمية الثانية، إذ اشتدت حدة التوتر بين المعسكرين الغربي والشرقي واقتران ذلك بتراكم أسلحة الدمار الشامل لدى كل منهما التي بمقدورها القضاء على العالم اجمع أكثر من مرة. لذلك يتطلب وضع قواعد لنزع السلاح تفرض على الدول التزامات معينة مقابل ان تلتزم الاطراف الاخرى بذلك ان توافرت عوامل معينة، وهذا ما وقع على عاتق المنظمة الدولية منذ نشأتها بتكوين عدد من اللجان والمؤتمرات لمعالجتها مثل (مؤتمر نزع السلاح في جنيف)[10].

وتناول الاساتذة والمفكرون بالدراسة المعمقة هذه الظاهرة المستجدة ضمن اطار العلاقات الدولية وآثارها السياسية والقانونية لتحديد مفهوم دال لها ومنهم سعد حقي

---

(10) محمد سمير خزعل, سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مؤتمرات نزع السلاح (1929-1934), (رسالة ماجستير غير منشورة), كلية الآداب , جامعة بغداد - 2013, ص33,



توفيق الذي يعطي مفهوماً مطلقاً لنزع السلاح عندما يرى انه يعني (التدمير الشامل والكلي للأسلحة وإلغاء القوات المسلحة جميعها)[11].

اما اسماعيل صبري مقلد فقد رأى أن نزع السلاح يعني (الخفض الجزئي او التخلص التام من الادوات البشرية والمادية التي تساعد على ممارسة العنف في العلاقات الدولية)[12].

أما عبد الوهاب الكيالي فعرّف نزع السلاح في موسوعته السياسية على انه (تخفيض التسلح والحد منه او الغائه في انحاء العالم كافة)[13].

اما محمد فتحي امين فيعرف نزع السلاح على انه (الحد من انتاج السلاح وتخزينه بكميات محدودة وحظر استخدام بعض الاسلحة وتخفيض الاعتمادات المخصصة للتسلح وتخفيض عدد الجيوش والقوات الفاعلة وتجريد بعض المناطق من السلاح واحداث نظام لمراقبة تنفيذ ذلك كله)[14].

أما نزع السلاح عند انيس كلود فيعني (مجموعة من الاجراءات التي لها صلة بالتسلح، فهو يشمل تحديد ومراقبة وخفض الادوات البشرية والمادية للحرب كما يشمل الغائها بشكلٍ مطلق)[15].

يقصد بمقاصد نزع السلاح الاهداف التي تسعى الدول الى تحقيقها على أثر تطبيق قواعد والتزامات مشروع نزع السلاح وهي كالآتي:

---

(11) سعد حقي توفيق، في مفهوم نزع السلاح والرقابة على التسلح، مجلة الدفاع، (بغداد: وزارة الدفاع، 1987) ، العدد (3)، السنة الثالثة ، ص 183.

(12) اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، ط 2، منشورات ذات السلاسل، (الكويت - 1987) ، ص 395.

(13) الكيالي, المصدر السابق, ص 542.

(14) محمد فتحي امين، قاموس المصطلحات العسكرية، المكتبة الوطنية، (بغداد - 1982) ، ص 79.

(15) انيس كلود، النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة عبد الله العريان، دار النهضة العربية، (القاهرة - 1964) ، ص 399.



1- يهدف نزع الســـلاح الى حماية البقاء القومي، ان اول امر تطمح اليه الدول من جراء نزع الســلاح هو تعزيز الامن القومي والحفاظ عليه على المديين القريب والبعيد ، فعلى المدى القريب يمكن ان تؤدي التدابير الجزئية لنزع السلاح الى تحسين الأمن القومي للدولة ، أما على المدى البعيد فإن وقف سباق التسلح او القيام بتخفيضات في الاسلحة جميعها او القضاء عليها سيشكل الهدف الأساس لنزع السلاح.

بناءً على ذلك، يلاحظ ان نزع السلاح موضوعاً يواجه العديد من التناقض، فمن جهة تقترح الدول العظمى وتتفاوض حول انظمة لنزع السلاح، وفي الوقت نفسه تقوم هذه الدول بتصعيد سباق التسلح وهذا ما يقود الى التهيؤ للحرب(16).

2- الهدف الأكثر تواضــعاً الذي وضــعته مجموعة من الخبراء حينما يســعون الى القضــاء على عنف الحرب وتقييد نتائجها وذلك من خلال تحريم اســتخدام الاسـلحة المحرمة دولياً ايضـــاً، وفي الوقت نفســـه ظهر هناك رأي مناهض يرى أن إلقاء المسؤولية التامة على عاتق الجيوش في أثناء شن الحروب هو بطبيعة الحال اغفال حقيقة وهي ان الجيوش ما هي إلا ادوات لشـن الحروب، لذلك فإن اســباب الحروب وفقاً لهذا الرأي لا ترجع الى الاســـباب الاجتماعية لظاهرة الحرب، ومن هذا الرأي يلحظ ان اسباب الحروب ترجع الى اسباب اخرى غير الاسلحة والجيوش، ولكن في الوقت نفسه يجب عدم التغاضي أو الاستهانة بأن الجيوش لها دور في شن الحروب، لأن وجود كميات كبيرة من الاســلحة وأحجام كبيرة من الجيوش تشـــجع على القيام بالحروب، وبذلك يســهل اســتخدام القوة في العلاقات الدولية، فضــلاً عن ذلك يعمل على تشـــجيع ســياســات التدخل والتهديد في العالم والدليل على ذلك هو ان العالم المدجج بالسـلاح اكثر استعداداً للحرب من العالم المنزوع من السـلاح، وهذا ما لحظ

(16) اســراء شــريف جيجان الگعود، لجنة الامم المتحدة الخاصــة بنزع اســلحة التدمير الشــامل العراقية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم السياسية , (جامعة بغداد-2006) ، ص 15.



في المدة التي سبقت الحربين العالميتين ، من هذا يتبين لنا بأن التسلح احد اسباب نشوب الحروب وفقاً لما يقوله (بريتراند رسل) أن سباق التسلح هو نتيجة الصراع بين الدول وفي الوقت نفسه يؤدي الى الصراع وان اية خطوة نحو تقليص سباق التسلح وتخفيض عدد القوات المسلحة وعلى اسس متساوية فإنه يقلل من احتمالية نشوب الحرب. [17]

3- يؤدي نزع السلاح دوراً فعالاً في اعداد اجواء نفسية ملاءمة لوضع حد لسباق التسلح في العالم ، كما ويلحظ ان سياسة نزع السلاح لها اهمية كبيرة من حيث كونها تخدم وظائف ابعد في مجال سياسة التسلح بمفردها كقيامها بتنمية الصداقة الدولية والتعاون او الاسهام بالرفاهية الاقتصادية الداخلية كذلك قيامها بنزع سلاح المجتمع.

4- ان التوقيع على الاتفاقيات الخاصة بنزع السلاح يساعد على تحسين العلاقات بين الدول الكبرى ، كما هو الحال عند التوقيع على اتفاقية (سالت الاولى) عام 1972 إذ جاءت بمردودات ايجابية على العلاقات الامريكية – السوفييتية[18].

5- يهدف نزع السلاح الى تحقيق الاستقرار في التوازن الدولي ، ويتمثل هذا بالحاجة الى تخفيض التسلح الى مستويات معتدلة ، ذلك من اجل عدم حالة قيام الحرب ، لذلك فإن الاستقرار لا يتحقق إلا من خلال تخفيض القوات المسلحة الى حدٍ كبير ، مع الأخذ بنظر الاعتبار ان التمادي في التخفيض قد يرفع من امكانية قيام الحرب وعلى أساس ذلك ، فإن زيادة الاستقرار لها تأثير ايجابي في التوازن ، فهو يؤدي الى تقليل الخوف الذي هو أحد عوامل عدم الاستقرار ، وهذا لا يتم إلا بإزالة الشك الذي يرافق عملية التخفيض في مستويات الاسلحة [19].

---

(17) سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص 198 – 199.

(18) امين شلبي، الوفاق الأمريكي – السوفييتي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة - 1981) ، ص 199.

(19) منعم صاحي العمار، نحو انشاء منطقة خالية من السلاح النووي (دراسة في الشرق الأوسط) (رسالة ماجستير غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ،(جامعة بغداد - 1989)، ص 70 – 74.



6-يهدف نزع الســلاح والحد من الاســلحة الى تحقيق الســلم والأمن الدوليين، من خلال تقليص سباق التسلح النووي عبر السعي لتجنّب حرب نووية، وذلك من خلال التزام الدول الأعضـــاء جميعها ببنود وقواعد الامم المتحدة المتعلقة بنزع الســلاح وخاصة الدول الحائزة على الترسانات من الاسلحة النووية التي لها القدرة على إبادة الجنس البشري مراتٍ عدة.

7- يهدف نزع الســلاح الى المحافظة على سـيادة القانون في العلاقات الدولية من خلال الالتزام التام بميثاق الامم المتحدة والتطبيق الفعال لمفهوم الأمن الجماعي ، فضــلاً عن انه يسـعى الى تقليل المخاوف المتبادلة وانعدام الثقة ، وبذلك يهدف الى تحقيق الأمن المشترك. [20]

8- يهدف نزع السلاح على الصعيد الإقليمي الى تعزيز الهدف النهائي المتمثل بنزع السلاح العام الكامل عن طريق تدابير واجراءات جزئية ومحددة جغرافياً.

وعلى أســاس ذلك، يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار هدف نزع الســلاح العام الكامل عند الســعي الى تحديد مبادئ النهج الاقليمي لنزع الســلاح، بمعنى آخر انه يجب كحد أدنى ان لا تتضـمن التدابير الاقليمية اية التزامات تتناقض مع الهدف العالمي، فضـــلاً عن تماشـــي التدابير العلنية مع قواعد القانون الدولي واحكامه والالتزامات القانونية الأخرى للدول.

بناءً على ذلك، يعد النهج الاقليمي لنزع الســلاح من العناصــر الجوهرية الذي يســعى الى بلورة الجهود العالمية لتعزيز الســلم والامن الدوليين إذ ان الإجراءات الفعالة المتخذة بشأن نزع السلاح على المستوى العالمي وخاصة في مجال الاسلحة النووية وغيرها من اســلحة التدمير الشــامل، كان لها أثر ايجابي في المحاولات

(20) الأمم المتحدة، مفاهيم الأمن: موجز لدراســة اطلعت بها الأمم المتحدة، (صــحيفة الوقائع)، العدد(48)، ص 24 – 25.

الاقليمية لنزع الســلاح وان أي اجراء في هذا الصـــدد يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار العلاقة بين الأمن في المنطقة والأمن الدولي ككل.

علم النفس العسكري والتعبئة والدعاية العسكرية:

اولاً–علم النفس العســـكري: لا يكاد أي مجتمع من المجتمعات يخلو من وجود مؤسسة عسكرية تعمل على الحفاظ على أمن وسلامة المجتمع من أي تهديد داخلي أو خارجي، وتشكل المؤسسة العسكرية مجتمعاً بحد ذاته يسهم على نحو غير مباشر في التنمية الســياســية والاقتصـــادية والاجتماعية والعلمية للمجتمع الأب من خلال تحقيق الأمن والاســتقرار والحفاظ على وحدة هذا المجتمع وتماسـكه. ويعد المجتمع العســـكري كأيّ مجتمع تنظيمي آخر يتألف من مجموعة من أفراد تحكمهم علاقات تنظيمية معينة، ويســـعون إلى تحقيق أهداف وغايات عامة، بحيث تتوزع الأدوار الشـخصـية والمؤهلات والقدرات والإمكانات بالإضـافة إلى القواعد واللوائح المعمول بها[21]. وبالرغم من التشـــابه الكبير الذي يربط المجتمع العسـكري بالمجتمعات التنظيمية الأخرى، إلا أنه بالوقت نفسه يختلف عنها في بعض الاعتبارات مثل البنية التنظيمية وإجراءات إدارة الأفراد، بالإضـافة إلى الأهداف التي يســعى إلى تحقيقها، وينبع مثل هذا الاختلاف من خصـوصـية المجتمع العسـكري، والأمر الذي يسـتلزم العناية الفائقة في اختيار أفراد القوات المســلحة وتدريبهم وتوزيعهم على القطاعات والمهن العسـكرية المختلفة، وغرس قواعد الضـبط والربط العسـكري لديهم[22]. .ولما كان علم النفس يعني بالدرجة الأولى في تفسير السلوك الإنساني وضبطه والتنبؤ به، في محاولة منه لتفســير الوظائف النفســية المتعددة لدى الأفراد والكشـــف عن

(21) كامل علوان, علم النفس في الميدان العســكري, ط1, الدار العربية للموســوعات, (بيروت – 1988), ص20.

(22) شارل شانديسي, علم النفس في القوات المسلحة, ترجمة: محمد ياسر الايوبي, المكتبة العالمية, (بغداد- د. ت), ص9.

الاضـــطرابات التي تطرأ عليها، فبات من الضـــروري توظيف مبادئ علم النفس في المجال العســكري بهدف تحســين أداء الأفراد ورفع كفاءتهم الإنتاجية، ومن هنا نجد اهتمام المجتمعات الحديثة في الاستفادة من المعارف والنظريات النفسية والعمل على توظيفها في الجوانب العسكرية المتعددة[23].

ثانياً–التعبئة: التعبئة بمفهومها العام، هي القدرة على تجنيد أقصـــى ما يمكن من الطاقات والوسـائل البشـرية والاقتصـادية والعسـكرية المتوفرة، في زمن قياسـي وفي الوقت والمكان المناسبين، والقدرة أيضا على استغلال وتوظيف وتسخير ما تم تجنيده من طـاقـات وإمكـانيـات، بطريقـة عقلانيـة ومتوافقـة مع حجم التهـديـدات والأخطـار والكوارث الكبرى.

وفي هذا الشـأن يبقى نجاح بل وإنجاح أي مسـعى تعبوي شـامل أو جزئي، لأي شـــعب من الشـــعوب، مرتبطا بل ومرهونا بصـــفة أكيدة، بمدى ثراء موروثه الثقافي والحضـاري وبمدى غزارة محطاته التاريخية وبمدى علو شـأن من صـنعوها وقدسـية ونبل رسالتهم.

كل ذلك، يعد مبعثا قويا من بواعث تمتين عرى التلاحم بين شـــتى شـــرائح وفئات المجتمع، ورمزا بارزا من رموز التعاون والتكامل بين الجميع في أجواء يتغلب خلالها الحس الوطني وترجح إبـانهـا كفـة الأخوة والتـآخي العفوي والفطري بين كـافـة أبنـاء الوطن الواحد في كل ربوعه، هذه الأجواء التي تدفع إلى تحدي الصـــعاب والتحلي بروح التضـحية والفداء أسوة بالأسلاف الميامين[24].

ثالثاً–الدعاية: الدعاية من حيث طبيعتها ما هي إلا شـكل من أشـكال نقل الخطاب الإتصـالي من المرسل إلى المستقبل, مستهدفة في ابسط معانيها الوصول إلى درجة

---

(23) عماد الزغول. علم النفس العسكري, دار الشروق, (القاهرة-2008), ص 248.
(24) منتدى الجيش الوطني الشعبي, مفهوم التعبئة,1 ايلول, 2014.



من درجات الإقناع التأثير والممارســـة والســـيطرة والإلحاح و التغيير و الترغيب أو الظن لقبول وجهات النظر أو الآراء أو الأعمال أو السلوك " ويعرف الباحث نورمان جون باول الدعاية على أســـاس هذه العناصـــر فيقول : " الدعاية هي نشـــر الآراء ووجهات النظر التي تؤثر على الأفكار أو السلوك أو كلاهما معاً[25].

لذلك خضـعت الحروب منذ استيقاظ العالم على الإعلام بوسائله المتعددة على الحكمة الإعلامية، إذا أردت أن تدير مســـرحا للأعمال العســـكرية، فغالبا تحتاج لما يسمى في الخطط العسكرية التقليدية منها والحديثة إلى التمهيد. لنيراني، وهو الشـيء ذاته الذي تحتاجه لتقود مجتمعا إلى الحرب عبر خطط الدعاية، أما اليوم فما تحتاجه لتنظيف صورتك أثناء وبعد الحرب التحكم بطوق الرقابة على الكاميرات ولجم الأقلام أثناء ســـير المعارك وبعدها، لترى من منظارك الحربي فقط، وتفكر كالقادة الميدانيين في جيشـك، ومن ثم فان التحكم العسكري في المعلومات أثناء مدة الحرب يعد عاملاً مساهما لنجاح العمليات العسكرية، سيما حينما يذهب الإعلام معه دون سؤال، ومن ثم يعلم الجيش جيدا قيمة الإعلام والتحكم به، فالمعلومات بالنســـبة له هي عملية النصــــر، ومن المنظور العســـكري فان حرب المعلومات هي جبهة أخرى للمعركة، وتحتاج في اغلب الأحيان لنوع من الخداع لضمان دعم الرأي العام[26].

أن الدعاية أو النشاط الدعائي ينطوي على خمسة عناصر أساسية وهي:

1- المرسل " المصدر 2- الرسالة " المادة الدعائية": 4- المستقبل " الهدف " 5- رجع الصدى[27]:

---

(25) مرتضى أحمد خضر القيسي, الدعاية وأثرها في بناء السياسة الخارجية الأمريكية حيال العرب, ,(رسالة ماجستير غير منشورة), المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية, الجامعة المستنصرية – 2004, ص14.

(26) محمد فتحي امين, الحرب والمعنويات, مديرية المطابع العسكرية, (بغداد-1989), ص25.

(27) غي دورندان, الدعاية والدعاية الســياســية, ترجمة: رالف رزق الله, المؤســســة الجامعية للدراســات والنشر,(بيروت- د.ت), ص15.

تعد الدعاية العسكرية من أهم الأساليب الإعلامية التي ميزت الدولة الايديولوجية في عصرنا الحديث. والدعاية العسكرية كفن من فنون الترويج العسكري والسياسي لفكرة او حرب، إلا أنها لم تكن متطورة ومعقدة ومؤثرة بالقدر الذي عُرفت فيه في وقتنا الحالي، خصوصاً مع انتشار وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية.

تؤدي الدعاية دوراً كبيراً في صياغة توجهات الرأي العام المحلي والعالمي، كما أنها قد تشكل إحدى أدوات "الردع الناعم"، من أجل إجبار الدول على تغير قناعاتها السياسية واستراتيجياتها العسكرية، بالشكل الذي يخدم مصالح دولة ما[28].

فالقصف بالأكاذيب والإشاعات يسبق القصف بالمدافع والصواريخ، والتعتيم على أخبار القتلى والجرحى والخسائر يبدو أكثر أهمية من تحصين المدن وتامين البشر، سيما في عصر الفضائيات والسماوات المفتوحة التي جعلت الحرب النفسية الجانب الأشد خطرا في الحروب المعاصرة .

تبثه وسائل الإعلام أو الدراسات أو المناهج المدرسية- هو تعبير عن التوجهات الدفاعية، وفي كثير من الأحيان كانت الحرب الإعلامية بديلاً للحرب العسكرية، وهذا ما حدث تماما في الحرب الباردة بين المعسكر الشيوعي والمعسكر الرأسمالي، فقد انتصرت الولايات المتحدة بالضربة القاضية، وانهار الاتحاد السوفييتي بدون حرب عسكرية، ولكن بفعل الدعاية والتأثير الإعلامي[29].

ادارة التسلح في الفضاء الخارجي:

هو سباق بدأ أساسًا بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية كجزء من الحرب الباردة، ومحوره التسابق علي أخذ أكبر مساحة من الفضاء عن طريق

---

(28) فراس الياس, منتدى فكرة 10 ايلول 2018.

(29) فخري الدباغ وقيس عبد الفتاح, علم النفس العسكري, ط1, (جامعة بغداد- 1986), ص227.

الأقمار الصناعية ومركبات الفضاء المأهولة وغير المأهولة، كان الأمر إظهارا للقدرة والتقنية لكلتا الدولتين في مجال غزو الفضاء.

بدأ هذا السـباق عندما أطلق الاتحاد السـوفييتي أول قمر اصـطناعي في العالم وهو سبوتنك-1 في 4 أكتوبر 1957م، ثم أكد الاتحاد السوفييتي سبقه عندما أطلق قمره الاصطناعي الثاني سبوتنك-2 في 3 نوفمبر 1957م.

وأسـاس بداية سـباق غزو الفضـاء كان في التقنية المبكرة للصـواريخ والتوترات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. بدأ السباق فعلياً بعد إطلاق أول قمر صناعي من قبل الاتحاد السوفيتي في عام 1957 الذي أدى إلى نشأة سباق التسلح العسكري بين الدولتين الإتحاد السـوفيتي والولايات المتحدة. أصـبح غزو الفضـاء جزءا هاماً من التنافس الأيديولوجي والتقني والثقافي أثناء الحرب الباردة. لذا أصــبحت تكنولوجيا الفضاء مهمة جداً في هذا النزاع بسبب تطبيقاتها العسكرية المحتملة

لقد اصبح الفضاء حيوياً لعمل المجتمع المدني, مما يجعل الفضاء ساحة قتال قد يؤدي في النهاية الى الحاق الضـرر بالمجتمع ككل. بالاظافة الى ذلك فإن الاهمية الاقتصـادية لاسـتخدام الفضـاء اخذة بالنمو. هناك ثلاثة دول منهمكة في النشـاط الفضائي وهي كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين.

حيث تعتمد الولايات المتحدة الأميركية بشـكل كبير على حرية التحرّك في الفضـاء لتطوير قدراتها وزيادة تأثيرها في القوى الاقتصـادية والسـياسـية والعسـكرية، وتمكينها من الحصـول على المعرفة والاكتشـافات، الأمر الذي سـاهم في زيادة ازدهارها الاقتصـادي وفي اسـتكمال عمليات التجسـس ومختلف القضـايا التي تتعلق بالأمن

القومي. ولهذه الغاية وضعت إدارة بوش استراتيجية جديدة لما يسمى «السياسة الفضائية في تموز 2006»، وأهم ما ورد في هذه الاستراتيجية[30]:

أولاً: إصرار الولايات المتحدة الأميركية على الاستمرار في عمليات استخدام الفضاء الخارجي من خلال الأبحاث السلمية والعسكرية التي تخدم مصالحها الاقتصادية، الاستخبارية والعسكرية.

ثانياً: رفض الولايات المتحدة أي سيادة لأي دولة على الفضاء الخارجي أو على أيٍّ من الكواكب، واعتبارها أن من حقها الطبيعي العمل في الفضاء للحصول على المعلومات.

ثالثاً: استعداد الولايات المتحدة للتعاون مع بقية الدول للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ولأية أبحاث قد تؤدي الى حماية أو نشر الحرية في العالم.

رابعاً: حرية التحرك في الفضاء من دون أي تدخّلات، واعتبار أي اعتداء على نظامها الفضائي بمثابة الاعتداء على حقوقها الاستراتيجية، ما يعطيها الحق في اتخاذ كل المواقف لحماية قدراتها الفضائية.

خامساً: معارضة الولايات المتحدة لأي قانون يحدّ من حرية استخدام الفضاء، أو أي مقترح لمعاهدة الحدّ من عسكرة الفضاء، مع الإصرار على حقها في إجراء التجارب والأبحاث التي تخدم مصالح الأمن القومي الأميركي.

تؤكد هذه الاستراتيجية الجديدة أن العالم بدأ يتحرك من خلال هذه الأقمار الاصطناعية لنقل المعلومات وتطوير الشؤون الاقتصادية. فالولايات المتحدة تمتلك أكثر من نصف الأقمار الاصطناعية الموجودة في الفضاء التي يزيد عددها على 800 قمر اصطناعي، ما يوفّر حاجاتها الاستخبارية الخارجية عبر جمع المعلومات

(30)الكتاب السنوي 2003, التسلح ونزع السلاح والامن الدولي, ط1, مركز دراسات الوحدة العربية,(بيروت – 2004), ص 661.

وتحليلها وإيصـــالها ونقلها، والقدرة على التحكم بالذبذبات الصـــوتية لأي موجات بث متعلقة بالقطاع الخاص أو الحكومي[31].

تراقب هذه الأقمار الاصـــطناعية تنفيذ المعاهدات التي تحدّ من التسـلح، وتراقب التجارب النووية، وتســـاهم في جمع الخرائط والمعلومات التي تُســـتخدم في الدفاع وقضايا أخرى.

فهل يمكن الولايات المتحدة أن تسـتمر في السـيطرة شـبه الكاملة على الفضـاء التي توفر لها إدارة شـبكات الإنترنت والاتصـالات والبورصـات العالمية والصـواريخ الدفاعية والأســـلحة الذكية مثل قاذفات ب 52 وصـــواريخ التوما هوك وطائرات الأواكس والطائرات الأميركية الهجومية؟ أم ما قامت به الصين عبر إطلاق صـاروخ استهدف أحد أقمارها القديمة القريب من الأقمار الاصطناعية الأميركية المخصصـة للتجسس وإدارة أنظمة الصـواريخ الدفاعية، سيكون بمثابة الشرارة الأولى لبدء عسكرة الفضاء وكسر الاحتكار الأميركي له؟

وهل تصـبح الأقمار الاصـطناعية الموجودة في الفضـاء مهددة؟ وبهذا فإن أي حرب مقبلة يكون عمادها كيفية تعطيل أجهزة الرصـد والتوجيه، سـوف تعتبرها أميركا خطراً على أمنها القومي. وهذا ما حذّر منه الرئيس بوش من خلال وضـــع إدارته سياسة فضائية تؤكد عبرها حق أميركا في الدفاع عن نفسها في الفضاء.

وهكذا تجد الولايات المتحدة نفســـها أمام حقبة جديدة عمادها الإنفاق على حرب جديدة، حرب النجوم لمواجهة الخطر الصيني[32].

يُذكر أن حرب النجوم الأولى ظهرت في الثمانينيات وهي مبادرة دفاع استراتيجية أعلنها رئيس الولايات المتحدة السابق دونالد ريغن وأنفق عليها مليارات الدولارات.

---

(31) السياسة الدولية, العدد (14505), 15 آب 2018 .
(32)جريدة الاهرام, "مقال", عادل عبد الصـــادق, عســـكرة الفضـــاء الخارجي وتهديد الأمن العالمي, العدد(48113) , اب 2018.



وما عزز الحاجة الى العودة الى حرب النجوم هو الخبر الذي كشـــفه مدير مكتب المعلومات الوطني دونالد كير عن قيام الصـــين في العام الماضـــي بوضـــع قمر اصـــطناعي أميركي تحت أشـــعة اللايزر، ليحذر من أبعاد هذا الأمر ومخاطره الحقيقية.

حاولت الولايات المتحدة خلال المؤتمر الســـنوي للأمن في ميونيخ إقناع الدول الأوروبية بضـرورة التعاون معها في العودة الى حرب النجوم لتجنّب الخطر الروسـي والصـيني المتصـاعد. إلا أن ألمانيا رفضـت الخضـوع للرغبة الأميركية معتبرةً أن روسيا لا تشكل خطراً على الأوروبيين.

تسـعى الولايات المتحدة الامريكية الى تحصـين نفسـها فضـائياً لأنها تدرك أهمية هذا الموضـوع في توفير الأمن والحماية للشـعب الأميركي لأن السـرعة الكبيرة التي شهدها ما يعرف بثورة المعلومات ساعدت على نموها الاقتصادي والريادي وساهمت في عملية الازدهار وفي تطوير الأبحاث والتجارب العلمية والمدنية والبيئية، وأرســت نظاماً تنافســـياً تجارياً عالمياً يحفّز الابتكارات، وبالتأكيد فإن من يتفوّق في الأبحاث الفضائية سوف يُبقي العالم تحت قيادته ويصون مصالحه ويخدم سياساته.

تقوم شـركات صـناعة الأسـلحة والنخب الأميركية بدعوة الرئيس بوش إلى العودة الى حرب النجوم لِما لها من دور كبير ومحوري في توجيه ســـياســـات واشـــنطن الاستراتيجية التي أزعجتها التجربة الصينية في الفضاء، بالإضافة الى برنامج التسلّح الصـيني العسـكري الذي تسـارعت وتيرته في السـنوات العشـر الأخيرة والذي يعتقد الأميركيون بأنه أنهى الصعود السلمي للصين بعيداً عن رادارات صانعي القرارات في أميركا.

فقد أعلنت الصين أن موازنتها العسكرية لهذا العام سترتفع بنسبة 17،8 في المئة الى 45 مليار دولار، ما أثار مخاوف واشــنطن وطوكيو والهند الذين اعتبروا أن هذا الإنفاق على التســـلح قد يكون ذا طابع هجومي أكثر منه دفاعياً. ويعتقد الخبراء العسـكريون في أميركا وأوروبا أن الموازنة العسـكرية الصـينية المعلنة تمثّل جزءاً من الإنفاق العسـكري، وبحسـب اعتقادهم أن الإنفاق الحقيقي قد يكون ضـعفي أو أربعة أضعاف هذا الرقم.

فهل أصــبحت الصــين الدولة التي بدأت تزعج الولايات المتحدة إقتصــادياً وأمنياً وعسكرياً، وهل تكون الدولة المهيّأة للمنافسة من جديد؟

من يعلم فقد يكون الفضــاء مركزاً آخر للتنافس العســكري بعدما ضــاقت الأرض بالحروب والأزمات السياسية.

خاتمة:

١-أن التسلح ظاهرة قديمة عرفتها المجتمعات والدول على مر التاريخ، فأن الانسان منذ البداية بأدوات بسيطة وذلك نتيجة لخوفه من المجهول، وللدفاع عن نفسه في أي خطر قد يواجهة

٢-أن التســلح دائماً ما كان عامل لخلق اجواء مســتنتجة في العلاقات الدولية، مما خلق جو مضـطرب مما ادى الى عدم الاسـتقرار في العلاقات الدولية بسـبب غياب عنصر الثقة.

٣-أن للمنافسة الدولية دور كبير في ظاهر التسلح وان التسلح كثيراً ما حدث بسبب عنصر المنافسة، سواء في الماضي أو في الحاضر.

٤-أن التسلح كان ولايزال يمثل واحد من أبرز عناصر القوة الوطنية للدولة.



٥-أن التسلح في عالم اليوم يختلف عما كان عليه في الماضي وفي القرون الوسطى والحديثة نظراً للتطور الذي حدث في نوعية الســــلاح وارتباطه بالتطور التكنولوجي الذي أحدث ثورة في عمليات التســـلح فتظهر ما يســـمى القنبلة النووية والجيولوجية إضافة الى الأسلحة الفتاكة والمدمرة والكيمياوية والبيولوجية.

٦-كان التسـلح ولا يزال يمثل واحدة من المداخل القوية لتفسـير اسـباب الصـراعات والنزاعات الدولية ســـواء في القرن العشـــرين (ظروف ما قبل الحربين) او في وقتنا الحاضر.



تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

الباحث: حيدر عبد جساس

Abstract:

That the phenomenon of terrorism is a global phenomenon not related to Muslims as promoted by the United States of America, which launched the charge of terrorism with Islam, has increased this fierce campaign against Muslims after the approach of the Zionist lobby from the source of Western political decision and increasing Western interests in the Middle East, Extremist groups and Islamism, with all the needs of these deviant groups of planning, training and arming so that they can spread the division between Muslims and the instigation of sectarian strife among Islamic sects to weaken them, and this is their goal in Islamic countries, especially the peoples of the Rejecting the occupation of Palestine by Israel, they wanted to weaken these countries and preoccupation with the conflict of identities on the one hand, and on the other hand to show the world public opinion that Islam is based on bloodshed, what we want to point out here is that the industry of terrorism was linked to the nature of the US strategy to impose hegemony After the disintegration of the Soviet Union and the demise of the Communist threat, the United States created another danger represented by Islam and thereby weakened it by all means by supporting, funding and arming terrorist groups that are affiliated with Islam and to carry out its strategy in the region.



تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

قبل الدخول في تفاصيل هذا التقرير لابد من الإشارة إلى أن ظاهرة الإرهاب ظاهرة عالمية ليست متعلقة بالمسلمين كما تروج لها بعض الأوساط الغربية ، الذي الصق تهمة الإرهاب بالعالم الإسلامي ، فقد ركزت بعض وسائل الأعلام الغربية ومراكز الدراسات المتخصصة على إظهار المسلمين كقتلة ، وقد ازدادت هذه الحملة الشرسة على المسلمين بعد اقتراب اللوبي الصهيوني من مصدر القرار السياسي الغربي وتزايد المصالح الغربية في الشرق الأوسط ، إذ عملوا هم أنفسهم على دعم الجماعات المتطرفة والمحسوبة على الإسلام ، بكل ما تحتاجه هذه الجماعات المنحرفة من تخطيط وتدريب وتسليح لكي يتمكنوا من خلالهم بث الفرقة بين المسلمين وزرع الفتنة الطائفية بين المذاهب الإسلامية لأضعافها ، وهذا هو هدفهم في الدول الإسلامية لاسيما الرافضة للاحتلال الفلسطيني من قبل إسرائيل ، فهم ارادوا إضعاف هذه الدول وإشغالها بصراع الهويات من جهة ، ومن جهة أخرى يبينوا للرأي العام العالمي أن الإسلام قائم على سفك الدماء ، وهذا كله يصب في مصلحة الكيان الصهيوني .

ما نريد أن نشير إليه هنا هو أن صناعة الإرهاب ارتبطت بطبيعة الاستراتيجية الأمريكية من أجل فرض الهيمنة المطلقة على أي منطقة ، فقد دعمت حركة طالبان في أفغانستان عندما تطلبت مصالحها الاستراتيجية إضعاف الاتحاد السوفيتي سابقاً، وبعد انتهاء الحرب الباردة سعت إلى الحفاظ على هيمنتها والعمل على استمرارها ، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وزوال الخطر الشيوعي خلقت الولايات المتحدة خطر آخر تمثل بالإسلام ومن ثم عملت على إضعافه بكل السبل



تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

من خلال دعم الجماعات الإرهابية وتمويلها وتسليحها لتنفيذ استراتيجيتها في المنطقة.

بعد هذه المقدمة التي أردت أن أوضح للقارئ الكريم من هي الجهة الرئيسية الداعمة للجماعات الإرهابية، على هذا الأساس سنتناول في هذا التقرير ثلاث محاور، المحور الأول: سوف يتم التطرق فيه إلى صناعة الأسلحة لدى الجماعات الإرهابية، والمحور الثاني: يبين واقع الأسلحة المهربة للجماعات الإرهابية، أما المحور الثالث فسيُكرس لبيان التمويل أو الأنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية.

ويجب الإشارة إلى أن التركيز سوف ينصب على تنظيم داعش على اعتباره أهم الجماعات الإرهابية التي ظهرت مؤخراً.

المحور الأول: <u>صناعة الأسلحة لدى الجماعات الإرهابية</u>

السؤال الذي يطرح هنا هو إلى أي مدى يعتمد داعش على إنتاجه الخاص من الأسلحة؟ وأي دور يؤدي ذلك في تخطيطه الحربي.

بدايةً لا نستطيع القول أن الجماعات الإرهابية لها القدرة على صناعة الأسلحة ، لسبب بسيط هو أن صناعة الأسلحة عملية تحتاج إلى قدرات علمية ومادية وشركات متخصصة بآلياتها حتى تستطيع إنتاج الأسلحة ، وهذه الإمكانات لا يمكن أن توجد إلا في الدول ، بينما داعش لا يملك هذه القدرات المذكورة في صناعة الأسلحة ، لكن أستطاع هذا التنظيم الإرهابي أن يطور الأسلحة البدائية وجعل قوة فاعليتها كبيرة ، فقد كشفت صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية أن الصواريخ بدائية الصنع كانت من بين الأسلحة التي طورها داعش من خلال مداها

وقوتها التدميرية ، بل أستطاع أن يضع مواد كيميائية في داخل هذه الصواريخ في سابقة خطيرة لم يشهد لها العالم مثيل ، إذ أصبحت الذخائر المحلية والتعديلات على هذه المعدات عنصراً أساسياً في حرب القرن الواحد والعشرين .

وإذا ما أردنا أن نسلط الضوء على موضوعة صناعة الأسلحة لدى داعش وبقية الجماعات الإرهابية ، نجد إنها تتعلق بشكلٍ كبير بالأسلحة التي يتم التحكم بها عن بعد والتي تسمى بـــ (العبوات الناسفة) ، ورغم أن التصاميم بدائية إلا أنها تحدث ضرراً كبيراً ، لاسيما عندما استعملت هذه الجماعات مواد كيميائية كحشوة داخل هذه العبوات ، وكذلك الصواريخ التي اطلقت في مناطق عدة في سوريا والعراق ، وبذلك يمكن التأكيد ما أشرنا إليه أن داعش لم يستطيع تصنيع الأسلحة ، بل طور بعض الأسلحة من ناحية مداها وقوتها التدميرية بالنسبة للصواريخ ، وكذلك أستطاع النجاح في صناعة العبوات الناسفة التي أحدثت أضرار كبيرة عند تفجيرها.

ويجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن اعتماد داعش على العبوات الناسفة في العراق من قبل داعش كانت أكثر مما استخدمتها في سوريا، وعلى ما يبدو أن الكثير من ضباط الجيش العراقي الذين لديهم خبرة عسكرية في مادة (TNT) استطاعوا أن يطورو هذه العبوات لتصبح الاستراتيجية الأولى المتبعة لمواجهة الجيش في العراق.

ولكن تبقى حقيقة واقعة أن لهذه الجماعات الإرهابية لديها سلسلة إمداد قوية من المواد الخام التي تأتي عن طريق بعض الدول مثل تركيا ، فمن غير المتوقع أن يستمر هذا التنظيم بتطوير هذه الأسلحة مالم تكن هناك جهة ممولة له ، وطبقاً



تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

لتقرير (منظمة أبحاث النزاعات المسلحة) ، تمكن تنظيم داعش من ضمان التزويد بالمواد الكيمياوية الأولية لوقود الصـواريخ والمتفجرات بكميات كبيرة ، اعتمادا على نظام تمويني يأتي جزء كبير منه عن طريق تركيا ، والحكومة التركية تعلم بوجود ذلك ، فقد تمكن داعش من تأمين مواد أولية لصـناعة المتفجرات لفترة طويلة في السـوق التجارية بتركيا ، وهذا أن دل على شـيء فأنه يدل على أن تنظيم داعش الإرهابي لا يتمكن من الاسـتمرار في صـناعة وتطوير الأسـلحة البدائية مالم يكن هناك مساعدة وتسهيل وغض النظر عليه من عدة دول.

صـحيح أن داعش أسـتطاع أن يصـنع مثلاً قذائف الموتر في مناطق سـيطرته بالاعتماد على الأنابيب التي تُنتج في منشآت تقع ضمن حدود سيطرته، حسب ما أفادت مؤسـسـة أبحاث التسـلح في الصـراعات، إلا أن عددها لا يمكن أن يكون عامل من عوامل استمرارها في الهجوم والمقاومة، فمهما كثر عددها ستنضب مالم يكن هناك دعم وتسليح خارجي.

فمثلاً يقال أن داعش أسـتطاع صـناعة (الطائرات المسـيرة) الموصـلة بكاميرات مراقبة، والتي تم نشر صورها على مواقع التنظيم الإرهابي، لكن السؤال هنا هو من أين حصـل داعش على المواد التي صـنع بها هذه الطائرات، وكيف وصـلت إلى داعش، وفي هذا السياق كشـفت وثيقة من داخل التنظيم الإرهابي بمحافظة الأنبار بعد اقتحامها من قبل الجيش العراقي، أشـارت إلى إنتاج داعش (20) طائرة خلال أيام قليلة عن طريق أدوات حصـل عليها من تجار سـلاح أمريكان، إذ بلغت تكلفة الطائرة الواحدة (5) آلاف دولار.

تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

وقد أشارت الدراسة التي نشرها الاتحاد الأوروبي نهاية عام 2016 والتي تضمنت عدة أبحاث أجرتها منظمة (كار) الخاصة بأبحاث التسلح في الصراعات، أكدت أن (51) شركة تابعة لدول بينها (تركيا – البرازيل – الولايات المتحدة الأمريكية) باعت أكثر من (700) مكون تستخدمها الجماعات الإرهابية في صناعة العبوات الناسفة، وقد أكدت الدراسة التي استمرت (20) شهراً أن داعش ينتج العبوات الناسفة على نطاق شبه صناعي.

ومن خلال ما تقدم نستطيع القول إن الجماعات الإرهابية لاسيما داعش لا يمكنها صناعة الأسلحة المتطورة، بل حتى الأسلحة البدائية كانت بمساعدة دول عدة من خلال إعطائها المواد الأولية لتلك الأسلحة.

المحور الثاني: واقع الأسلحة المهربة للجماعات الإرهابية

يمثل تهريب الأسلحة من المصادر المهمة التي يحصل من خلالها داعش على الأسلحة، فمثلاً الحدود العراقية السورية باتت شبه مسيطر عليها من قبل الجماعات الإرهابية مما سهل انتقال السلاح من سوريا إلى العراق وبالعكس، ورغم ندرة المعلومات في هذا الملف، وعدم إعلان التنظيمات الإرهابية عن مصادر تسليحها وتمويلها لأهداف عديدة ، هنا نتساءل كيف تطور تسليح الجماعات الإرهابية ، وماهية نوعية الأسلحة التي تمتلكها ، وكيف وصلت إليها ، ومن أين مصادرها ؟ .

في عام 2014 تمكن تنظيم داعش في العراق من إحكام سيطرته على محافظتي الموصل وصلاح الدين وأجزاء واسعة من محافظة الأنبار وديالى ، وقد استولى التنظيم على أسلحة أربع فرق عراقية كاملة بجميع معداتها ، كما أكد تقرير منظمة (بحوث في الصراع المسلح CAR) أن تنظيم داعش الإرهابي استولى على



تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

الأسلحة التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية إلى ما يسمى بالمعارضة السورية ، وتم العثور على هذه الأسلحة أيضاً بيد التنظيم في العراق ، كالمدافع المضادة للدبابات (ATGW) ، والغريب في الأمر أن هذه الأسلحة المتطورة وصلت إلى داعش بعد شهرين فقط من خروجها من مصانعها التابعة للاتحاد الأوروبي وبلغاريا ، إذ بيعت هذه الأسلحة وفق صفقات رسمية للولايات المتحدة الأمريكية ، وتشير التقارير أن دولاً في المنطقة مثل تركيا عملت كوسيط لتهريب هذه الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية.

وحسب تقرير منشور في صحيفة (الجارديان) ، أن الولايات المتحدة تأتي على رأس أكثر من (100) شركة مبيعاً للسلاح في العالم وتسيطر وحدها على (80%) من مبيعات هذا السلاح ، وفي بيان صادر عن الحكومة البلغارية ، أن حصيلة بيع الأسلحة الخفيفة والذخائر تجاوز المليار يورو في عام 2016 معظمها كان للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية ، والغريب أن البيان أكد أن معظم هذه الأسلحة عثر عليها في أيدي الجماعات الإرهابية في سوريا والعراق واليمن.

ومن أهم أنواع الأسلحة المهربة لدى الجماعات الإرهابية هي:

1-البنادق الآلية (كلاشينكوف) وهو سلاح هجومي روسي الصنع.

2-مدفع الرشاش متعدد الطلقات (بي كي سي) يمكنه إطلاق (400) إطلاقة في الدقيقة.

3-الآربي جي ومدافع الهاون (60-120) ملم وهو قاذف صاروخي يحمل على الكتف يستخدم ضد الآليات والمدرعات الثابتة والمتحركة.

تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

4-الصـــواريخ المضـــادة للدبابات والطائرات (صـــاروخ كورنيت): وهي منظومة صـــاروخية روســية متطورة موجهة بالليزر عن بعد، وتبلغ تكلفة الصـــاروخ الواحد (20) ألف دولار، يمكن استعماله للأهداف البرية والجوية والبحرية.

5-غيرها من الأســـلحة المتطورة كصـــاروخ (إيجلا) و(كونكورس) الذي يُعد من أخطر الصواريخ لأنها عصية على أجهزة الرادار في كشفها وإبطالها.

6- SSG-69 وهي بندقية نمساوية الصـنع عالية الدقة وهي من ضـمن أسـلحة الناتو التي تم تسـليمها إلى ما يسـمى المعارضــة السـورية، ومن ثم وصـلت إلى داعش ناهيك عن المواد التي استعملت في تصنيع الأسلحة الكيماوية كغاز الخردل والسارين.

من خلال ما تقدم يتضـح لنا أن الأسـلحة المتطورة التي حصـلت عليها الجماعات الإرهابية بصورة عامة وداعش بصفة خاصة ، هي أسلحة أمريكية قدمت في بادئ الأمر إلى ما يسمى بالمعارضة السورية التي هي في حقيقة الأمر جماعات إرهابية في أغلبها منتمية إلى تنظيم القاعدة كجماعة نور الدين الزنكي وجيش الإســـلام المدعوم ســـعودياً وجبهة النصـــرة والجيش الحر المدعوم تركياً ، وباقي الفصـــائل الأخرى المدعومة من عدة جهات خليجية أخرى كقطر ، ولكل من هذه الدول مهمة معينة في التمويل ، فالسعودية وقطر مثلاً ساهمت بالمال ، وتركيا ساهمت بتدريب هذه الجماعات في معســـكرات غازي عنتاب ، وجعلت حدودها منطلقاً لتهريب الأسلحة للتنظيمات الإرهابية ، وعلى هذا الأساس نعتقد أن تهريب الأسلحة لم يكن بغفلة من حكومات هذه الدول ، وإنما بعلمها ، فبعضـــها تعلن وأخرى تنفي وجود ذلك ، فمثلاً هناك تقارير مصورة لا تقبل التأويل أن الطائرات الأمريكية كانت تنزل



تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

الأسلحة إلى جماعات داعش المحاصرة في الموصل وصلاح الدين والأنبار لأكثر من مرة ، ولم تنكر الولايات المتحدة ذلك بل قالت وقعت بالخطأ على معسكرات داعش ، بل قامت بقصف القوات الأمنية العراقية في أكثر من مرة بحجة الخطأ أيضاً ، ونحن هنا نتساءل هل الإمكانات والقدرات العالية التي يملكها الجيش الأمريكي تجعله يخطئ أكثر من مرة ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، هل فعلاً الولايات المتحدة الأمريكية التي تُعد الدولة الأقوى في العالم عاجزة عن إيقاف تهريب الأسلحة لدى الجماعات الإرهابية علماً إن لديها السيطرة الكاملة على الفضاء وتسجل أدق تفاصيل تحركات داعش ، ومن ثم نرى من جانبنا أن الولايات المتحدة بلا شك قادرة على القضاء على هذا التنظيم بفترة قياسية ، وعدم قضائها عليه يترك المجال للتأكد بأنها هي التي أنشأت ومولت وهربت السلاح بصورة مباشرة وغير مباشرة للجماعات الإرهابية في العراق وسوريا.

المحور الثالث: <u>التمويل أو الأنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية</u>

تختلف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية ، هذا الخطر الكبير الذي يهدد العالم ، باختلاف الخطط والتدابير التي تقوم بها التنظيمات والجماعات المتطرفة وعلى رأسها تنظيم داعش ، من أجل الحصول على الأموال التي تضمن بقائه واستمراره ، فبعد سيطرة داعش على مساحات جغرافية واسعة في سوريا والعراق ، أصبح أحد أغنى التنظيمات الإرهابية المسلحة في العالم ، لاسيما وأن المناطق التي سيطر عليها داعش هي مناطق غنية بالكثير من الثروات الطبيعية والموارد المهمة كالنفط مثلاً ، فضلاً عن مصادر التمويل الأخرى التي أستطاع داعش أن يوفرها لنفسه كسرقة الآثار وعمليات الخطف والإتاوات ، والسيطرة على المنافذ الحدودية ، وغيرها من المصادر ، يضاف إليها الدعم الكبير من بعض الدول الخليجية كقطر



والمملكة العربية الســــعودية ، والدعم الإقليمي من بعض الحكومات والشـــــركات والأشخاص.

ويمكن إيجاز أهم المصادر التي اعتمدها تنظيم داعش الإرهابي والتي ساهمت في استمرار عملياته الإجرامية بما يلي:

أولاً: حقول النفط: لقد ســـيطر تنظيم داعش على عدة حقول نفطية في ســــوريا والعراق ، ففي ســـوريا ســـيطر على حقل (العمر) الذي يُعد أكبر حقول النفط في ســــوريا ، إذ ينتج (75) الف برميل يومياً ، إضــــافةً إلى عدة حقول أخرى كحقل (الثورة والحبسة وكونير والجفرة والورد والتيم) ، كما سيطر داعش على عدة حقول في العراق كحقول (النجمة والقيارة وعجيل وعلاس) ، وقد حصـــــل على إيرادات ضـــخمة من هذه الحقول تقدر بمليوني دولار شـــهرياً ، مما ســاعد ذلك على زيادة ماليته ، وقد قدرت بعض الدراسات رأس مال تنظيم داعش بأكثر من ملياري دولار مما ســاعدته على تنويع مصــادر ســلاحه وتطويرها ، ويجب الإشــارة إلى أن النفط الخام هو ليس المصـدر الوحيد لتنظيم داعش وأن كان من المصــادر المهمة ، بل عمل على تنويع مصـــادر تمويله بطرق أخرى لاســـيما بعد تحرير أغلب المناطق التي ســـيطر عليها داعش بما فيها من حقول من قبل القوات الأمنية في ســـوريا والعراق .

ثانياً: الضرائب والإتاوات : نشرت صحيفة (فايننشال تايمز) تحقيقاً استقصائيا عن مصـــــادر تمويل تنظيم داعش من جباية أموال الزكاة كما يدعون والضـــرائب في المناطق التي يسـيطر عليها ، لاسـيما بعد تضـييق الخناق عليه بقصـف المنشـاة النفطية ، وقد ذكرت الصــــحيفة على أن الإيرادات النفطية تشـــكل ظاهرياً أكبر



تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

مصادر تمويل مسلحي داعش ، إلا أن ما تجنيه من الجبايات المحلية (الإتاوات)، والضرائب التي تفرضها والمواد التي تصادرها هي أكبر من الإيرادات التي كانت تجنيها من بيع النفط الخام ، فالضرائب والإتاوات كانت تفرض على التجار والمزارعين والصناعيين ، وعلى المواطنين الأثرياء ، كما كانت هناك ضرائب شهرية تفرض على الشركات والمؤسسات المحلية ، إذ فاقت هذه الأموال أضعاف ما كانت تجنيه من بيع النفط الخام.

ثالثاً: سرقة الأموال من المصارف: بعد سيطرة تنظيم داعش في حزيران عام 2014 على مناطق واسعة من شمال وغرب العراق، تمكن من الأستيلاء على أكثر من نصف مليار دولار من النقد خلال سيطرته على البنك المركزي العراقي ومخزونه من الذهب والنقد في مدينة الموصل، فقد قدرت شركة (ستراتفور) للاستخبارات الدولية أن داعش سرق نحو (500) مليون دولار عن طريق نهب عدة مصارف بمدينة الموصل، وبذلك أستطاع تنظيم داعش من استثمار هذه الأموال في ادامة عملياته العسكرية وتوزيع مرتبات المسلحين.

رابعاً: سرقة الآثار: بعد سيطرة داعش على مناطق أثرية في سوريا والعراق تمكن من سرقة وتهريب العديد من القطع الأثرية النادرة إلى الخارج، والتي شكلت مصدراً مهماً لتمويله مادياً ، فهي من جهة عملت على تدمير تراث الدولتين وقطعاً كانت مقصودة وبتوجيه من الكيان الصهيوني ، وإخراج القطع الأثرية القيمة والتي عثر على الكثير منها في فلسطين المحتلة .

خامساً: عمليات الخطف: تمكن داعش من جني الكثير من الأموال عن طريق عملية اختطاف الأجانب ، فحسب منظمة بحوث وتحليل الإرهاب (TRAC) ترى

أن التنظيم يفترض أن يكون قد جمع في السبع سنوات الماضية أكثر من (50) مليون دولار من عمليات خطف الرهائن فقط ، ناهيك عن تجارة داعش بالمخدرات التي عدت من المصادر المهمة لتمويل أنشطته الإجرامية.

سادساً: __الاستيلاء على السلاح:__ تمكن تنظيم داعش من السيطرة على مخازن أسلحة الجيش العراقي في الموصل وصلاح الدين والتي يقدر ثمنها بـ(28) مليار دولار ، إذ بات يمتلك الدبابات ومدافع أمريكية الصنع وحتى طائرات ، والشيء نفسه حصل في سوريا ، ففي مدينة إعزاز شمال غرب سوريا سيطر داعش على مخازن أسلحة الجيش الحر المجهزة أمريكياً ، كما استولت على مخازن عديدة للجيش السوري في الرقة ودير الزور وحلب.

ومن خلال ما تقدم نرى أن تنظيم داعش الإرهابي قام بتنويع مصادر تمويله كي يحافظ على بقائه ، واستمرار عملياته العسكرية ، ورغم وجود هذه المصادر لا ينفي أنه كان يتلقى دعماً مادياً كبيراً من عدة دول وأن كانت بطريقة غير مباشرة عبر شركات تابعة لهذه الدول ، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وقطر.

ويجب الإشارة هنا إلى أن تنظيم داعش الإرهابي لا يستطيع الاستفادة من أغلب مصادره لولا مساندة حكومات بعض الدول التي ساهمت في دعمه ، (مثل بيع النفط والآثار) ، فقد كانت شركات تابعة للدول هي التي تقوم بشراء النفط والآثار بأسعار زهيدة.

وفي هذا السياق تبنى مجلس الأمن الدولي القرار (2199) لتجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية وعلى رأسها داعش وجبهة النصرة تقدمت به روسيا الاتحادية

تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

وتمت الموافقة عليه بالأجماع (15 عضـــواً) ، وقد نص القرار على تجريم شـــراء النفط من هذه التنظيمات الإرهابية.

وقد حمل القرار (2199) أيضـــاً بعدم دفع الفدى للمجموعات الإرهابية ، ويجب الإشـــارة إلى أن هذا القرار وأن كان ملزماً قانوناً ، إلا أنه لم يعطي لمجلس الأمن صـــلاحية اســـتعمال القوة العســـكرية ضـــد الدول التي تمول داعش ، بل فرض العقوبات الاقتصادية فقط.

ونظراً لما قامت به الجماعات الإرهابية من دمار كامل للمناطق التي احتلتها وعلى أثرها هجرت آلاف العوائل في سوريا والعراق إلى العديد من الدول المجاورة ، والتي شـــكلت أزمة لهذه الدول ، ناهيك عن هروب العديد من الجماعات المســـلحة إلى بعض الدول التي كانت تدعمها ، وبذلك شكلت عامل عدم استقرار داخلي في هذه الدول ممكن أن تكون قنبلة موقوتة تنفجر في أي لحظة ، وبالتالي لابد على جميع دول المنطقة اغلاق طرق تسـليح الجماعات الارهابية المســلحة حيث تقوم بعض الدول في المنطقة وخارجها بدعم الارهابيين، وان تنتهج ســياســة بناءة في ســياق تقليل معاناة وآلام الشـــعبين الســـوري والعراقي عن طريق إيقاف تمويل الجماعات الإرهابية ليعود الامن والاستقرار الى مختلف المناطق التي احتلتها لاسيما سوريا والعراق بدلا من الســلوك المنافق والتســتر خلف الشـــعارات الزائفة من قبل الدول الداعمة له ، لأن خطر هذه الجماعات لا يهدد العراق وســـوريا فقط ، بل يهدد المنطقة والعالم بأسره ، لذا نرى إن مواجهة الجماعات الإرهابية في العراق وسوريا هي مواجهة مع الإرهاب نيابةً عن العالم .



تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)

ومن ثم إذا كانت هناك نية حقيقية للقضاء على الجماعات الإرهابية بكل مسمياتها لابد من:

1-**منع تدفق المقاتلين الأجانب**: يجب ان يكون هنالك دافع حقيقي لمنع تدفق المقاتلين لمناطق الصراع في الشرق الأوسط ، إذ قدر عدد المقاتلين الأجانب قبل تحجيمه في سوريا والعراق بأكثر من 20000 الف مقاتل أجنبي ، وذلك من خلال مسك الحدود والقضاء على الممرات التي يمر منها التنظيم.

2-**تجفيف منابع التمويل**: أي أن تكون هناك جدية في تجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية ، وبأي حجة كانت ، لاسيما فيما يسمى "المعارضة السورية المعتدلة".

3-**بيان حقيقة الجماعات الإرهابية** : أي يجب ان يكون هنالك إجماع من قبل العلماء المسلمين بكافة مذاهبهم على تكفير داعش والنصرة وغيرها من الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة التي تكفر الآخر، و التبرأة منها واعتبارها تنظيمات خارجة عن القوانين الإسلامية والإنسانية ، بالإضافة الى ذلك يجب ان يكون هنالك حملة إعلامية كبيرة ضد هذه الجماعات المنحرفة.

4-وجوب تامين الحدود العراقية السورية التي تعد الطريق الممول للعمليات الإرهابية في هذين البلدين ، ولابد من ضغط دولي لمنع الولايات المتحدة الأمريكية تسليح ما يسمى بالمعارضة السورية.

5- لا يجب ان يكون تواجد عسكري أمريكي على الارض في كل من سوريا والعراق وأي قوة أجنبية أخرى ، ويتعين على الولايات المتحدة أيضا وقف إغراق المنطقة بالأسلحة التي تؤدي إلى مزيد من العنف ضد المدنيين، ووضع حد



لسياسة تجاهل انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي التي ارتكبتها حلفائها ، لاسيما في اليمن.

6- بدء عملية بحث جديدة عن حلول دبلوماسية أوسع في الأمم المتحدة ، وهذا يعني الضغط على السعودية حليفة الولايات المتحدة لوقف تسليح وتمويل داعش والمقاتلين المتطرفين الآخرين ، والضغط على تركيا حليفة الولايات المتحدة منع داعش وغيرهم من المقاتلين من العبور إلى سوريا عبر الحدود التركية ، والضغط على حلفاء الولايات المتحدة قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وغيرها لوقف تمويل وتسليح الجماعات الإرهابية في سوريا والعراق.

7-الضغط على الأمم المتحدة للمطالبة بأعمار المناطق التي دمرها داعش في العراق وسوريا ، لاسيما بعد أن تم القضاء على معظم التنظيمات المتطرفة في تلك الدول.

المصادر

1-التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوي) : ترجمة: عمر الأيوبي وآخرون، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ، بيروت ،2007 .

2-قاسم خضير عباس: الأرهاب (الدوافع والأسباب) ، بيروت ، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011.



3-محمد ياس خضير: الأستراتيجية الأمريكية والجيل الرابع من الحروب ، مجلة حمورابي للدراسات ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الأستراتيجية ، بغداد ، العدد (6) ، 2013.

4-رنا أسامة : كيف صنع داعش ترسانة الأسلحة والذخائر ، نشر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) ، الثلاثاء بتأريخ 2017/12/12 على الموقع WWW.masrawy.com .

5-محمود الطباخ : كواليس صناعة السلاح في معسكرات داعش ، نشر بتأريخ 2017/3/27 على الموقع www.albawabhnews.com

6-أسلحة الأرهاب : الأسلحة التي يستخدمها الأرهابيون ، نشر بتأريخ 2017/9/11 على موقع Arabic .sputniknews

7- إنجي مجدي: دويلة الأرهاب على الرابط : WWW.Youm7.com

8- يوسف أيوب : كيف نحاصر مصادر تمويل الأرهاب WWW.Youm7.Com



Arming terrorist groups – manufacturing and smuggling

مشتاق نوري مجيد البياتي

MUSHTAQ N00RI MAJEED Al – BAYATI

ملخص:

يتصـــــاعد القلق الدولي من تمكن التنظيمات الإرهابية على حيازة الأســـــلحة بمختلف اشـــكالها خاصـــة في مرحلة ما بعد احداث ١١ أيلول ، ومحاولة الارهابيين حيازة او تصـــنيع أســـلحة اكثر فتكاً ، كالأســـلحة الكيمياوية والبيولوجية ، الا ان هذه الأســـــلحة تتطلب قدراً من التطور التكنلوجي والخبرة التي قد لا تكون قد امتلكتها هذه التنظيمات بإستثناء داعش التي جندت بعض الباحثين والمتخصصين في مجال المواد الكيمياوية كما تكونت لها الخبرة بعد سنوات من القتال والاستحواذ على أراضي واسعة في العراق وسوريا كما ان توفر الاموال تساهم في عملية شراء وتهريب الأسلحة اذ ان التهريب و الإرهاب وجهان لجريمة واحدة ، اذ ان الحصـــول على الأســـلحة والمعدات العسـكرية يسـمح لهذه التنظيمات بالصـمود امام عمليات مكافحة الإرهاب ويسـمح لها بتنفيذ اهداف استراتيجية .

Abstract:

There is growing international concern that terrorist organizations will be able to acquire weapons of various kinds, especially in the post-9/11 period, and that terrorists will attempt to acquire or manufacture more lethal weapons such as chemical and biological weapons. However, these weapons require a degree of technological development and expertise that they may not have These organizations, with the exception of Dahesh, recruited some researchers and specialists in the field of chemicals, and gained experience after years of fighting and acquisition of vast lands in Iraq and Syria. The availability of funds contributes to the purchase and smuggling of weapons. Han crime one, as the access



to weapons and military equipment allows these organizations to stand fast in front of counter-terrorism operations and allows them to implement the goals of the strategy

المحور الثالث / تسلح الجماعات الإرهابية – التصنيع والتهريب

يكاد يجمع الباحثون والمهتمون بقضـــــايا الحروب والأزمات ، ان التطرف و الإرهاب ينتعشــان بصــورة كبيرة داخل الفضــاءات والمناطق التي تعرف اضــطرابات و حروباً وضــعفاً او غياب للســلطة المركزية ، اذ توفر هذه الظروف اغلب الأدوات والوســائل التي يحتاجها الارهابيون لتوســيع دائرة نشــاطهم من بين هذه الوســائل توفر الاســلحة والمعدات العسكرية اللازمة .

اولاً. صناعة الأسلحة لدى الجماعات الإرهابية

تختلف و تتعدد مصــادر الأســلحة التي يســتعملها الارهابيون في نشــاطاتهم، واغلبها يأتي من مصادر غير شرعية ، وبشكل عام يعد الحصول على الاسلحة امراً سهلاً في ظل هذا التعقد والتشـــــابك في نظام الاتصـــــالات وعمليات التهريب الحديثة ، الا ان الخطورة تكمن في نوايا الجماعات الإرهابية من الحصـول على المواد الاولية والخبرات لتصنيع أسلحة كيمياوية وبايلوجية .

من الممكن تحديد مصادر تسليح الإرهابيين بالآتي :

1 . **الصناعات المحلية** : وتشمل صناعة المتفجرات بدائية الصنع ، وعادة تكون موادها ســـهلة التجميع والتركيب ، وقد تبين ان معظم التفجيرات الإرهابية كانت عن طريق هذه المتفجرات البدائية الصـــنع ، وتأتي على شـــكل قنابل او اشــراك خداعية او عبوات ناســفة ، وســيارات مفخخة ، كما ان هذه الجماعات تمكنت من تصــنيع (كواتم) للأســلحة الشــخصــية تســتخدمها في الاغتيالات بواسـطة مواد تصـنيع بسيطة والآت (خراطة) ، وهي أسـلحة محلية ذات قدرة محـدودة ، تعتمـد التنظيمـات الإرهـابيـة على مجـاميع ممن يمتلكون الخبرة في



مجال صنع القنابل والمتفجرات ممن عملوا سابقاً في القوات العسكرية النظامية او ممن تلقوا تدريبات على أيديهم وتعد جماعة عسكر طيبة الهندية والموالية لتنظيم " القاعدة" بانهم الأفضل بالمنطقة[1] . وكذلك بالنسبة للعراقيين الذين تم تسريحهم من الخدمة بعد ٢٠٠٣ لعملهم في مواقع و مؤسسات تم حظرها مثل دائرة التصنيع العسكري بعض المنشآت ذات الصلة ، فتوجه بعضهم الى أفغانستان او سوريا او في العراق لممارسة انشطتهم من خلال الخبرات التي يمتلكونها ، فمثلاً تتضمن هيكلية داعش تبوء المدعو (أبو شيماء) فارس رياض النعيمي ، لمنصب مسؤول مخازن السلاح في التنظيم و (أبو كفاح) خيري عبد حمود الطائي ، مسؤولاً عن عمليات التفخيخ ، وهما ضباط في الاجهزة الأمنية في نظام صدام حسين البائد [2]. وكذلك استفادت الذئاب المنفردة [*] من فيديوهات تنشرها التنظيمات الإرهابية على عدة مواقع في الانترنيت لنشر الخطط واليات العمل و طرق صنع القنابل المحلية بأبسط الأدوات ومن ثم القيام بالعملية في اي وقت مناسب دون انتظار أوامر من التنظيمات الإرهابية ، وكان " العولقي " و محرره الباكستاني الذي يحمل الجنسية الأمريكية سمير خان بإنشاء إصدارات عديدة في هذا الشأن[3] .

---

[1] راشمي سنغ ، عسكر طيبة فصيل للقاعدة في باكستان ، من كتاب القاعدة بعد ابن لادن ، ترجمة : مركز المسبار للدراسات والبحوث ، دبي – الامارات العربية المتحدة ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٢ ، ص ١٤٨ .

[2] نضال حمادة ، خفايا واسرار داعش : من عمامة أسامة بن لادن الى قبعة صدام حسين ، بيروت – لبنان ، دار بيسان للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٥ ، ص ٢٥٣ .

(*) الذئاب المنفردة : هي استراتيجية جديدة للارهاب ، يتكون افرادها (١ – ٥) أعضاء فقط ، يقومون بمهام وعمليات دون الحاجة الى اخذ الاذن في توقيت العملية و نوعها ، تكمن قوة وخطورة هذا النوع في قلة التكلفة المادية والبشرية تقابلها نتائج بيرة بعد تضخيمها اعلامياً كما يصعب تعقب هذه الجماعات لانها بدون خيوط او سلسلة متشابكة ، للمزيد ينظر : مشتاق نوري مجيد ، تأثير الاستراتيجية الدولية في تمدد التنظيمات الإرهابية في العراق وسوريا ، بغداد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٧ ، ص ٢٠٩ .

[3] رافايلو بانتوشي ، تطور لاحق في اعلام القاعدة ، من كتاب القاعدة بعد ابن لادن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٥-٩٦ .



2. **الحصـــول على الاســـلحة من جماعات إرهابية أخرى** : تقوم بعض الجماعات الإرهابية بدعم افرعها في مناطق او دول أخرى او جماعات أخرى حليفة لها عبر ارسال مجموعة من الاسلحة والاعتدة اليها كنوع من الدعم[1] ، في اغلب الأحيان تكون في حالة محاصـــرة المجاميع الإرهابية وعدم قدرتها على الصمود امام القوات الأمنية للدول التي تساهم في مكافحة الإرهاب .

3. **طريقة الاســتحواذ او الاســتيلاء على الأســلحة** : ســاعدت عمليات الحرب على الإرهاب التي أعلنتها الولايات المتحدة الامريكية اعقاب احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، في اجتياحها أفغانسـتان والعراق الى تمكن التنظيمات الإرهابية من الاستحواذ على أسلحة ومعدات عسكرية تعود للقوات الأمنية التي انهارت اثناء الحرب ، كما ســـاعد نمو هذه الجماعات وبروزها في مناطق عديدة من تقوية شـوكتها وتطوير عملياتها في الهجوم على معسـكرات وقواعد عسـكرية لعدة بلدان منها أفغانسـتان والعراق وسـوريا وخصـوصـاً اجتياح سـنة ٢٠١٤ ، الذي تركت على اثره القوات الأمنية العراقية مواقعها بما فيها من أسلحة واليات مجهزة من الولايات المتحدة ، ونفس الشـيء حصـل في سـوريا ، وفي مناطق أخرى ، كما ان هناك حالات أخرى تستطيع الجماعات الإرهابية من الاستحواذ على أسلحة ومعدات عسكرية بواسطة عمليات عسكرية ضد فصائل مسلحة ومدعومة خارجياً مثل بعض فصـائل الجيش الحر في سـوريا ، او من خلال تواطؤ بعض قادة هذه الفصائل مع التنظيمات الإرهابية ، او من خلال عمليات فســاد عند بعض القادة العســكريين ســواء في الجيوش النظامية او غير النظامية[2] .

---

[1] راشمي سنغ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٩ .

[2] خالد عكاشـــة ، امراء الدم : صـــناعة الإرهاب من المودودي الى البغدادي ، القاهرة – مصـــر ، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٥ ، ص ٤٥٥ .

4. **قيام بعض الدول بتسليح او تسهيل مهمة تهريب الاسلحة** : تتولى بعض الدول عملية شراء وتهريب الأسلحة لإيصالها الى التنظيمات الإرهابية بوسائل خاصة ومعقدة بنفس الوقت يصعب تعقبها ، اذ تقوم الامم المتحدة بمحاولة رصد وتعقب ومنع هذه الحالة للسيطرة على منابع الأسلحة ، من خلال ضبط حركة تجارة الأسلحة و وضع قيود علي تداولها وشحنها ونقلها من والى .

5. **عملية الشراء والتهريب للأسلحة** : ان عملية بيع وشراء الأسلحة في ما يعرف ب (السوق السوداء) وهي عبارة عن عمليات تجارية غير قانونية ، هذه العمليات ليست بجديدة في الساحة الدولية فعمليات تهريب المخدرات مثلاً لم تستطع القوات الأمنية المحلية و الدولية من السيطرة عليها وأصبحت لها مافيات توغلت في داخل بعض الاجهزة الأمنية وحتى السياسية ، وكذلك بالنسبة للأسلحة فهناك تجار وعصابات مهمتهم بيع وشراء ونقل الأسلحة حول العالم وتنشط هذه التجارة في بعض دول أوروبا الشرقية (دول الاتحاد السوفيتي سابقاً) ، ساعدت هذه الجماعات ومن خلال وسطاء على التعاون مع تنظيمات إرهابية لتمويلها بالأسلحة والاعتدة بمقابل أموال طائلة[1] .

اذاً هناك علاقة وثيقة بين التهريب والإرهاب فهما وجهان لجريمة واحدة هدفها الاعتداء على الانسان وحقوقه وكرامته .

يتبين لنا مما سبق ان تسليح التنظيمات الإرهابية لم يصل الى المرحلة الخطرة الا بمحاولته وسعيه الحصول على السلاح الكيمياوي اذ قالت صحيفة "واشنطن بوست" إن تنظيم داعش جند عالماً عراقياً، اسمه (سليمان العفاري) ، الباحث في علم الجيولوجيا، والعامل في وزارة الصناعة والمعادن، لتطوير برنامج للسلاح

(1) ادريس لكريني ، تنظيم القاعدة وتركة السلاح الليبي بعد الثورة ، من كتاب : ربيع القاعدة ، دبي – الامارات العربية المتحدة ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٤ ، ص ٢٤٥ .



الكيماوي اســتخدمه، بحســب تقارير، 76 مرة ، والعفاري المعتقل منذ عام ٢٠١٦ في دائرة مكافحة الإرهاب التابعة لحكومة إقليم كردســـتان، يقول في مقابلة ، إنه تعاون مع التنظيم للحفاظ على وظيفته ، إلا أن قادة التنظيم الذين ســـيطروا على مدينة الموصــل عام 2014 عرضـوا عليه وظيفة أخرى، قائلين له "ســاعدنا على تصنيع السلاح الكيماوي"، كما طلب منه مبعوثون لداعش ، الا ان العفاري لم يكن يعرف الكثير عن الســلاح الكيماوي، لكنه قبل المهمة، التي اســتمرت 15 شــهرا لتطوير أسلحة كيماوية لأكثر الجماعات الإرهابية فتكاً في العالم.

و " العفاري " هو واحد من (المتخصـصـين) الذين سـاهموا في برنامج تنظيم داعش الكيماوي الذين ألقي القبض عليهم أحياء.

كما أن العفاري وصف بطريقة علمية محاولات التنظيم الناجحة لصناعة غاز الخردل، وهو الجيل الأول من السلاح الكيماوي (الذي تسبب بقتل عشرات الآلاف في الحرب العالمية الأولى) من أجل حماية حدود داعش وترويع المعارضين له.

ان اعترافات " العفاري " تكشــف عن مشــروع الســلاح الكيماوي الذي اعتمد على مختبرات الجامعة ومنشـــآت للتصـــنيع وكادر من الباحثين العلميين والفنيين ، هذه الأسلحة التي تم تصنيعها استخدمت في العراق وسوريا، وتسببت بسقوط أعداد كبيرة من الضحايا.

وبعد اعلان الحرب على تنظيم داعش ، قام التنظيم بنقل بعض المعدات من العراق إلى سوريا في العام ذاته، ويعتقد أنها لا تزال مدفونة هناك.

يعتقد الخبراء الغربيين ، إن المعرفة و الخبرة التي حصـــل عليها الارهابيون لا تزال موزعة على ذاكرة الحواســـيب ، وذاكرة التخزين ، وفي عقول الذين نجوا بعد انهيار تنظيم "داعش".

اذ يؤكد الخبير في الســـلاح الكيماوي (هاميش دي بريتون– غوردون) ، الذي قاد فرق رد ســريع في الجيش البريطاني وحلف الناتو، قوله "**هناك جهاديون يســتطيعون**



الدخول إلى عالم النت المظلم والحصـــول على ما يريدون"، أي معلومات تخص صــناعة الأســلحة ، وأضــاف أن **"الحركة الإرهابية الأولى في العالم لا تزال مهتمة بالسلاح الإرهابي المطلق"**.

لذا نجد التنظيمات الارهابية اهتمت بالمنشـآت الصـناعية والتكنلوجية والعلمية ، كونها مفتاح المصـــانع والمناجم والنفط ، فيما لم يكن هؤلاء مهتمين بالحكم قدر اهتمامهم بإثراء منظمتهم، وتوسيع قدراتها العسكرية، مشيراً إلى أنه بدأت بعد ذلك ورش المدينة في صــناعة قنابل ضـــخمة لزرعها في الشــوارع وعربات مصــفحة تسـتطيع اختراق صفوف العدو قبل تفجيرها.

وكذلك اهتم "الإرهابيين بالمعادن، وخزانات الصـلب والأنابيب والصـمامات والمواسـير، وكلها ذات قدرة على تحمل التفاعلات الكيماوية ودرجات الحرارة العالية".

وبحسب التقرير، فإن العفاري علم من أحاديثه مع المشرفين عليه من قادة التنظيم أن الهدف من الســـلاح الكيماوي هو ردع القوات العراقية عن مهاجمة المناطق الواقعة تحت سـيطرة داعش. وقال العفاري **"كان من المهم أن يصـنع تنظيم داعش سـلاحاً قويـاً قـادراً على الترويع .. كـان من أجـل خلق الرعـب والتـأثير على النفســـيـة والمعنويات، ولا أعتقد أن جودة السلاح وصلت إلى مستوى خطير"** .

وفي تجربة لتنظيم "داعش" ، أطلق مقاتلوه 50 قنبلة هاون على بلدة ســـيطرت عليها قوات البيشـــمركة ، وانفجرت محدثة صـــوتاً ناعماً ، وانطلق منها ســـائل زيتي ودخان أبيض، وشـــعر ثلاثة من المقاتلين الأكراد بالغثيان وحرقة في العيون والرئة ، وظهرت بثور مؤلمة على أرجل وبطني مقاتلين آخرين.

كان الافتراض في البداية أن تنظيم "داعش" سرق المواد من سوريا، أو عثر عليها من بقايا البرنامج الكيماوي العراقي في ثمانينيات القرن الماضـــي، لكن الحقيقة هي أن الأسـلحة كانت مصـــنعة محلياً وبدائية ينقصـــها الكثير من العناصـــر التي تؤدي إلى



ذوبانها سـريعاً بعد إطلاقها في الجو، لافتاً إلى أن البنتاغون شـعرت بالخوف من أن التنظيم يقوم بتصـنيع مواد كيماوية ، وبأنه لن يمر وقت قبل أن يحصـل على أسـلحة متقدمة، خاصــة أن التنظيم اسـتخدم قبل هجوم 2015 غاز الكلور مرتين في معاركه مع الأكراد.

وصــــل التحالف الدولي الى أدلة عن تجريب التنظيم للحصـــــول على نظام إطلاق متقدم، لافتة إلى أن إدارة الرئيس الأمريكي الســــابق باراك أوباما قامت بعد أشـــــهر بالتعاون مع الأكراد في حملة قوية لتحديد مواقع إنتاج السلاح وتدميرها، وكانت المهمة صـعبة بسبب وجود معظم المواقع بين المدنيين، لكن إدارة أوباما تعاملت مع التخلص من برنامج التنظيم على أنه أولوية.

وينقل عن مســؤول أميركي متقاعد في التحالف الدولي قوله : **"أصـبح الأمراً مهماً.. كنا نبحث عن أي دليل أو مفتاح يقودنا إلى مصادر السلاح".**

وقد نشرت صحيقة واشنطن بوست إلى أنه قد قتل في الفترة ما بين 2015 و 2016 ، (عالمان) يشـتبه أن لهما علاقة ببرنامج تنظيم داعش، بالإضـافة إلى أنه تم تدمير مركزين في الموصـل وهيت بطريقة دقيقة ، خشـية أن يؤدي ذلك إلى انبعاث الغازات السامة.

ويؤكد قادة عسـكريون في التحالف الدولي ، إن الهجوم أجبر التنظيم على نقل عملياته وإبطـاء الإنتاج وإخفاء الباحثين ، وفي تلك الفترة ، أي عام 2016، كان التنظيم يتراجع في عدد من المواقع ، مســتدركاً بأن الســلاح الكيماوي ظل مســتخدماً ، حيث نشره التنظيم 76 مرة ، بحسب جدول أعده الباحث في شؤون الشرق الأوسط بـــــ"أي أتش أس ماركيت" (كولمب سـتراكس)، إلا أن جودة السـلاح ظلت ضـعيفة، ما يشـير إلى أنه لم يستطع استعادة القدرات بعد ضربات الأميركيين لمواقع الإنتاج .

وقد أكد (العفاري) هذا الأمر، فعندما زار موقع الإنتاج في عام 2016، وكانت هذه هي المرة الأخيرة، وجد أن المشـروع في حالة فوضـى، واضـطر للاسـتعانة بعمال غير

مؤهلين؛ بسبب عدم توفر الباحثين العلميين، قائلا "**كان برنامجا بدائياً وبسيطاً.. كان العاملون فيه غير متعلمين، وليست لديهم المهارات الأساسية**".

ويلفت التقرير إلى أنه في اليوم ذاته الذي زار فيه العفاري موقع الإنتاج، ركب سيارته وقادها في الطريق الصـــحراوي باتجاه تلعفر لزيارة والدته ، ولم يكن يعلم أنه مراقب ، حيث اســـتطاعت المخابرات تحديد هاتفه النقال ، وقبضـــت عليه في الطريق عندما لاحقته أربع مروحيات .

وأكد المسؤولين في وحدة مكافحة الإرهاب الكردية، إن العفاري كان مفيداً ، حيث قدم أســماء، وحدد مواقع تم ضــربها لاحقاً ، مشــيرة إلى قول خبير الأســلحة من جامعة ميريلاند هيربرت تينســـلي، إن تنظيم داعش مُنع من تطوير برنامجه و" لم تتحســـن قدراته ".

كما ذكرت "واشــنطن بوســت" في تقريرها بالإشــارة إلى قول تينســلي "على الجانب التكتيكي نجح التنظيم في اســـتخدام الســـلاح الكيماوي لمنع تقدم عدوه ، أما على المستوى الاستراتيجي فقد كانوا هواة".

الا ان هذا لا يمنع من ان التنظيم كان وما زال يســعى لامتلاك أســلحة كيمياوية قد تؤدي الى هجمات كارثية ان لم يتم معالجتها بشكل استباقي وتهديم البنى التحتية لمثل هذه القدرات .

اذاً ، القلق هو من إمكانية ســيطرة الإرهابيين على مواقع تصــنيع او خزن الأســلحة الكيمياوية ، قد ظل هاجساً لدى الدول الكبرى[1] . لذا أطلقت الولايات المتحدة و روسيا المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي لمنع الإرهابيين من حيازة أو نقل أو استخدام مواد نووية ومواد مشــعة أو أجهزة متفجرات مصــنوعة محلياً ، فضــلاً عن الأعمال

---

[1] د. عبد الرحمن ارشدي الهواري ، التعريف بالإرهاب وأشكاله ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، جامعة نايف للتدريب والعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ ، ص ٦٢ -٦٣ .



العدائية ضد منشآت نووية تؤدي الى انبعاثات خطيرة [1] . سلّطت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية الضوء على كيفية حصول تنظيم "داعش" على أسلحته، كاشفةً عن تفاصيل تظهر اعتماده على أساليب بارعة تؤكد مدى وحشية التنظيم.

يشير التقرير إلى أن القوات العراقية، عثرت على 3 قذائف صاروخية "آر بي جيه"، تحتوي رؤوسها على مادة كيماوية تشبه خردل الكبريت، وهو سلاح كيماوي محظور، يتسبب في حرق جلود الضحايا ومهاجمة أجهزتهم التنفسية.

ويقول سليمان بلاك، وهو مسؤول عن تحليل الأسلحة في وزارة الخارجية الأمريكية، إن مستوى إنتاج أسلحة التنظيم "**لم نر مثيلاً له مطلقاً**" لدى أية قوات غير رسمية.

وتشير الصحيفة إلى أن التنظيم يستخدم الصواريخ الكيماوية المُتهالكة والقذائف المتبقية من برنامج الأسلحة الكيماوية العراقي المنتهي، وعندما سيطر تنظيم "داعش" على مساحات واسعة من المناطق والمدن الكبيرة في عام 2014، استولى أيضاً على متاجر ومصانع، تحتوي على مكابس هيدروليكية، ومُعدات لطرق الحديد، وآلات تُدار بواسطة الحاسب الآلي، وآلات صب البلاستيك عن طريق الحقن. وعلاوة على ذلك تحرَّك التنظيم ليسيطر على كلية جامعية للتقنية ومعمل جامعة على الأقل. وأسهمت هذه البنية التحتية في إحداث طفرة في إنتاج أسلحة التنظيم.

وقال داميان سبليترز، مدير عمليات مؤسسة "كونفليكت أرمامنت ريسيرش" في العراق وسوريا، وهي شركة خاصة تراقب وتُحقِّق في تصنيع وانتشار الأسلحة وأجرت عملاً ميدانياً في كلتا الدولتين أثناء الحرب، إن هناك جهازاً إدارياً يقف وراء قدرات التسلُّح لدى التنظيم ويتولَّى مهمة الإشراف على تطوير وتصنيع الأسلحة.

وبينما كان عمال إزالة الألغام يعثرون على الأسلحة، يقول ماكينلاي إنهم كانوا يصادفون، بوتيرةٍ منتظمة، أجهزة مُرتجلة ذات تصميمٍ يسمح لمقاتلي التنظيم بالاختيار

[1] اليسون ج . ك بيلز وآخرون ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، ترجمة : عامر الأيوبي و أمين الأيوبي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٧ ، ص ٧٤٢ .



من بين أجزاء موحدة المعايير وتركيبها بســـرعة، وتابع: "**كانت الأجهزة عبارة عن مجموعة من ألواح الضــغط، والشــحنات المتفجرة، ومفاتيح التشــغيل. إنها مكونات يمكن تركيبها عند الضرورة. إنها قدرات ماهرة ومثيرة للإعجاب**".

وقال ماكينلي إن الجماعة وحدت أيضـــاً أشـــياء أخرى، بما في ذلك، رســـوم تكميلية لمدافع الهاون لتوســـيع نطاقها، وفتيل مُشـــترك وقنبلة مرتجلة، وقال إنَّ عمال إزالة الألغام يشيرون إليها على أنَّها لغم أرضي.

وتشــبه الألغام لغم إيطالي مضــاد للأفراد يطلق عليه اسـم "في إس-50"، على الرغم من أن نسخة "داعش" أكبر بكثير، وهو الأمر الذي دفع عمال إزالة الألغام إلى الإشارة إليه مجازا باسم "في إس-500".

ومع مرور الوقت، أصـــبحت الألغام المُنتجة حديثا من طراز "في إس-500" مقاومة للماء بشــكل متزايد، وهو الأمر الذي يطيل من عمرها في الأرض. وعلى نحو مماثل، فإن فتيلة الســـلاح المُهاجم التي أطلقتها "داعش" تظهر علامات على أنها صُـــنعت لتكون مقاومة للرطوبة والصدأ. ويقول باراجاس : "في كل مرةٍ كنت أجري فيها اختبار متفجرات على المعدات الحربية المدفونة في الأرض، إذا وجدت أنَّها متصـــلة بمفاتيح الضغط، كانت تكشف نتائج الاختبارات أنها "**متفجرات محلية الصنع**".

وشـــارك تنظيم "داعش" في عمليات كســـح مُنظمة، بما في ذلك جمع القنابل أمريكية الصنع التي أسقطتها الطائرات الحربية للتحالف وتغيير استخدام قوتها المتفجرة.

ثانياً. واقع الأسلحة المهربة للجماعات الإرهابية (احصائيات حول العالم)

ان تعقد عمليات التهريب وتدفق الأسـلحة جعل من الصـعب على المختصـين وضـع احصـائية دقيقة لكميات وأنواع الاسـلحة المتدفقة ، اذ ان اغلب المعلومات عن تهريب الأسـلحة تأتي من خلال الأسـلحة التي يتم ضـبطها بعد انسـحاب او دحر التنظيمات



الإرهابية ، ليتم فحصـــها ومعرفة البلد المنشـــأ و البلد الذي بيعت له ، ومن ثم تحليل الية وصولها الى يد هذه التنظيمات .

ان عمليات التهريب تحدث عن طريقين **الاول :** براً يحدث بين الدول المتصلة جغرافياً بمناطق صحراوية او وعرة ، و**الثاني :** عن طريق البحر ويكون أقل كلفة واكثر حمولة يكون في حالات لا تنطبق فيها الطريقة الاولى [1].

تشـير بعض التقارير التي صـدرت مؤخراً أن أغلب الأسـلحة التي اسـتخدمها تنظيم داعش المتطرف منذ العام 2014 قادمة من الصين وروسيا وأوروبا الشرقية.

وعمل فريق بلجيكي لأبحاث تسـليح النزاعات ، على الأرض عبر خطوط مواجهة "داعش" في كل من سـوريا والعراق في الفترة بين تموز 2014 و تشـرين الثاني 2017. وتم تحليل ما يربو على 40 ألف قطعة تم اسـتردادها من التنظيم المتطرف ، وتحرك الباحثون بصـحبة قوات محلية منخرطة في قتال "داعش"، وهي بشـكل رئيسـي قوات حكومية في العراق وقوات كردية في شـمال سـوريا، ودرسـوا كل ما تم الاسـتيلاء عليه أو خلفه "داعش" وراءه في المناطق المحررة.

وعثر الباحثون على أسـلحة وذخائر ومكونات كيميائية اشـتراها التنظيم المتطرف لتصنيع عبوات ناسفة لاستخدامها في المعارك ، مضيفين أن ذخائر كان يتم نقلها إلى جماعات متناحرة في أجواء من الفوضـى والعنف وجدت طريقها إلى "داعش". وبينما توصـل التقرير إلى أن ٩٠٪ من الأسـلحة والذخائر جاءت من الصين وروسيا وأوروبا الشرقية، فإن بعض الأسلحة التي حصلت عليها المعارضـة السورية تحولت إلى أيدي مقاتلي "داعش" خلال المعارك.

---

[1] طه عثمان الفراء ، بعض الخصـــائص الجغرافية للواجهات البحرية في الوطن العربي وتأثيرها على عمليات تهريب المخدرات عبر البحر ، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠١ ، ص ٦١.



أي ان "الإمدادات الدولية بالأسلحة إلى فصائل مختلفة في النزاع السوري أدت بشكل كبير إلى زيادة كم ونوعية الأسلحة المتاحة لداعش، وبفارق كبير عما كان يستولي عليه التنظيم خلال المعارك".

أن إحدى الإشكاليات تمثلت في أن "داعش كان قادراً على تصنيع سلاحه وعبواته الناسفة بفضل سلسلة إمدادات قوية" بدأت في عام 2014. وهدا ما أكده (داميين سبليترز) قائد فريق الباحثين.

وفي الوقت الذي خسر فيه التنظيم المتطرف معقليه في سوريا والعراق، الرقة والموصل، وأغلب الأراضي التي سيطر عليها في البلدين، فإنه لا يزال يحتفظ بأسلحة ثقيلة ، مثل الأسلحة المتقدمة المضادة للدبابات والأسلحة الثقيلة الأخرى ، بالإضافة الى المتفجرات المعقدة والتي لا تزال تمثل خطراً على الولايات المتحدة والتحالف الدولي لمحاربة "داعش". وعلى المنطقة بأسرها .

كما كشف الباحثون أن الأسلحة والذخائر التي اشتراها داعش تم تصنيعها خلال **العقد الأخير** ووصلت إلى التنظيم الإرهابي [(1)]. وهذا ما يؤكد ان التنظيم يستمد قوته ويدعم صموده من خلال تدفق أسلحة حديثة الصنع تم تهريبها الى هذه التنظيمات .

كشف تقرير نشرته مؤسسة أبحاث التسلح، المعنية بالتحقق من مصدر وصول الأسلحة إلى جميع الجماعات المتحاربة في معظم العالم، عن أن معظم أسلحة تنظيم "داعش" الإرهابي، حصلت عليها من الولايات المتحدة والسعودية.

وأشارت المنظمة إلى أنها توصلت إلى تلك النتيجة بعد ثلاثة أعوام قضاها باحثوها في سوريا.

---

(1) نظام الانتربول لتسجيل سجلات الأسلحة غير المشروعة وتعقبها ، على الموقع الألكتروني : https://www.interpol.int/Crime-areas/Firearms-trafficking/INTERPOL-Illicit-Arms-Records-and-tracing-Management-System-iARMS



وتوصلت المؤسسة إلى ما وصفته بـــ"أدلة دامغة" على أن "داعش" اشترى معظم الأسلحة الخاصة به من جهات في أوروبا الشرقية، كانت قد اشترتها في وقت سابق إما من أمريكا أو السعودية.

وأوضحت أن بعض تلك الأسلحة كان يتم نقلها إلى سوريا إلى جماعات المعارضة التي تحارب هناك ، وفي كثير من الحالات تحولت تلك الأسلحة إلى حيازة داعش ، سواء عن طريق دعم مباشر من مجموعات المعارضة المدعومة من أمريكا ، أو تم بيع تلك الأسلحة في (سوق سوداء) داخل سوريا ، وهي ظاهرة معروفة هناك .

وأكد التقرير ان : " نسبة كبيرة من الأسلحة، التي تم فحصها من قبل باحثينا، كان مدون عليها أنها معدة للاستخدام العسكري للجيش الأمريكي أو السعودي، وغير مخصصة للبيع".

وأوضحت أن أحد الأماكن التي فتشها باحثو "مؤسسة أبحاث السلاح" في أيار 2015، عثر فيها على صاروخ بلغاري من طراز "بي جي-7تي" ، وكانت بلغاريا قد حصلت عليه من وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" بشكل رسمي ، مذيل عليها أن تلك الصواريخ لا يعاد تصديرها، وفي نهاية المطاف وصل الصاروخ إلى قوات داعش بالقرب من الحسكة".

وأردفت: "مثل ذلك الصاروخ عثر الباحثون على قاذفات صواريخ وبنادق هجومية بلغارية ورومانية تم استيرادها لمصلحة الولايات المتحدة ، بموجب ترخيص لشركة تدعى : "كايسلر للدعم الشرطي" .

وأشار التقرير إلى أن تلك الشرطة المفترض أنها تورد معدات عسكرية لوكالات إنفاذ القانون الوطنية الأمريكية، لكن المؤسسة اكتشفت أن الشركة تقوم بأعمال "من الباطن" لتوقيع اتفاقات عسكرية سرية مع دول ومنظمات عديدة بخلاف دعمها لمؤسسات إنفاذ



القانون الأمريكية ، حيث اكتشفت المؤسسة أنها كانت تورد أسلحة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، خلال فترة تأجج الحرب الأهلية هناك(1).

نفت السعودية من جانبها ، وعلى لسان "أنور عشقي" ، الخبير الاستراتيجي السعودي ومدير مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، أن يكون هذا التقرير دليلاً على تورط المملكة العربية السعودية في دعم الإرهاب، أو تمويل المسلحين وإمدادهم بالأسلحة.

وقال الخبير الاستراتيجي السعودي، في تصريحات خاصة لـ"سبوتنيك"، إنه في هذه الأيام اختلطت الأسلحة وأنواعها، لذا لا يمكن اتهام أي دولة بموجب السلاح الموجود بيد الإرهابيين.

"أذكر أن أسامة بن لادن، قبل أن يتحول إلى الإرهاب، قال لي إن لديه سفينتين تتمركزان في البحر، محملتين بكافة أنواع الأسلحة، فالأسلحة الآن ، سواء الروسية أو الأمريكية – أصبحت متاحة في الأسواق لمن يشتري، ولا يحدد طبعاً إذا كان إرهابياً قام بشراء السلاح او غيره ، فهذا لا يعني أن الدولة هي التي دعمت الإرهابيين به".

وتابع: "لكن على حد معرفتي، فإن الإرهابيين لا يمكن أن تقوى شوكتهم أو ينتشروا، إلا إذا كانت ورائهم دول، والآن بعد انتشار داعش وغيرها، تبين أن هناك دولاً ترعى الإرهاب، وليس فقط رعاية ودعم بشكل خفي، وإنما بشكل ظاهر تحتضن هؤلاء الإرهابيين في بلادها، وتوفير الملاذ الأمن لهم".

---

(1) ادم تايلور ،مقال بعنوان " لا يهمني ان تسميهم داعش او الدولة الإسلامية المهم هو دحرهم ، صحيفة واشنطن بوست ، على الموقع الالكتروني : https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2014/08/13/it-doesnt-matter-if-you-call-it-isis-isil-or-islamic-state-the-extremist-brand-is-winning/



وأكد على أن "مراكز الأبحاث والدراســـات من هذا النوع تبين أن الســـلاح موجود بيد الإرهابيين، ولكن هذا ليس الطريق الوحيد للتحليل، ولا يعني ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة العربية السعودية تورطت في ذلك[1].

كما ان تقرير صـادر عن " وحدة المتابعة والعقوبات " التابعة للأمم المتحدة قد اشـارت الى ان الاســلحة المهربة الى داعش تمر عن طريق تركيا ، وكان رد المتحدث باســم الخارجية التركية " طانجو بيلغيج " ان هذا التقرير لا يمتلك اساسـاً من الصـحة فتركيا أدرجت الجماعات المتطرفة في سوريا الى قائمة التنظيمات الإرهابية[2]

ويخلص الباحث في شؤون الجماعات المسلحة الدكتور هشام الهاشمي قوله : " عجز المئات من مختصــي الإرهاب والاعلام وخبراء الجماعات المسـلحة من اثبات وبالدليل العلاقات السرية بين داعش ونظام سياسي دولي رسمي علني أو مخابراتي سري " [3].

يبدو ان ظاهرة التهريب الدولي لكافة المواد ومنها الأســلحة ، تتبنى هدفين اســاســين **الاول** هو الحصول على الأموال ، و**الثاني** هو هدف سياسي من خلال امداد الجهات المتصارعة بالسلاح للحيلولة دون انتهاء الصراع قبل تحقيق اهداف الجهات التي تقف وراء هذا الامداد ، ولتعقد عملية التهريب واختلاف اســاليبها في إيصـــال الأســـلحة واســتلام الأموال يُصــعب معرفة الجهات الرســمية (ان وجدت) التي تقف وراء مافيا التهريب . الا ان توفرت الإرادة الحقيقية لدى المجتمع الدولي في إيجاد اليات ناجعة لانهاء ملف التهريب .

---

[1] تقرير يتهم الســـعوديــة وامريكـا بـدعم داعش ، والســـعوديــة ترد ، على الموقع الألكتروني : https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201804021031251753-

[2] احمد جمعة ، الامم المتحدة تكشف تورط تركيا في تهريب أسلحة داعش ، على الموقع الالكتروني : https://www.youm7.com/amp/2014/12/31/

[3] هشام الهاشمي ، عالم داعش : تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ، بيروت ـ لبنان ، دار بيسان للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٥ ، ص ٢٠٩ .



ثالثاً. التمويل او الانفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

ان من اهداف التنظيمات الإرهابية الأساسية هو الحصول على أسلحة متطورة ليكسبها ثقة كبيرة في النفس لتوسيع وتطوير عملياتها ، كما انه سينعكس على استراتيجيتها العسكرية في مواجهة الطائرات التي من الممكن ان تستهدفها هذه الجماعات[1] لتقوض المساحة الشاسعة بين طرفي الصراع في الحرب اللاتماثلية بين القوات النظامية من جهة والتنظيمات الإرهابية من جهة أخرى ، ولأن هذه الاسلحة مكلفة لذا تطلب توفير مبالغ مالية ضخمة من ميزانية هذه التنظيمات التي تكون اغلب مصادرها من التالي :

1. **تبرعات اثرياء الخليج** : هناك مجموعة كبيرة من الأثرياء في الدول الخليجية تعمل على تمويل التنظيمات الإرهابية خصوصاً في العراق و سوريا . منهم على سبيل المثال " احمد الحسني " السعودي الجنسية واحد الداعمين الرئيسيين ل " أسامة بن لادن " والذي قدم كامل الميزانية لعملية خطف الطائرات في احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، كما استطاع " ابي مصعب الزرقاوي " جمع مبالغ تجاوزت المليون ومئة الف ﷼ وسيارات من متبرعين اثرياء [2] .
2. **أموال الصدقات والتبرعات والزكاة** : من خلال المنابر التي تشجع المسلمين على توجيه أموال الزكاة والتبرعات والصدقات لتأييد " الجهاد والمقاومة " بحسب تعبيرهم [3].
3. **التمويل الدولي** : اظهر تقريراً لوزارة الخارجية الامريكية ان تمويل التنظيمات الإرهابية في العراق وسوريا يأتي من عدة دول ومنها (دول الخليج ، باكستان ، الجزائر ، تركيا ، مصر ، لبنان ، غانا ، السودان ، السويد ، بريطانيا ، استراليا ، بنجلاديش ، تايلاند ، وغيرها من الدول) من خلال

---

[1] ادريس لكريني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٣ .
[2] خالد عكاشة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦٨ .
[3] المصدر نفسه ، نفس الصفحة .



نشـــاطات قانونية بأســـماء وهمية . كما ان بعض دول الخليج مولت في بداية الازمة السورية جماعات مسلحة لغرض دعمها ضد نظام بشار الأسد قبل ان تنقلب هذه الجماعات الى مصدر مهدد الى دول الخليج ذاتها [1] .

4. **مبالغ فدية المخطوفين الأجانب** : ســـاومت التنظيمات الإرهابية ومن خلال اختطـافها لمواطنين أجـانـب وموظفين دوليين او صـــحفيين ، ذوي المختطفين على مبالغ كبيرة وصــــلت في عام ٢٠٠٨ الى ١٢٨ مليون دولار اغلبها من حكومات أوروبية دفعتها لقاء الافراج عنهم [2] .

5. **عوائد التهريب** : من النفط والآثار والمخدرات والاتجار بالبشـر .. الخ ، اذ تصـــل العوائد اليومية من النفط المهرب ما بين ٢ الى ٤ ملايين دولار ، وبأقل من خمس سعره الحقيقي [3] .

6. **الابتزاز** : تعمل التنظيمات الإرهابية على ابتزاز المواطنين تحت ذرائع مختلفة كدفع الجزية او بصيغة ضرائب شهرية على المؤسسات المحلية [4] .

7. **عائدات أخرى** : مثل تجارة الحبوب و الســرقة والنهب للمؤســســات الحكومية ، كالمصارف وغيرها[5].

ان توفير الأموال والدعم للجماعات الإرهابية عبر توفير المبالغ الكبيرة التي تعد عامل الإســـتمرار الرئيســـي في العمليات الإرهابية ، والتزويد بالمعدات اللازمة في هذه العمليات ، ويتمثل بتزويد تلك الجماعات بأجهزة وأســلحة حديثة ومواد متفجرة بصــورة

---

(1) خالد عكاشة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٧ .
(2) محمد العمر ، اسطورة داعش : إرهاب الخلاف ودهاليز التمويل ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، دار مدارك للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٤ ، ص ١٤٩ – ١٥١ .
(3) نضال حمادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٦ .
(4) عبد الباري عطوان ، الدولة الإسلامية : الجذور ، التوحش ، المستقبل ، بيروت - لبنان ، دار الساقي ، الطبعة الثالثة ، ٢٠١٣ ، ص ٤٦ – ٤٧ .
(5) خالد عكاشة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨٨ .

مباشـــرة عبر تهريبها وصــــولاً الى معاقل الإرهاب ، عن طريق المنافذ الحدودية عبر تسهيل مرورها او عن طريق التهريب [1]

بالنتيجة ، تشــــغل ميزانية " وزارة الحرب " كما تســــميها التنظيمات الإرهابية اغلب الواردات المالية للتنظيمات الإرهابية اذ انها لا تملك مشــروعاً تطويرياً على المســتوى الخدمي او التعليمي او غيره بل بالاتجاه العسكري البحت ، من تسليح وتجهيز وتمويل العمليات الإرهابية ، وكلما ضـــيقت الدول الخناق على مصـــادر تمويلها من جهة و مصــادر الســلاح من جهة أخرى ازدادت الحاجة الى التمويل والتسـليح بشـكل اكبر ، مما يشـــير الى ظهور ســـباق للتســـلح لهذه التنظيمات الإرهابية كخيار اســـتراتيجي ومصيري .

خاتمة

لقد اضــحى تهريب الأســلحة بكل أنواعها في الوقت الراهن من أخطر التهديدات التي تواجه اســــتقرار العالم بصـــــورة حقيقية ، وتزداد مخاطر هذه الآفة في المناطق التي تتعرض للتوتر والنزاعات او الحروب التي تنتج جميعها فراغاً امنياً ، على الرغم من التشريعات الداخلية للدول والاتفاقات الدولية المتعددة التي تحرم هذه التجارة الا ان هذه التجارة من العوامل المغذية لمجموعة الجرائم الأخرى والتي تؤثر على الابعاد السياسية والاقتصـــادية والأمنية ، وتتحكم فيها دول ومنظمات و افراد يحركهم مبدأ الربح المادي السريع بالإضافة الى المصالح الاستراتيجية ، التي تزج بالأمن والاستقرار الدوليين الى الاضطراب والفوضى .

ويبقى الســؤال المطروح : **هل ان الحرب على الإرهاب بالطرق التقليدية ســـاهم في تحييده ام انتشــاره واتســاعه ؟** اذ يقول روبرت غرينيي المدير الأسـبق لوحدة مكافحة

[1] صادق علي حسن ، الدوافع السياسية والاقتصادية لظاهرة الإرهاب الدولي بعد عام ٢٠٠٣ ، بغداد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٦ ، ص ٨٩ .

الإرهاب التابعة لوكالة الاســتخبارات المركزية الاميركية :" اننا نخلق أعداءً اكثر عدداً من الذين نقضي عليهم في ميدان القتال " [1] .

المقترحات

1. ضـرورة اجراء دراسـة (ميدانية) لمعرفة كيفية القيام بعمليات التهريب ، وبالتالي وضـع معالجات واقعية و حقيقية لسد الثغرات وقطع الطريق امام المهربين .
2. توحيد الجهود الأمنية (الدولية) على أسـس سـليمة هدفها الأسـاس الحد من عمليات التهريب .
3. الاعتماد على التكنلوجيا الحديثة في مراقبة الحدود ومنع تسـلل الإرهابيين وإيقاف أنشطة التهريب.
4. التنسـيق العالي بين الدول المتشـاطئة في مكافحة التهريب عن طريق البحر.

قائمة المصادر

أ. الكتب

1. العمر ، محمد ، اسـطورة داعش : إرهاب الخلاف ودهاليز التمويل ، الرياض – المملكة العربية السـعودية ، دار مدارك للنشـر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٤ .
2. الفراء ، طه عثمان ، بعض الخصـائص الجغرافية للواجهات البحرية في الوطن العربي وتأثيرها على عمليات تهريب المخدرات عبر البحر ، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض – المملكة العربية السـعودية ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠١ .

[1] نقلاً عن ، عبد الباري عطوان ، ما بعد بن لادن : القاعدة ، الجيل التالي ، بيروت – لبنان ، دار السـاقي ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٣ ، ص ٣٣٥ .

3. الهاشـمي ، هشـام ، عالم داعش : تنظيم الدولة الإسـلامية في العراق والشام ، بيروت – لبنان ، دار بيسان للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٥ .

4. الهواري ، عبد الرحمن ارشدي ، التعريف بالإرهاب وأشكاله ، الرياض – المملكة العربية الســـعودية ، جامعة نايف للتدريب والعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ .

5. بانتوشـــي ، رافايلو ، تطور لاحق في اعلام القاعدة ، من كتاب القاعدة بعد ابن لادن ، ترجمة : مركز المســبار للدراســات والبحوث ، دبي – الامارات العربية المتحدة ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٢ .

6. حمادة ، نضــال ، خفايا واســرار داعش : من عمامة أســامة بن لادن الى قبعة صدام حسين ، بيروت – لبنان ، دار بيسان للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٥ .

7. سنغ ، راشمي ، عسكر طيبة فصيل للقاعدة في باكستان ، من كتاب القاعدة بعد ابن لادن ، ترجمة : مركز المســبار للدراســات والبحوث ، دبي – الامارات العربية المتحدة ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٢ .

8. عطوان ، عبد الباري ، الدولة الإسلامية : الجذور ، التوحش ، المستقبل ، بيروت – لبنان ، دار الساقي ، الطبعة الثالثة ، ٢٠١٣ .

9. عطوان ، عبد الباري ، ما بعد بن لادن : القاعدة ، الجيل التالي ، بيروت – لبنان ، دار الساقي ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٣ .

10. عكاشـــة ، خالد ، امراء الدم : صـــناعة الإرهاب من المودودي الى البغدادي ، القاهرة – مصر ، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٥ .



11 . ك بيلز ، اليسون ج . وآخرون ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، ترجمة : عامر الأيوبي و أمين الأيوبي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٧ .

12 . لكريني ، ادريس ، تنظيم القاعدة وتركة السلاح الليبي بعد الثورة ، من كتاب : ربيع القاعدة ، دبي – الامارات العربية المتحدة ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٤ .

ب. الرسائل الجامعية

1 . حسن ، صادق علي ، الدوافع السياسية والاقتصادية لظاهرة الإرهاب الدولي بعد عام ٢٠٠٣ ، بغداد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٦ .

2 . مجيد ، مشتاق نوري ، تأثير الاستراتيجية الدولية في تمدد التنظيمات الإرهابية في العراق وسوريا ، بغداد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٧ .

ج. المواقع الالكترونية

1 . نظام الانتربول لتسجيل سجلات الأسلحة غير المشروعة وتعقبها ، على الموقع الألكتروني :

https://www.interpol.int/Crime-areas/Firearms-trafficking/INTERPOL-Illicit-Arms-Records-and-tracing-Management-System-iARMS

2 . تايلور ، ادم ، مقال بعنوان " لا يهمني ان تسميهم داعش او الدولة الإسلامية المهم هو دحرهم ، صحيفة واشنطن بوست ، على الموقع الالكتروني :



https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2014/08/13/it-doesnt-matter-if-you-call-it-isis-isil-or-islamic-state-the-extremist-brand-is-winning/

3. تقرير يتهم السـعودية وامريكا بدعم داعش ، والسـعودية ترد ، على الموقع الألكتروني : https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201804021031251753-

4. جمعة ، احمد ، الامم المتحدة تكشف تورط تركيا في تهريب أسلحة داعش ، على الموقع الالكتروني : https://www.youm7.com/amp/2014/12/31/



الإنفاق العسكري والتنمية

الإنفاق العسكري والتنمية

المدرس المساعد: مروان محمد سهيل

تقديـــم

شكّل الامن هاجس دائم للفرد والمجتمعات الانسانية، بل كان من المطالب الاساسية لها على مر التاريخ ، فهو نقيض الخوف ، بالتالي كانت الشعوب وعلى مر العصور تسعى لتوفير عناصر أمنها باعتبار ان الامن هو النقطة الابرز والرئيسية لوجود وديمومة باقي متطلبات الحياة الانسانية إقتصادية وإجتماعية . ومن هذا المنطلق حرصت الدول وعلى طول مراحل تطورها العمل لتوفير الموارد اللازمة للحفاظ على أمنها والدفاع عن وجودها وضمان استمراريتها وتوسعها ، في ظل صراعات شهدتها الانسانية منذ بداية وجودها

وهنا كان الارتباط واضحاً بعلاقة جدلية بين توفر الموارد الضرورية ودوران العجلة الاقتصادية وديمومتها وتطويرها (التنمية) من جهة وبين الحصول على الادوات اللازمة لاستمرارية تلك العجلة عن طريق توفير الامن وما يتطلبه من ادوات مادية وبشرية ودعم وتدريب (الانفاق العسكري) .

لذا سنتناول في هذا التقرير المختصر، العلاقة بين الانفاق العسكري والتنمية وتأثير كل منهما على الاخر من خلال تسليط الضوء على واقع تجربة هذه العلاقة في الاطار الداخلي للدولة وضمن نطاق علاقاتها الخارجية .

Abstract

The Sense of security has always been an premonition for the individual and human societies. It has been one of the basic demands along history; It is the antithesis of fear. Therefore, people and



الإنفاق العسكري والتنمية

throughout the ages have sought to provide security.as it is the most important and central point of existence and sustainability of the other requirements of human economic and social life. In this respect, States and throughout their stages of development have endeavored to provide the necessary resources to maintain their security, defend their existence, and ensure their continuity and expansion, at mosphere of the conflicts witnessed by humanity since its creation.

And Here, the link was evident in a dialectical relationship between the availability of the necessary resources and the rotation of the economic movement, its sustainability and its development, on the one hand, and the acquisition of the necessary requirements for the continuation of that movement through the provision of security, the required material and human resources and support and training.

اولاً:- مفهوم الانفاق العسكري ومحدداته

1) مفهوم الانفاق العسكري

قبل الدخول بتفاصيل موضوع الانفاق العسكري، لابد في البداية من تعريف مفهوم الانفاق العسكري ، اذ تم تناوله بعدة تعريفات تنصب بمجملها على ما تخصصه الدولة من أموال وموارد على الانشطة العسكرية من اجل ضمان أمنها والحفاظ على قوتها السياسية والاقتصادية ومكانتها الدولية .

الا اننا سنكتفي بالتعريف المعتمد لدى معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي (Sipri) بأنه الانفاق على الجهات التالية:-

1- القوات المسلحة بما في ذلك قوات حفظ السلام

2- وزارات الدفاع والوكالات الحكومية الاخرى المشاركة في المشاريع الدفاعية



الإنفاق العسكري والتنمية

3- القوات شبه العسكرية عند الحكم بانها دُرّبت وجُهزت لتنفيذ عمليات عسكرية

4- الانشطة الفضائية العسكرية .

وكذلك يتضمن كل النفقات الرأسمالية والحالية المخصصة لـ:-

أ- المستخدمين العسكريين والمدنيين بما في ذلك معاشات تقاعد المستخدمين العسكريين والخدمات الاجتماعية المقدمة اليهم .

ب- العمليات والصيانة .

ت- المستريات .

ث- البحث والتطويرفي المجالات العسكرية .

ج- المساعدات العسكرية (على شكل نفقات عسكرية تتحملها الدولة المانحة) لكنه لا يتضمن الدفاع المدني ولا النفقات الجارية على الانشطة العسكرية السابقة ، مثل مستحقات قدامى العسكريين ، وتسريح العناصر ، وتعديل الاسلحة وتدميرها .

2) :- **محددات الانفاق العسكري**

يعد الانفاق على العسكري من الاولويات التي تحددها الدول من اجل تحقيق اهدافها الستراتيجية المتمثلة بالسعي لتحقيق خططها التنموية في شتى المجالات والمحافظة عليها من خلال تأمين بيئة آمنة ملائمة لتلك التنمية ، وتوفير السُبُل العسكرية والامنية التي تتطلبها المحافظة على استقرار الوضع الداخلي وتأمين الحدود الخارجية للدولة وموقعها الدولي ، بالتالي فقد كانت هناك محددات تساهم في تحديد ارتفاع او انخفاض مستوى الانفاق العسكري تتلخص بعوامل رئيسية :-

1- العوامل الجغرافية ، اذ يعتبر العامل الجغرافي من العوامل المهمة في تحديد قوة وضعف الدولة اقتصاديا وسياسيا وانعكاس هذه العناصر على وضع الدولة داخليا

الإنفاق العسكري والتنمية

أو ضـــــمن إطار علاقاتها الدولية ، ويتمثل العامل الجغرافي من خلال عدة نقاط منها:-

أ- الموقع الفلكي للدولة أو موقعها بالنسـبة لخطوط الطول والعرض ، فعلى الرغم من ان موقع الدولة لم يعد يأخذ حيزاً كبيراً في تحديد قوة او ضـــــعف الدول والشــعوب ،عكس ما كانت تؤمن به النظريات القديمة من خلال تفســير تأثر الشعوب بالجو في المناطق الحارة وما تؤدي تلك الاجواء من تثبيط للنشاط أو شــعورهم بالعبودية عكس ســكان المناطق المعتدلة او الباردة ، تلك النظريات التي كانت تواكب حالة العنصــرية الســائدة آنذاك ، لكننا لا يمكن ان نســتبعد اختلاف تأثير المناخ بين المناطق المعتدلة وبين المناطق شــــديدة البرودة أو الحرارة لكنه اصبح تأثير ضعيف وغير مستقر .

اذ يتضـح تأثير المناخ بشـكل اكبر في مدى اسـتغلال الارض اقتصـاديا وهي عنصـر من عناصـر قوة الدولة ، فان الاراضـي المزروعة في الولايات المتحدة الاميريكية على ســـبيل المثال تفوق نظيرتها في روســـيا على الرغم من ان مسـاحة روسـيا تسـاوي ضـعف مسـاحة الولايات المتحدة ، ويرجع ذلك الى ان روســيا تقع معظمها الى الشــمال من دائرة العرض 50 شــمالاً وهي مناطق شديدة البرودة .

ب- الموقع بالنسـبة لكتل اليابسـة والمسـطحت المائية ، فقد تكون الدولة بحدود بحرية تماماً كالجزر البريطانية واليابان أو دول تغلب على حدودها الصـــــفة البحرية كالبرتغال واسبانيا أو تغلب على حدودها الصفة البرية كالمانيا وايطاليا او دول بحدود برية تماما كالنمســـا وافغانســتان والنيجر. من خلال تلك

الاختلافات تتحدد نوعية التسلح وعدد القوات المسلحة التي تؤمن حدود كل دولة .

ت- موقع الدولة بالنسبة للدول المجاورة أو الحدود السياسية ، من حيث وجود موانع طبيعية كالصحاري او الجبال أو وجود حدود متداخلة مع دول اخرى ، فموقع المانيا واشتراكها بحدود مع عدة دول على سبيل المثال كان يجعلها دائما في خوف من تطويقها مما أدى الى نجاح الحزب النازي قبل الحرب العالمية الثانية في الدعاية والخطب والخرائط في الدعوة الى التسلح . بالاضافة الى حجم الدولة أو مساحتها ،على الرغم بانه لا توجد مساحة مثالية تقاس على اساسها قوة الدولة ، لكن عموما صغر مساحة الدولة تعتبر من نقاط ضعفها وليس بالضرورة العكس هو صحيح ، لكن زيادة مساحة الدولة يمكن اعتباره من عوامل قوتها لما توفره هذه المساحة بما يسمى (عمق ستراتيجي)

2-العوامل الاقتصادية ، اذ يعتبر توفر الموارد الاقتصادية من ابرز عوامل زيادة الانفاق العسكري ،فالدولة التي تتمتع بوجود موارد اقتصادية سواء كانت أولية او طبيعية كالنفط مثلا والتي تعتبر مصدر مهم من مصادر النقد الاجنبي ،أو من خلال وجود معدل عالٍ من التنمية الاقتصادية ،وبالتالي انعكاس هذه التنمية على زيادة الانفاق على التسلح باعتباره أحد ادوات المحافظة على التنمية المتحققة عن طريق ضمان الامن الداخلي للمواطن وتأمين الحدود الخارجية للدولة .

3-الاستقرار السياسي ، وهو من ابرز محددات الانفاق خاصة في مجال توفير الامن الداخلي للدولة ،وهو ما تجسد بشكل واضح في التاريخ المعاصر للدول النامية بغياب الاسلوب الديمقراطي في عملية تداول الحكم ، وسيطرة انظمة حكم عسكرية

الإنفاق العسكري والتنمية

جاءت عن طريق الانقلابات العســـكرية ، اذ كانت القوة العســـكرية هي الاداة الرئيسـة سـواء في معالجة المشـكلات السـياسـية أو بالمحافظة على على الوضـع الجديد ، والذي تطلب الاستمرار بوجود قوة عسكرية تواجه اي تهديد محتمل للنظام العسكري القابض على السلطة .

4- سباق التسلح خاصـة والذي تجلى بشكل واضـح بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة حيث كان سـباق التسـلح أولى وسـائلها المعلنة ،اضـافة الى تمويل الحروب بالنيابة، ودعم وتجهيز حركات التمرد ، عدا عن الســباق في امتلاك الســلاح النووي والذي استمر حتى بعد نهاية الحرب الباردة .

ثانياً :- التنمية وعلاقتها بالامن

عُرِّفت التنمية بعدة تعريفات ، منهم من عرفها بانها(التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصـــادية والثقافية من خلال أيدلوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من اجل الانتقال من حالة معينة غير مرغوب فيها الى حالة مرغوب الوصول اليها) كما عُرِفت بانها (تطوير اســـتثمار الموارد الاقتصـــادية للدولة على نحو يحقق أهدافها من توفير فرص العمل وزيادة ميزان المدفوعات ، وهي عملية ليســـت بديهية أو تلقائية وانما عملية تغيير لقوانين ، ولها اهداف ووســـائل وقوة دافعة لها ،وهي انتقال من حال التخلف الى حالة التقدم).

كما اطلقت الامم المتحدة رســمياً خطة التنمية المســتدامة لعام 2030 في كانون الثاني 2016بتعريفها للتنمية المســـتدامة واهداف التنمية المســـتدام (SDG) بأنها (تنمية اجتماعية واقتصـــادية وبشـــرية تســـد حاجات الحاضـــر من دون تعرض قدرة الاجيال المستقبلية على سد حاجاتها الخاصة للخطر) .

الإنفاق العسكري والتنمية

من هنا يتبين بان التنمية هو توجيه كل الموارد الاقتصادية والبشرية من اجل زيادة معدل متوسط دخل الفرد من الناتج القومي أي تحقيق النمو وصولا الى مرحلة التنمية الشاملة وبالتالي تحتاج هذه العملية الى خطة متناسقة بين مختلف قطاعات الدولة للوصول الى النتيجة المطلوبة ، بتحقيق معدل رفاه إقتصادي ينعكس على الجانب الاجتماعي .

لكن بالمقابل فان هذه الخطط التنموية والعمل المشترك يتطلب توفير بيئة ملائمة آمنة لكي تتمكن من تحقيق ما تصبوا اليه ، فلا يمكن ان نجد تنمية بدون أمن ولن نستطيع ان نتلمس فوائد للأمن بدون تنمية ، من هنا حرصت الدول لتسخير الموارد ورسم الخطط لتحقيق هذين الهدفين .

لكن هذه الموازنة بين الانفاق العسكري والتنمية تصاب في احيان كثيرة ببعض الخلل ، بسبب طغيان عنصر الانفاق العسكري على التنمية ، والذي يؤدي بدوره الى زيادة التباعد في التنسيق بين العنصرين وصولا الى العلاقة العكسية ، اي ان ارتفاع نسبة الموارد المخصصة لتوفير الامن يكون على حساب التضحية بالموارد المخصصة لخطط التنمية ومن ثم تأخرها .

ثالثاً:- <u>الانفاق العسكري وسباق التسلح</u>

تشير الاحصائيات المثبتة في مجال الانفاق العسكري باستمرار تصاعد وتيرة التسلح على المستوى الدولي ، خاصة مع إزدياد الصراعات الدولية والداخلية في عموم مناطق العالم حتى بعد انتهاء الحرب الباردة .

فعلى الرغم من ان معدل إستجابة الدول الاعضاء في الامم المتحدة للمطالبة السنوية بتقديم بيانات كان محافظاً على تراجعه، فقد قدّر الانفاق العسكري العالمي 1747 مليار دولار سنة 2013 وهو ما يمثل 2,4 في المئة من اجمالي الناتج المحلي العالمي أو 248 دولار للفرد.

الإنفاق العسكري والتنمية

ثم انقسم مستوى الانفاق العسكري على المستوى الدولي سنة 2016 الى قسمين، القسم الاول شمل زيادة في الانفاق العسكري الامريكي مدفوعة اساساً بزيادة نسبتها 7 في المئة منذ سنة 2010 ، وزيادة نسبة الانفاق في اوروبا الغربية والوسطى مرتبطة بالتهديدات المتصورة الصادرة من روسيا ، ومخاوف من إرهاب وقتال تنظيم (الدولة الاسلامية) في العراق وسوريا.

اما القسم الثاني فقد شمِل مناطق افريقيا والشرق الاوسط التي انخفضت نسبة الانفاق العسكري فيها بسبب الهبوط الحاد بأسعار النفط منذ اواخر سنة 2014 ، مما ولد ضغوطا كبيرة على الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على صادراتها النفطية وهو ما انعكس بشكل واضح على مستوى انفاقها العسكري، فالسعودية على سبيل المثال رصدت للانفاق العسكري 28 في المئة من موازنتها لسنة 2016 ، وعلى الرغم من ضخامة هذا الرقم فأنه ادنى ب12 نقطة مئوية من نسبة ال40 في المئة التي رصدت للانفاق من موازنة الحكومة سنة 2014 اي قبل بدء ازمة اسعار النفط .

هنا يتبين بأن مستوى الانفاق العسكري والرغبة في التسلح عموما استمر بالارتفاع متأثرا بالاوضاع السياسية بشكل عام ، والتهديدات الامنية الارهابية بشكل خاص، عدا عن الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط التي باتت مسرح لتجاذبات اقليمية ودولية ،ولم ينخفض الانفاق الا بشكل اضطراري من قبل الدول النفطية التي تأثرت بهبوط أسعاره مما انعكس بشكل واضح على انفاقها العسكري .

رابعاً :- <u>التأثير المتبادل للانفاق العسكري والتنمية</u>

يرتبط الانفاق العسكري دوما بالامن ،فهو احد وسائل حفظ امن واستقرار الدول وأحد أقوى المبررات لإستمراره ، وبما ان غاية تحقيق الامن هو تكوين ركيزة أساسية للنهوض بباقي

قطاعات المجتمع الاقتصـــــادية والاجتماعية ، لذا تعتبر العلاقة بين التنمية والانفاق العسكري علاقة عكسية تتأثر كل واحدة منها بالاخرى .

لكن زيادة الانفاق العسـكري بداعي حفظ أمن الدول ومواجهة التهديدات وخاصـة بالنسبة للدول(النامية) أدى الى ظهور جدل واســع حول جدوى هذه النفقات ، خاصــة عندما تستحوذ على كميات كبيرة من المبالغ والموارد التي بالامكان ان تستثمر لمواجهة المشاكل الاقتصـــادية التي تعاني منها تلك الدول ، مما أدى الى ظهور رأيين متناقضـــين فيما يخص اولوية التنمية أم الامن.

الرأي الاول يرجح أولويـة الامن ، اذ انـه من المعروف ووفقا للجانـب النظري والتجربـة العملية ،لا يمكن تحقيق التطور والاستقرار دون تحقيق الأمن، حيث لا يستطيع الانسان مواكبة عمليتي التطور والبناء دون ان يأمن على نفســـه وماله ، لذلك فان خبراء الأمن كـانوا قـد اجمعوا على انـه لا امن دون تنميـة ولا تنميـة دون أمن، لان الأمن هو بوابـة التنمية وطريق الاستقرار، ومن هنا فان الانسان كان ومنذ بداية تشكيل المجتمعات يبحث عن بلورة مفهوم الامن وفقا لبيئته وحاجاته وظروف حياته من اجل الاســـتمرار بتوفير مستلزمات ديمومة وجوده وتطوره ، اذن هذا الاتجاه يعتبر ان الاختيار بين الامن والتنمية يكون لصــــالح الامن، أي لصـــالح البندقية على حســـاب رغيف الخبز ، لذا فان الامن الوطني كما يقول (ادم سـميث) هو احد اهم السياسـات التي تتخذها الدولة قبل اهتمامها بالجانب الاقتصـادي ، وان الاختيار بين الدفاع والثروة يسـتدعي الانحياز الى الدفاع. أما الاتجاه الثاني ، فهو يعتبر بان الانفاق العســـكري من معوقات التنمية ويؤثر ســـلبا في تطور عجلتها ، اذ تؤثر الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية في تقليص نســـبة التطور الاقتصـــادي ومن ثم تأخر التنمية ، ولكل اتجاه من هذين الاتجاهين اسـبابه وتصـــوراته

الإنفاق العسكري والتنمية

لنتيجة الانفاق والحفاظ على الامن او التنمية وعلاقتها بالاستقرار الامني وموقع الدولة ضمن المجمتع الدولي .

ومن خلال قراءة واقع علاقة التنمية بالانفاق العسكري عبر التاريخ المعاصر للعلاقات الدولية ، فيمكننا ان ناخذ حالة فشل تجربة الاتحاد السوفيتي السابق كمثال واضح على التاثير السلبي للزيادة في توجيه موارد الدولة على الجانب العسكري وإهمال بقية الجوانب الاقتصادية ،حيث كان تردي الوضع الاقتصادي لدول الاتحاد والاعتماد على تصدير المواد الخام وتصنيع السلاح احدى أبرز أسباب تفكك الاتحاد السوفيتي واعلان الدول المنضوية استقلالها. كما ان الدول وخاصة تلك التي مرت بفترة نزاعات دولية او حروب اهلية وهو ماطغى على المشهد السياسي في الشرق الاوسط بشكل خاص ، او في نطاق الحرب على الارهاب وتثبيت اركان الدولة كما حدث في العراق ، يمكننا ان نتلمس التاثير السلبي للانفاق العسكري على سير عملية التنمية فيها بل واصابتها بالشلل التام .

ففي حالة الحرب يمكننا ان نرى التأثير السلبي لزيادة الانفاق العسكري على التنمية ، من خلال توجيه معظم الموارد الاقتصادية لصالح تمويل الحرب وبالتالي تأثر بنية الاقتصاد بقطاعاته الصناعية وحتى الخدماتية ، عدا عن الاهمال الذي سيصيب باقي المؤسسات الاقتصادية ، التي ستحتاج الى فترة من الزمن قبل ان تستعيد نشاطها، مما سيتطلب خطط تنموية منظمة ومدروسة .

فالحروب تلقي بثقل معاناتها على المدنيين ، وفيما يحتدم النزاع تميل المداخيل الى الهبوط وترتفع معدلات الوفيات وتنتشر الامراض ، اذ ان الحرب ليست خللاً ثانوياً في مسيرة التنمية فحسب ، لان تكاليف النزاع المباشرة وغير المباشرة تكون مرتفعة لدرجة

الإنفاق العسكري والتنمية

بانه حتى بعد انتهاء الحرب فان العودة للظروف التي كانت سـائدة قبل الحرب تحتاج جيلاً او اكثر ، ثم سـتواجه الحكومات صـعوبة في قطع نفقاتها العسـكرية خاصـة مع استمرار وتيرة جرائم العنف الداخلي نتيجة للحالة الاقتصادية التي خلفها النزاع .

وهنا نعود الى العلاقة الجدلية بين التنمية وحفظ والامن والانفاق العسـكري ، فالتنمية الاقتصـادية تعد عنصـراً مهماً داعماً للامن فهي محرك للتطور ، كما انها تعمل على تعزيز المنافسـة في اسـتقطاب الاسـتثمارات وتحفيز النمو ، لتتعدى مفهوم الاسـتراتيجية الاقتصـادية لتشـمل مفهوم الامن الخاص بموارد الدولة ذات الطبيعة الاسـتراتيجية مما يجعل الدولة تنظر الى اي تهديد يسـتهدف قدراتها الاقتصـادية على انه تهديد يسـتهدف أمنها القومي.

وحيث ان هبوط معدل النمو الاقتصادي ومن ثم تأثر التنمية ككل يعد أهم أسباب إنتشار التمرد والحروب ، وتوفير فرصة مواتية للارهاب لاستغلال حالة الفقر الذي يكون من أهم الدوافع للانتماء للحركات المسـلحة المتطرفة ، مما يثقل كاهل الدولة التي تعاني اصـلاً من مشـاكل اقتصـادية وهي تحاول فرض الامن ، وتسـتنزف كل موارد الدولة البشـرية والاقتصادية لصالح الجهد العسكري والامني ومن ثم زيادة الازمة الاقتصادية التي كانت احد الاسباب الرئيسة في تخلخل الوضع الامني.

كما ان العلاقة بين وفرة الموارد الاقتصـادية وزيادة الانفاق العسـكري تكون عموما علاقة إيجابية، اي ان وفرة الموارد الاقتصـادية يكون احدى محفزات زيادة الانفاق العسكري وهو ما نشـهده بشـكل واضـح في الدول التي تعتمد على تصـدير النفط كدول الشـرق الاوسـط وافريقيا ، والتي يتأثر مسـتوى الانفاق العسـكري لديها صـعودا وهبوطا إسـتجابة للتغير بأسعار النفط .



الإنفاق العسكري والتنمية

اما في مجال التسلح النووي والذي يتطلب تكاليف مرتفعة جدا، فانه لم يرتبط دوماً بوفرة الموارد الكافية لدى الدول ، فالتجربة في مجال التسلح الدولي (النووي) بشكل خاص سواء من خلال تنفيذ التجارب النووية أو إمتلاك اسلحة دمار شامل ، لم تكن ملازمة دوماً مع دول ذات اقتصاد متقدم ونأخذ على سبيل المثال باكستان وكوريا الشمالية والتي تعتبر من الدول الفقيرة ،اذ ان كوريا الشمالية مثلاً يصل ناتجها المحلي الاجمالي الى 1700 دولار للفرد الا انها تنفق نسبة 25% من الناتج المحلي الاجمالي على برامج الدفاع.

كما وتكون الدوافع الاقتصادية احيانا سببا في التخلص من البرنامج النووي أو إيقاف التجارب النووية تجنباً للعقوبات الاقتصادية أو الرجوع عن العزلة الدولية التي تفرضها القوى العظمى على الدول التي لا ترغب في امتلاكها للقوة النووية كما يحدث مع ايران ومع وليبيا والعراق سابقاً .

خلاصة:

إرتبط مفهوم الانفاق العسكري بتحقيق الامن سواء على المستوى الدولي أو الداخلي ، حيث استمر مطلب الامن والاستقرار السياسي والحفاظ على وحدة الدولة وسيادتها من أهم أولويات الدول وأبرز مبررات التوجه نحو بناء قوة عسكرية وأمنية تكون مستعدة دوما لمواجهة خطر التحديات لوجودها ، ومبرر الانفاق العسكري من وجهة النظر هذه يعتبر مقبولا ، فالأمن هو من ضرورات الحياة الانسانية ، والتجارب التي مرت بها الدول التي شهدت أزمات أمنية كبيرة أثبتت بما لا يقبل الشك ، بأن إستتباب الامن ينعكس بصورة إيجابية واضحة على الوضع الاقتصادي والمجتمعي الذي يشهد انتعاشاً كلما استقر الوضع الامني ، وشعور المواطن ورأس المال بأن الفرصة ملائمة للاستثمار الذي يساهم بشكل مباشر بتشغيل الايدي العاملة وتقليل نسبة البطالة والفقر اللذان يعتبران من أهم

الإنفاق العسكري والتنمية

نقاط الضعف التي ترتكز عليها عصابات الجريمة وحركات التمرد المسلح والحركات الارهابية لتوظيفها لصالحها .

لذا فعلى الحكومات ان تفعِّل الاستراتيجية الامنية والعسكرية لتوفير خطة تنموية وطنية تكون داعما للاستقرار السياسي وخدمة امن المواطن وليس أمن النظام الحاكم فقط .

اما على المستوى الدولي فتتجلى العواقب الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح بشكلها الحاد جداً في البلدان النامية ، إذ ان سباق التسلح يولِّد طائفة من أعقد المشاكل الاقتصادية حيث يساعد على إزدياد العجز في الميزانيات وزيادة الديون الخارجية ، ففي كثير من البلدان النامية تتجاوز النفقات العسكرية إعتمادات التنمية الزراعية ، وتخصص للجانب العسكري مبالغ تزيد 6 مرات عنها لنفقات الخدمات الطبية و3 مرات على نفقات التعليم.

لذا ، فان اتباع سياسة رشيدة بالاهتمام بالقطاع الزراعي وتدعيم القطاع الصناعي وفق خطة متكاملة وتوجيه جزء من الموارد المخصصة للجانب العسكري الى القطاعات المدنية ، كفيل بتحقيق الاستقرار الاقتصادي مما سينعكس على الوضع الامني بشكل ايجابي ويسهم في خفض نسبة الانفاق على ادوات حفظ الامن ، كما ان التركيز على تدعيم القوة العسكرية بشكل نوعي وليس كمّي يمكن ان يعطي نتائج اكبر بتكلفة اقل ، وتعزيز الايمان بان القوة الاقتصادية لا تقل اهمية عن القوة العسكرية كاحدى وسائل فرض الهيبة الدولية وسلاح لا يقل فاعلية في اطار العلاقات الدولية .

المصادر

1- التسلح ونزع السلاح والامن الدولي معهد (sipri) ، مركز دراسات الوحدة العربية ،الكتاب السنوي 2014

2-التسلح ونزع السلاح والامن الدولي معهد (sipri) ، مركز دراسات الوحدة العربية ،الكتاب السنوي 2017

3-جوزيف سيرينسيوني ، رعب القنبلة النووية وتاريخ الاسلحة النووية ومستقبلها ، ترجمة مركز ابن العماد ، الامارات – ابو ظبي ،2009

4-د الصادق عوض بشير، تحديات الامن الغذائي العربي ،الدار العربية للعلوم ناشرون ،بيروت ،2009

5- محمد عادل زكي ، الاقتصاد السياسي للتخلف- السودان وفنزويلا، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2012

6- أيان بانون وبول كولبير ، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة خيارات وتحركات ، ترجمة فؤاد سروجي ، الاهلية للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2005

7- نور سعد ابراهيم القيسي ، البعد الدولي للاستراتيجيات الامنوتنموية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في العراق بعد عاد 2003 ،رسالة ماجستير ،جامعة النهرين-كلية العلوم السياسية ، 2018

8- فارس رشيد البياتي ،التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي ،الاردن ،2009

9- مهدي الحافظ ، الان والغد معالجات عراقية في السياسة والاقتصاد ، ،دار ميزوبوتوميا ، بغداد ،2012

10- محسن بن العجمي بن عيسى ، الامن والتنمية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2011



11- نور صبحي علي النجار ، دور المجمع الصناعي العسكري الاميركي في الازمات الدولية بالشرق الاوسط بعد الحرب الباردة ،اطروحة دكتوراه ،مجلس كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين 2018

12- انسجام سعيد جاسم حمد ، الستراتيجية الامريكية تجاه المنطقة العربية للمدة (2001-2012) دراسة في ابعادها السياسية والاقتصادية ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين ،2012

13- زيد بن محمد الرماني، اقتصاد السلم والحرب -ارقام واحصاءات ، مكتبة الرشد ،الرياض، 2003



الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

المدرس الدكتور: رحمن عبد الحسين الظاهر

مقدمة:

إن مفهوم الأمن القومي لايزال هو الشـغل الشـاغل لمختلف النظم السـياسـية التي تناولته باسم الدفاع أو السيادة أو المصلحة القومية أو غيرها من المصطلحات فانه يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي والعسكري والسياسي، لعدة اعتبارات كونه محورا للسياسة الخارجية لأي دولة، فالسياسة الخارجية باعتبارها السلوك الخارجي للدول، وان امنها القومي احد اهم مرتكزاتها الرئيســـة ، وكذا ارتبط الأمن القومي بمفهوم التهديدات والأطماع الخارجية، وقد يرتبط الأمن القومي بفكرة الحصـــول على معلومات متعلقة بالعدو أو الصديق، وجوهر الأمن القومي يتعلق بتحقيق الاستقرار والطمأنينة والحفاظ على مصالح الأمة، وان الأداة القادرة على تحقيق ذلك هي القوة العسكرية، اذ أن الطمأنينة والاستقرار يحققان تناسبا طرديا مع القدرة العسكرية، وان الأمن القومي يقترن بالإمكانيات العسـكرية، ومن هنا فان ضـبط الأنفاق العسـكري العالمي ومعرفة مقدار انفاق الدول الكبيرة والمتوســـطة التي تســـعى لزيادة قدرتها العســـكرية وإنفاقاتها في التطوير، تعطي فكرة واضـــحة عن مقدار الهدر في الميزانيات الدولية لصـــالح الانفاقات العسـكرية مقابل التنمية الاقتصـــادية فيها من اجل الحفاظ على الأمن القومي، وتعتقد هذه الدول أن زيادة القدرة العسـكرية تجعل مسـالة الدفاع عن حقوقها واسـتقلالها سـهل عليها، ألا أن في نفس المقام فان زيادة الانفاقات التسـليحية العسـكرية بجميع مسـتوياتها يربك ميزانية الدول ويزيد من معدلات البطالة والتضخم والمديونية التجارية والدولية مما ينبى ببروز عدم استقرار داخلي بسـبب التدهور الاقتصـادي أو التردي في السـياسـة الاقتصـادية للدولة مما

الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

يؤدي إلى ظهور تجمعات مناهضـــة تعمل على تقوية أواصــرها ومطالبها فتتحول إلى معارضـة دائما ما يكون بوادر عنف وتنتهي بظهور صـراعات داخلية وتتطور إلى دعم إقليمي ايدلوجيا و عرقي أو طائفي أو مصــــلحي، ومن هنا فان زيادة الأنفاق العســـكري يؤدي بالدول الصـــناعية الى خلق حروب إقليمية لتصــريف الأسلحة المصنعة بسبب الصراعات الإقليمية او المحلية المستمرة واذا استطعنا ان نأخذ مثال للانفاق العســكري واثره على المجتمع فنأخذ المملكة الســعودية وزيادة انفاقاتها العسـكرية بسـبب تشـكيل تحالف عاصـفة الحزم على الشـعب اليمني وما جرى من تدمير للبنى التحية اليمنية والبشـرية وانتشـار الأمراض والعنف والإرهاب الداخلي بين اليمنين إضـافة لما أصـاب ميزانية الدولة السـعودية من عجز وديون خارجية وبالتالي فان زيادة انفاقات الدول الكبرى والإقليمية هي تكون على حســاب الشـعوب التي تحرق تلك الأسلحة في حروب مصطنعة ترسمها لها الدول الكبرى من اجل الســـيطرة عليها واخذ أموالها ومواردها الطبيعية مما يدفع بشــــباب هذه الدول الى الانتقام من الدول الكبرى والحكومات التابعة التي لأتقدم لشــــعوبها ألا الدمار والأمراض والانفاقات التي تؤدي الى عدم التنمية الاقتصـــادية وانشـــغالهم بمكاسب عسكرية وأشغال الشعوب عن حقوقها بحروب لا رابح فيها ولا خاسر سوى الشعوب وعدم الاستقرار في المنطقة وهدر الميزانيات الكبيرة لصالح هذه الحروب.

الفرضية

المعروف أن جميع دول العالم تسـعى لمصــالحها القومية ومن تلك المصــالح هو اســتقرار شــعوبها والحفاظ على امنها القومي، وهذه الأمور تأتي من خلال التوازن في الانفاقات العامة للدولة بما يحقق المصـــلحة العامة للبلد ويحقق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية، وان لا يكون صرف الموازنات



الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

السنوية للدولة على جانب وترك الجوانب الأخرى لأنه يؤدي إلى الأخلال بالجوانب الأخرى من الموازنة، ولذا يجب تقليل الأسباب المؤدية إلى تدهور المجتمع وانزلاقه إلى الهاوية والعمل على نشـــر التعليم وتقليل البطالة ورفع المســـتوى المعاشـــي للمجتمع.

الإشكالية

أن زيادة الأمن المفرط يجعل الدولة في دوامة التسـابق العسـكري خوفا من العدوان المفترض عليها ، والزيادة في الانفاقات العســـكرية تكون على حســـاب الموازنة العامة للتنمية والتطور الاقتصـــادي في الدولة مما يؤدي الى كثرة البطالة وشـــيوع العنف والتطرف ، لذا هل بالإمكان في حالة زيادة الانفاقات الإجابة عن تلك الأسئلة:

س1/ هل زيادة الانفاقات العســـكرية لا تكون على حســـاب ميزانية رفع المســـتوى التعليمي والتربوي في الدولة ؟

س2/ كيف للدول التي تزيد من انفاقاتها ان توازن نفقاتها مع التنمية الاقتصـــــادية وتطور الدول صناعيا؟

س3/ أن الزيادة في الانفاقات العســـكرية تعني الإهمال في الطاقات الشـــابة مما يؤدي الى البطالة التي تعد العدو الأول للدولة؟

س4/ أن العنف والتطرف هو وليد الحاجة وانتشـــــار البطالة وتعميق الهوة بين الدولة والمجتمع فكيف تســـتطيع الدولة القضـــاء على أنواع التطرف الموجود والقضاء على أسبابه؟

الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

أهمية البحث

تشــكل الانفاقات العســكرية نســبة طردية مع زيادة عامل العنف والتطرف فكلما زادت الانفاقات زاد انتشــار العنف والتطرف في العالم بســبب أن الانفاقات تكون غالبا ليس في محلها، وان الشــعوب تنظر الى حكوماتها وهي تتصــرف في موارد الدولة الطبيعية ومواردها المادية فاذا أنفقتها في مواقعها الصــحيحة وهي التنمية وتحســين الاقتصــاد والصــناعة والتعليم وغيرها فان الشــعوب تتعامل مع حكوماتها بإيجابية، ولكن حين ترى الحكومات تنفق الميزانية من اجل زيادة القوة العســكرية وعسكرة المجتمع، فان مقدار الزيادة في الانفاق يكون على حساب التنمية وتحسين المستوى المعاشـي للمجتمع مما يؤدي إلى زيادة البطالة وانحرافات فكرية وفراغ في عقول الشـباب مما يجعلها فريسـة سـهلة من قبل المتربصـين بهذه الدولة أو تلك ، وقد تؤدي إلى أنشاء مجاميع مسلحة تنتمي إلى هذا او تلك من اجل غايات تتبناها دول معادية مما يؤدي إلى نشـر العنف والفوضـى في العالم وقد اتضـح ذلك الأمر في التأثير الفكري على الشــباب في العراق وســوريا وليبيا واليمن فمن هنا يتضــح أهمية البحث نظريا وعمليا لأنه بحث في أصول الأزمة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: التطورات العالمية في الأنفاق العسكري

إن التعرف على التطورات العالمية في الأنفاق العسكري يعد نقطة مهمة في تقدير المســتوى الدولي من الانفاقات المالية التي من خلالها نســتطيع أن نســتقر ءان المجتمع الدولي يسـير نحو السـلام أم يسـير نحو الصـراعات والحروب ، وقد قدر الأنفاق العسكري العالمي ب1686 مليار دولار في سنة 2016 أي ما يعادل 2ـ2 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي انظر الجدول التالي(1) ، و بقي الأنفاق

الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

العالمي الإجمالي ثابتا تقريبا في سـنة 2016 مقارنة لسـنة 2015 اذ زاد بنسـبة 0،4% فقط بالأرقام الحقيقية ، وشهد الأنفاق العسكري في أمريكا الشمالية زيادته السنوية الأولى منذ سنة2010 فيما زاد انفاق اوربا الغربية بنسبة 2،6% مقارنة بسنة 2015 وواصل الأنفاق العسكري وتيرته التصاعدية في أسيا واوربا الشرقية وفي المقابل انخفض الأنفاق العسكري في أفريقيا وأمريكيا الجنوبية والوسطى ومنطقة الكاريبي وفي الدول الشرق أوسطية التي تتاح بشأنها بيانات وقوبلت الزيادات في الأنفاق العسكري في أسيا واوربا وأمريكا الشمالية بالكامل تقريبا بانخفاضات في بقية العالم النامي.

وبقيت الولايات المتحدة الأمريكية اكبر منفق على السلاح في سنة 2016 بأنفاقها الإجمالي الذي بلغ 611 مليار دولار وقد زاد أنفاقها بنسبة 1،7 مليار دولار % مقارنة لسنة 2015 وبرغم وجود بعض الشكوك حيال كيفية تطور الأنفاق العسكري الأمريكي في السنين القليلة القادمة تتوقع تقديرات الموازنة الدفاعية الوطنية نموا متواضعا على شراء الأسلحة وتزاد اكثر بين 2018-2021. [1]

يوضح جدول رقم 1 الأنفاق العسكري بحسب المنطقة 2007-2016 [2]

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المجموع	1476	1561	1666	1695	1699	1695	1672	1664	1682	1688
افريقيا	26,5	31,0	32,0	33,6	36,9	37,2	40,5	42,1	39,7	39,2

[1]) نان تيان، التسلح ونزع السلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي 2017، ط1، بيروت،2017، ص381

[2]) أود فلورنت، التطورات العالمية في الأنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح، مصدر سبق ذكره، ص386

أمريكا الشمالية	653	702	757	776	767	724	666	626	611	622
أمريكا الجنوبية	55,5	60,6	58,7	59,0	57,5	65,5	68,8	63,8	56,7	52,5
أسيا	279	296	335	343	357	372	392	414	436	456
اوربا	324	332	338	331	325	326	320	322	333	342
الشرق الأوسط	132	133	139	145	149	162	176	187	...	...
أمريكا الوسطى	5,7	5,9	6,5	7,0	7,2	7,9	8,4	9,1	9,5	8,6

الأمر الأول: انفاق الولايات المتحدة الأمريكية العسكري:

على الرغم من تحسن الملحوظ في المناخ الأمني بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية في صدارة القوة العالمية العظمى، ألا أن لجنة الدفاع القومي تعتقد أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستعد دائما لأنها تواجه أخطار محتملة امنيه وتقليدية وان هناك خصوما سوف يجدون طرقا جديدة لضرب المصالح الأمريكية في الداخل أو الخارج، وتحدي المصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية وقد يحاولون تطويق القدرات الأمريكية واستغلال ما يتصورونه انه نقاط ضعف فيها، وقد يحاولون استهداف الولايات المتحدة أمريكية وقد يسعى خصوم

الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

الولايات المتحدة الأمريكية إلى العثور على وسيلة لأبطال قدرتها على بسط نفوذها الخارجي، وقد تصبح السيادة الأمريكية المعلوماتية الحالية نقطة ضعف محتملة في المستقبل وهناك عدة تحديات منها العمرانية والتقنية الفضائية وانتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها.(1)

وقد ارتفع انفاق الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية بشكل كبير اثنا سني القرن الحادي والعشرين بعد أن شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب في سنة 2001 وشنت حربي أفغانستان سنة2002 والعراق2003، ولم يرتفع مستوى النفقات المعتادة إلى مستوى اعلى بكثير فحسب وإنما الحق اعتمادان إضافيان كبيران بميزانيتي السنتين الماليتين 2003و2004 لتغطية تكاليف العمليات العسكرية في الخارج، كما تسببت بتكاليف إضافية لغايات غير عسكرية كإعادة أعمار العراق وأفغانستان وضبط الأمن الداخلي، وينطوي هذا المستوى العالي للأنفاق العسكري من ناحية تنامي العجز في الميزانية وتنامي الدين الاتحادي مما جعل القوات المسلحة تعلن ان المخصصات الحالية غير كافية لاحتياجاتها الشرائية وتسعى للتوصل الى طرق جديدة لتمويل مشتريات الأسلحة.(2)

الأمر الثاني : مخصصات الحرب على الإرهاب

قدمت الحكومة الأمريكية بين شهري ايلول2001 وحزيران 2006 ما مجموعه(432) مليار دولار كمخصصات سنوية وتكميلية تحت عنوان الحرب العالمية على الإرهاب ومن هذا المجموع قدم(381) مليار دولار للعمليات العسكرية فقد كانت(

---

[1] وليم جونسون، المراجعة الدفاعية الرباعية،دراسات عالمية- مركز الامارات للد راسات والبحوث العدد23، ابو ظبي، ص32

[2])اليزابيث سكونز واخرون، الانفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوب 2004، ص474

الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

254) مليار دولار للعمليات العسكرية في العراق و(128) مليار دولار للعمليات العسكرية في أفغانستان والفلبين والقرن الأفريقي ومن هذا المجموع وصل المبلغ الإجمالي الملتزم به فعلا بحلول حزيران 2006 الى نحو(287) مليار دولار لعمليات خارجية كان منها(227) مليار دولار من اجل عمليات عسكرية في العراق و(60) مليار دولار من اجل عمليات في أفغانستان وتم رصد(27،7) مليار دولار إضافية للنشاطات الدفاع عن الوطن الأمريكي ومعظم هذا التمويل قد توفر من خلال مخصصات خارج ميزانية الدفاع السنوية، بلغ مجموع تمويل الحرب العالمية على الإرهاب في السنة 2006 قرابة(114،4) مليار دولار كان منها(15،9) مليار دولار للعسكريين(و55،9) مليار دولار للعمليات والصيانة و(21،5) مليار دولار للمشتريات و(21،1) مليار دولار للبحث والتطوير والبناء العسكري.[1]

وقد خطط مكتب الميزانية في الكونغرس الأمريكي لتكاليف العمليات العسكرية والدبلوماسية في العراق لفترة السنوات المالية 2007-2016 وذلك بموجب سيناريوين حددتهما لجنة الموازنة في مجلس الكونكرس الأمريكي في السيناريو الأول وعلى افتراض سحب جميع القوات الأمريكية من العراق مع حلول سنة 2009 خطط لان تكون التكلفة الإجمالية في فترة السنوات العشر هذه (166) مليار دولار للجيش الأمريكي و (36)مليار دولار للتكاليف الأمريكية المخصصة للعمليات الدبلوماسية وقوات الأمن العراقية وبرامج المساعدات الخارجية وهذا يجعل التكلفة الإجمالية للفترة من 2003 الى 2016 تبلغ (493) مليار دولار.

---

[1] (1-US Government Accountability Office (GAO) Global War on Terrorism, Report GAO-07-76 (Washington, DC: GAO, 2006)<http:// www.gov/docdbite/details,php?rpino=GAO-07-76,P,10

اما السـيناريو الثاني على افتراض خفض عدد الجنود الأمريكيين في العراق الى 4000 جندي بحلول سنة 2010 يخطط لان تكون تكلفة العمليات العسكرية في 2007-2016 مبلغا قدره (368) مليار دولار مع تكاليف أخرى قدرها (38) مليار دولار الأمر الذي يجعل التكلفة الإجمالية للعمليات العسكرية ولعمليات أمريكية أخرى في العراق تصل الى (697) مليار دولار من بداية الحرب اذار 2003 الى نهاية السنة المالية 2016.[1]

ومن هنا فان موازنة مقدارها(611) مليار دولار تشكل 36% من الأنفاق العسكري العالمي فلهذا تبقى الولايات المتحدة الأمريكية اكبر منفق على التسلح في سنة 2016 في العالم اذ زاد الأنفاق العسكري بنسبة 1،7% في سنة 2016 عن نظيره في سنة 2015.[2]

الأمر الثالث: انفاقات الدول الكبرى

أولا: الأنفاق الروسي العسكري

شرعت روسيا الاتحادية في سنة 2016 بأنفاق عسكري مقداره 69،2 مليار دولار بزيادة بلغت في المئة عن سنة 2015 وبزيادة بلغت31 % عن سنة 2007 لكن بسبب معدلات التضخم المرتفعة إذ لم تتجاوز الزيادة في الأنفاق العسكري الروسي 5،9% فقط مقارنة بسنة 2015، و87% مقارنة بسنة 2007 اذ شكل الأنفاق العسكري 5،3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016 كأعلى نسبة منذ أن أصبحت روسيا الاتحادية دولة مستقلة وسابع اعلى نسبة على مستوى العالم

[1]) بيتر ستالينهايم وغيره، الانفاق العسكري، التسلح ونز السلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي 2007، ص409

[22]) أود فلونت، الانفاق العسكري للولايات المتحدة الامريكية، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، مركز الوحدة العربية، الكتاب السنوي2007، ص407

الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

جاءت الزيادة في الأنفاق العسـكري والعب الثقيل على الاقتصـاد الروسـي فيما تستمر المعاناة من متاعب خطيرة لتدني أسعار النفط والغاز والعقوبات الاقتصادية المفروضـة منذ 2014 مما أدى الى تقليص العائدات الحكومية الامر الذي يجعل الحكومة الروسـية ان تقلص الاتفاقات العسـكرية وخصـوصـا بعد وصـول سـعر البرميل الواحد للنفط 29 دولار سنة 2015،[1] .

فقد تقرر في بداية الموازنة الروسـية تقليص الأنفاق العسـكري الى 59،6 مليار دولار سـنة 2016 وهو مبلغ اقل من مبلغ الأنفاق سـنة 2015، لكن الذي سـاعد زيادة الأنفاق العسكري في روسيا هو صعود أسعار النفط العالمية سنة 2016 اذ بلغت أسـعار النفط فوق 40 دولار مما منح لروسـيات الاتحادية انفراجه مالية إضافية.[2]

ثانيا: الأنفاق العسكري في اوربا

بلغ انفاق الدول الأوربية العسـكري 334 مليار دولار في سـنة 2016 وقد اسـتحوذت على 20 % من الأنفاق العسـكري العالمي يمثل هذا الرقم العائد الى سنة 2016 نسبتها 2،8 % مقارنة بسنة 2015 وزيادة نسبتها 5،7 % فقط على الأنفاق في سـنة 2007 ،عمت الزيادات كل المناطق دون الإقليمية في سـنة 2016 فزاد انفاق اوربا الوسـطى العسكري بنسـبة 2،4 %، وانفاق اوربا الشـرقية بنسـبة 3،5% فيما زاد انفاق اوربا الغربية بنسـبة 2،6 % وبلغ أجمالي الأنفاق العسكري في اوربا الشرقية 75،4مليار دولار في العام 2016 بزيادة نسبتها 78%

[1](1- TASS,Russian Finance Ministry to Review 2016 Budget inQ1 due to Lower Oil Prices, 12 January 2016.

[2](2-O,Rizvi, The Secrtes behind Russias 2016 Oil Success Oilprice 9 January 2017.

الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

عن الأنفاق في سنة 2007 ويعزى جل هذه الزيادة الى نمو انفاق روسيا العسكري وبالمقابل زاد انفاق اوربا الوسطى العسكري بنسبة 4،2% بين عامي 2007و2016 وبلغ 21 مليار دولار فيما انخفض انفاق اوربا الغربية بنسبة 6،2% في تلك المدة ووصل الى 237 مليار دولار في سنة 2016.

وتضم اوربا الغربية أربعة من كبار المنفقين على التسلح في العالم فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وغيرها ،وهي تستحوذ معا على 10% من الأنفاق العسكري العالمي لكن لا فرنسا ولا بريطانيا حققت في سنة 2016 الزيادات المخطط لها في الأنفاق العسكري والتي تم الإعلان عنها في سنة 2015 ، فزاد انفاق فرنسا العسكري مثلا بنسبة 0،6% بين عامي 2015و2016 لبصل الى 55،7 مليار دولار، بيد ان الإجمالي لسنة 2016 اقل من القيمة الحقيقية، وزاد الأنفاق العسكري لبريطانيا بالقيمة الاسمية للعملة الوطنية لنسبة 2،7% في سنة 2016 ، ويكون أجمالي الأنفاق العسكري 48،3مليار دولار في سنة 2016، أما الأنفاق العسكري لدى المانيا فيقدر بنسبة 2،9% سنة 2016 كنتيجة مباشرة لجهود المستشارة ميركل رئيسة وزراء المانيا الرامية الى فرض زيادة في الموازنة العسكرية.(1) وزادت إيطاليا أنفاقها العسكري بنسبة 11% في سنة 2016 وهي سابع اكبر زيادة نسبية في اوربا ويمكن عزو هذه الزيادة الى دعم إيطاليا لصناعة الأسلحة المحلية بتمويل مشتريات محلية وهذا يشمل المشاركة في أجزاء من إنتاج الطائرة الحربية اف-35.(2)

---

[1](1-J.Chase,Merkel: Germany to Heavily Increase Bundeswehr Bugdet Deutsche Welle (16 October 2016)

[2] (2- E. Piovesana , Analisi delle spese miliari italiane, Analysis of Italian military expenditure.MILEX Osservatorio sulle spese military italiane,15Feb.2017,and Italian Ministry of Economy and Finance,

الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

الأمر الرابع: كبار المنفقين على السلاح في عام 2016

إن الدول التي تعد من اكبر 15 دولة منفقة على السـلاح في العالم في عام 2015 بقيت في الصـدارة في عام 2016 وان طراءة بعض التغيرات عليها اذ خرجت اوربا من كبار المنفقين في عام 2016 واستحوذت الدول 15 الكبار على 81 % من الأنفاق العالمي العسكري في سنة 2016 وتصدرت الولايات المتحدة هذه الدول بأنفاقها الذي زاد على 36 % من الأنفاق العالمي وتلتها الصين التي بلغت 13% من الأنفاق العالمي العسكري وتقدمت روسيا على السعودية في اتفاقات 2016 وأصبحت روسيا ثالث اكبر منفق على التسلح وارتفعت الهند من المرتبة السابعة الى المرتبة الخامسة عقب زيادة الاتفاقات العسكرية منذ 2009، وتراجعت انفاقات بريطانية والبرازيل فأصبحت بريطانيا بالمرتبة السابعة والبرازيل بالمرتبة 12 بسبب الركود الاقتصادي الذي أدى الى خفض الأنفاق العسكري بنسبة 7,2% عامي2015و 2016.[1] ينظر الجدول رقم 2

جدول رقم 2 [2]

المرتبة	الدولة	الانفاق2016 مليار	2007-2016	الحصة من الناتج الاجمالي2016	الحصة من الناتج2017	الحصة العالمية2016
1	الولايات المتحدة	611	-4,8%	3,3%	3,8%	36%
2	الصين	215	118%	1,9%	1,9%	13%

[1])ويزمان واخرون، التطورات العالمية في الانفاق العسكري، التسلح ونزع التسلح، مركز دراسات الوحدة 2017ص392

[2]) بيتر د. ويزمان، التطورات العالمية في الانفاق العسكري، مصدر سبق ذكره، ص393

3	روسيا	69,2	%87	%5,3	%3,4	%4,1
4	السعودية	63,7	%20	%10	%8,5	%3,8
5	الهند	55,9	%54	%2,5	%2,3	%3,3
6	فرنسا	55,7	%2,8	%2,3	%2,3	%3,3
7	المملكة المتحدة	48,3	%12-	%1,9	%2,2	%2,9
8	اليابان	46,1	%2,5	%1,0	%0,9	%2,7
9	المانيا	41,1	%6,8	%1,2	%1,2	%2,4
10	كوريا الجنوبية	36,8	%35	%2,7	%2,5	%2,2
11	إيطاليا	27,9	%16-	%1,5	%1,6	%1,7
12	استراليا	24,6	%29	%2,0	%1,8	%1,5
13	البرازيل	23,7	%18	%1,3	%1,5	%1,4
14	الامارات	22,8	%123	%5,7	%3,3	%1,3

المطلب الثالث: الصراعات المسلحة الكبرى في الشرق الأوسط وشمال افريقيا

تشير اتجاهات الأنفاق العسكري الإقليمي وواردات الأسلحة الى دور متواصل وربما متعاظم للقدرة العسكرية في الفكر الأمني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن الأنفاق العسكري وواردات الأسلحة مجرد عاملين من جملة العوامل التي تحدد القدرة العسكرية وزد على ذلك أن تقييم دوافع الأنفاق العسكري ومشتريات الأسلحة

الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثير للإشكاليات للسرية الشديدة التي تحيط بمثل هذه المسائل في المنطقة، كما ان أغلبية دول المنطقة تفتقر الى إجراءات ديمقراطية لصنع القرار والمراقبة وجرت العادة على صياغة السياسة الدفاعية من قبل مجموعة صغيرة من أوساط النخب ، وان تصور وجود تهديدات قد لا يكون التفسير الوحيد لانفاق عسكري او زيادة في الانفاقات العسكرية ومشتريات الأسلحة فعمليات اقتناء الأسلحة يكتنفها خطر كبير هو الفساد (1)، كما ينبغي الأخذ بالاعتبار أن دور الأسلحة يعزز هيبة الجيش في السياسة الدولية، ومن هنا أسهمت صادرات الأسلحة إلى المنطقة التي أدت إلى عدم الاستقرار وفي انتشار النزاعات العنيفة وانتهاك حقوق الأنسان في المنطقة لان دول الشرق الأوسط تعتقد أن تمكين الجيش من القوة العسكرية تعد أساسا قويا في تمكين الدولة من حماية نفسها من الاعتداءات الخارجية المحتملة أو القضاء على التهديدات الداخلية والنزاعات العنيفة التي تظهر في الداخل ونسبب عدم الاستقرار.

ومن هنا فان سنة 2006 كانت أفريقيا واسيا والشرق الأوسط المواقع الجغرافية الرئيسية للصراعات المسلحة حيث استأثرت الأحداث في أفغانستان والعراق ولبنان والصومال والسودان بكثير من الاهتمام الدولي وقد واصلت الصراعات القائمة منذ مدة طويلة إيقاع الخسائر الكبيرة في الأرواح وأحداث المعاناة والأضرار الاقتصادية لاسيما الإرهاب الدولي الذي طرا مؤخرا على التهديدات الإرهابية الدولية وبخاصة تلك المرتبطة بالمجموعات الإسلامية العنيفة(2)

---

[1]) بيتر د.ويزمان، الانفاق العسكري وعمليات نقل الاسلحة الى الشرق الاوسط وشمال افريقيا،مصدر سبق ذكره، ص160

[2])سانت ليندبيرغ، الصراعات المسلحة الكبرى،التسلح ونزع السلاح،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،بيروت،2007،ص131



الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

أولا: النزاع المسلح وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط:

بقيت منطقة الشـــرق الأوســـط وشـــمال أفريقيا في صـــميم الشـــواغل الأمنية طوال 2016 وتوجد مجموعة من العوامل التي تفســـر ما يبدوا انه عدم اســـتقرار مزمن وقابلية دائمة للنزاع المســـلح منها إخفاقات الحوكمة في اغلب أقطار الدول العربية والعواقب التي لاتزال تتكشـــف لغزوا العراق من قبل الائتلاف الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية في ســـنة 2003 والعلاقات المعقدة والمنافســـات بين القوى الإقليمية وهناد عنصـر أساسـي في الوضـع الأمني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو نهايات الربيع العربي ولم يثمر شـيئا ألا قليلا مع أن مسـيرة البلاد نحو ديمقراطية مســـتقرة تظل محفوفة بالأخطار كما يجري في ســـوريا وليبيا واليمن وماجري في العراق.[1]

ثانيا: النزاع المسلح في سوريا

شـهدت الحرب في سوريا من الضـراوة ما أدت إلى قتل الألاف من الشعب السوري وتشـــريد الملايين منهم إلى خارج الحدود الســـورية، ويبلغ عدد اللاجئين بحدود (4،8) مليون لاجئ دولي واكثر من(6،3) مليون لاجئ محلي وازهقـت أرواح اكثر من (400,000) شـــخص، وفي هذه الظروف وقســـاوة الحرب وكثرة القوى الدولية المشـاركة فقسم منها لدعم المعارضـة وقسـم أخرى لدعم الحكومة السـورية، فقد مال ميزان القوة في سـورية لصـالح الرئيس بشـار الأسـد في عام 2016 بفعل ثلاث تطورات مهمة منها الحملة الجوية الروســـية الداعمة للحكومة الســـورية والمتلازمة مع دعم عســـكري ارضـــي من جانب إيراني وحزب الله واتفاق تركي مع

---

[1])دان سميث واخرون، النزاع المسلح وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،بيروت، 2017، ص111

روسيا لتغير السياسة التركية الداعية الى تغيير النظام السوري الى إمكانية الحكومة السورية واستمرار الأسد في الحكم في سوريا ، وما ان حلت نهاية 2016 حتى تصدرت المناقشات روسيا وتركيا وايران محادثات السلام الإقليمية في سوتشي الدائرة حول سوريا ومستقبل الأسد وبالإضافة الى حجم الدمار ومعاناة الناس يساعد موقع المنطقة الاستراتيجي وتدفق اللاجئين في اوربا على تفسير انصراف الانتباه الدولي الى سوريا ذلك نحو 490,280لاجىء سوري وصلوا الى اوربا في سنة 2015 في رحلات بحرية شاقة تشكلت خطرا على حياتهم وبلغ عدد اللاجئين المسجلين 602 الف شخص بحلول كانون الأول 2015 و884,الف بحلول تشرين الاول2016 [1].

وسجل النزاع في سوريا سنة 2016 بين الحكومة السورية وتنظيم قوات سورية الديمقراطية اذ تشكل التنظيم في 10 تشرين الأول 2015 بواسطة مجموعة متنوعة من قوى المعارضة السورية اكبرها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي(PYD) علما ان هذا الحزب ينشط في نزاع منفصل على منطقة الاتحاد الديمقراطي لشمال سورية من2012 لكن النزاع انتهى بعد انضمام الحزب الى قوات سورية الديمقراطية والهدف السعي بجعل سورية دولة اتحادية وتشكيل حكومة كردية في الشمال على غرار حكومة الأكراد في شمال العراق ويتلقى هذا التشكيل دعما أمريكيا.[2]

---

[1] **1-United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR),Syrian Regional Refugee Response, Europe:Syrian Asylum Applications from April 2011 to October 2016.**

[2] **)مرغيتا سوبتيرغ، انماط العنف المنظم، التسلح ونزع التسلح، ،مصدر سبق ذكره،ص66**



المطلب الرابع: أثر الانفاقات العسكرية الكبيرة على تفشي العنف والإرهاب

أن إيصال الشعوب إلى التطرف ومنه إلى شيوع الإرهاب والعنف لآياتي من فراغ بل هو تخطيط من الدول التي تكون انفاقاتها العسكرية كبيرة من اجل تقسيم أو احتلال تلك الدول ذات التأثير الاقتصادي أو الموقع الجغرافي الاستراتيجي من خلال أهداف خططت الدول الكبرى لها من دون أن تتدخل هي مباشرة وهو الاستعمار الجديد بصيغته الحديثة، وان أسباب الإرهاب كثيرة أهمها الفقر والجوع وسوء التعليم وانتشار البطالة التي كلها ظهرت لعدم وضع ميزانيات تتناسب مع الوضع المعاشي للشعوب وخلق ميزانيات تهتم بالانفاقات العسكرية وقوة الدول وترك المجتمعات تحت طائلة الفقر وسوء التعليم وانتشار البطالة مما يجعل من السهل انتشار الفوضى وشراء النفوس خصوصا اذا أطرت بعقيدة دينية فيصبح من السهل انتشار الإرهاب والتطرف في المجتمعات، لاسيما اذا عملت الدول الكبرى على تغذيتها وتفعيلها من اجل أضعاف تلك الشعوب والحكومات لغايات أما اقتصادية أو سياسية، ومن هنا فان الإرهاب لغة يعني المغالاة والإفراط والعصبية وهي عكس الوسطية والاعتدال في جميع نواحي التفكير اتجاه المعتقدات والأفكار, وعلى هذا الأساس فان التطرف هو مجموعة من المعتقدات والأفكار التي تجاوزت المتفق عليه سياسياً واجتماعياً ودينياً داخل الدول ومن هُنا تنشأ ظاهرة الإرهاب لأن التطرف هو مقدمة حتمية للإرهاب.

الأمر الأول: التعريف الاصطلاحي للإرهاب :

كثيرة هي التعريفات الأكاديمية المرتبطة بالإرهاب وقد عرفه:



فبروس هوفمان: قال: هو ابتداع متعمد واستغلال مقصود للخوف عبر العنف أوز التهديد بالعنف في مسعى لأحداث تغير سياسي [1]

ويعرفه والتر لاكيور: قال: بانه نوع من اســتخدام لطرق عنيفة كوسـيلة والهدف منها نشر الرعب في المجتمع لأضعاف الحكم وتحقيق تغيرات سياسية.[2]

التعريف القانوني للإرهاب: بانه يمثل العنف السـياسـي المخطط له سـلفا والموجه ضـد أهداف مدنية من قبل مجموعة شـبه وطنية أو عملاء سـريين ويكون الغرض منه عادة أثارة الجمهور.[3]

تعريف مكتب التحقيقات الفدرالية: أن الإرهاب هو الاستخدام غير القانوني للقوة أو العنف ضد البشر أو الممتلكات لترويع أو إجبار حكومة أو السكان المدنيين وذلك تعزيزا لأهداف سياسية أو اجتماعية.[4]

التعريف العراقي للإرهـاب: هو كـل فعـل أجرامي يقوم بـه فرد أو جمـاعـة منظمـة استهداف فردا أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أوقع الأضـرار بالممتلكات العامة أو الخاصـة بغية الأخلال بالوضـع الأمني أو الاسـتقرار أو الوحدة الوطنية أو إدخال الرعب والخوف والفزع بين الناس أو أثارة الفوضى تحقيقا لغايات إرهابية.[5]

---

[1] (Bruce Hoffman, Inside Terrorism,Columbia University Press,New York,1999,p.12.

[2]) كمال حماد، الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام، بيروت،2003، ص23

[3]) احمد فلاح العموش، مسـتقبل الإرهاب في هذا القرن، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض/، 2014، ص205

[4]) سعد علي حسين، الولايات المتحدة وسبل مكافحة الإرهاب الدولي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد2003،20، ص121

[5])قانون مكافحة الإرهاب، رقم 13، لسنة 2013، المادة الأولى



الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

فالإرهاب هو إلحاق الضـــــرر بالبيئة أو بأحد المرافق العامة والناس أو ترويعهم بـإيـذائهم أو تعريض حيـاتهم أو حريتهم أو أمنهم الفردي أو الجمـاعي للخطر ، ويهدف الإرهاب إلى إلقاء الرعب بين النـاس وزعزعة أمن الـدولـة , حتى لو كلف ذلـك تنفيـذ مشـــــروع إجرامي, فـالإرهـاب إذاً هو قنبلـة موقوتـة ولـدت منـذ ولادة المجتمعات الإنســانية وتطورت كما الظواهر الأخرى , مســتفيدة من التقدم العلمي لتفعيل أسـاليبها ووسـائلها, ونتيجة لذلك تعددت أهدافها وتوسـعت جغرافيتها لتشـمل العالم بأسره ، دونما تمييز بين الدول المتقدمة أو التي في طور النمو، وسواء كانت الدولة فقيرة أو غنية، أو أنها تطبق النظام الديمقراطي أو غيره من الأنظمة, بحيث بات وقوع العمل الإرهابي في أية دولة محتملاً في أي زمان ومكان ، ولم تعد القوة مانعاً لوقوعها, وكان من بين أهدافها ما هو سـياسـي ووسـيلة تحقيقه نشـر الرعب والذعر باستهداف المدنيين وغيرهم , للضـغط على السلطات القائمة لتغيير مواقفها والرضوخ لمطالب الإرهابيين. وبالتالي فقد فرض الإرهاب نفسه على المسرح الدولي فشغل صُناع القرار وعلماء السياسة والقانون وغيرهم كلا حسب اختصاصه.

الأمر الثاني: أوجه الاختلاف بين الإرهاب والتطرف

أن التفريق بين الإرهاب والتطرف مســـألة جداً شـــائكة ، وذلك لشـــيوع التطرف والإرهاب لـهدف واحد , حيث يمكن رســـم معادلة الاختلاف بينهما من خلال أن التطرف يرتبط بالفكر والإرهاب يرتبط بالفعل ، إذ أن التطرف يرتبط بأفكار بعيدة عما هو معتاد ومتعارف عليه ســـياســـياً واجتماعياً ودينياً , دون أن ترتبط تلك المعتقدات والأفكـار بســـلوكيـات مـاديـة عنيفـة في مواجهـة المجتمع أو الـدولـة , فالتطرف دائما في دائرة الفكر , أما عندما يتحول الفكر المتطرف إلى أنماط عنيفة من الســـلوك من اعتداءات على الحريات أو الممتلكات أو الأرواح أو تشـــكيل

التنظيمات المسلحة التي تستخدم في مواجهة المجتمع والدولة فهو عندئذ يتحول إلى إرهاب ، كما أن التطرف لا يعاقب عليه القانون ولا يعتبر جريمة بينما الإرهاب هو جريمة يعاقب عليها القانون , فالتطرف هو حركة اتجاه القاعدة القانونية يصعب تجريمه , فتطرف الفكر لا يعاقب عليه القانون باعتبار أن القانون لا يعاقب على النوايا والأفكار , في حين أن السلوك الإرهابي وإجرامه هو حركة عكس القاعدة القانونية يتم تجريمه ، كما يختلف التطرف عن الإرهاب أيضا من خلال طرق معالجته فالتطرف في الفكر تكون وسيلة علاجه هو الفكر والحوار , أما إذا تحول التطرف إلى تصادم فهو يخرج عن حدود الفكر إلى نطاق الجريمة مما يستلزم تغيير مدخل المعاملة وأسلوبها داخل قانون الدولة، ولذا فان الإرهاب يتجاوز التطرف لأنه ينتقل من الفكر إلى الفعل وكل إرهاب هو عنف جسدي أو نفسي مادي أو معنوي ولكن ليس كل عنف إرهاب خصوصا اذا كان دفاعا عن النفس واضطرارا من اجل الحق ومقاومة العدوان.[1]

الأمر الثالث: أسباب التطرف

يرى بعض الدارسين أن ظاهرة التطرف تنشا في العادة نتيجة لوجود عوامل رئيسية وهي الفقر والجهل والأمية ومناهج التعليم ووجود أنظمة حكم متطرفة تمارس العنف لكن يظل سلاح القهر والاستبداد من أكبر الأسباب التي تولد العنف فقد سارعت بعض الأنظمة الحاكمة إلى ممارسة اشد أنواع القهر والتعذيب في حق الأخرين

---

[1]) عبد الحسين شعبان، التطرف والإرهاب، مراصد كراسات علمية العدد42، 2017مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، ص14



الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

من دون هوادة عندما رضيت الحكومات العربية المذلة والاستسلام الكامل لرغبات الدول الإمبريالية،[1]

وتعد مسألة انشغال الحكومات بزيادة الانفاقات العسكرية وزيادة قوتها داخليا او على الساحة الدولية على حساب المواطن ودخله فكلما كانت الميزانية مخصصة لأغراض التنمية والاقتصاد وتحسين المعيشة لأفراد المجتمع يكون الوضع الاقتصادي للبلد افضل وكلما كانت الانفاقات العسكرية اكبر كانت البطالة اكثر والمستوى المعاشي متدني.

لذا توجد أسباب مهمة داخل عجلة التطرف وهي أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وفكرية وإيديولوجية, فأعداد كبيرة من شباب العرب والمسلمين هم فقراء عاطلون عن العمل يعيشون في فراغ كبير ولا تتاح لهم أي فرص للمساهمة في معالجة مشاكل الخدمات والمرافق العامة المحلية المحيطة بهم، ويتعرضون بنفس الوقت لخطاب ديني متطرف ولثقافة ترفض التسامح فيجدون أنفسهم في حالة تدفعهم دفعا نحو التطرف والعنف , فثقافة عدم التسامح التي يتم اكتسابها أحياناً في المجتمعات العربية الإسلامية في المنزل والمدرسة وأجهزة الإعلام والمسجد والشارع تتفاعل مع وجود خطاب ديني "مسيس" ومتطرف يقدمه بعض الوسطاء في المجتمع ويتبنى رؤية خاصة وتفسيراً خاصاً للمشاكل الداخلية والخارجية في المجتمعات العربية والإسلامية, ويساعد على تنمية التطرف والعنف والإرهاب بين الشباب، والوسطاء الذين يقومون بنشر الخطاب الإيديولوجي والديني المسيس الذي يحض بشكل مباشر وغير مباشر على التطرف والإرهاب وهم

---

[1]) إسماعيل صديق عثمان، التطرف والتعصب الديني أسبابه والعوامل المؤديه اليه، المجلة الليبية العالمية، العدد28 في 2017، ص10



الأنفاق العسكري وشيوع العنف والتطرف والإرهاب

عديدون ويوجدون في مواقع كثيرة في المجتمع , ومن أمثلتهم بعض علماء الدين وأئمة المساجد، وبعض الأساتذة والإداريين ومسؤولي النشاط الرياضي والاجتماعي والثقافي في المدارس والنوادي وأصحاب الديوانيات والمجالس والمكتبات والمتخصصين في فن الكلام وزعماء بعض النقابات والجمعيات المهنية والفنية والتعاونية والخيرية وزعماء الدور الثقافية وبعض الكتاب والمفكرين.

ومن الأسباب أيضاً التعليم والتنشئة الاجتماعية على ثقافة الاستعلاء ورفض الآخر والتسفيه منه وتراجع التفكير النقدي وانتفاء ثقافة المشاركة, إضافة للخطابات الدينية المتعصبة التي تستند إلى تأويلات وتفسيرات خاطئة، تجانب الفهم الصحيح للإسلام ومجافية لروح الأديان كلها من الحفاظ على القيم الروحية النبيلة التي تعتمد على المحبة والرحمة والتسامح، وتنبذ التعصب والكراهية , يضاف إلى ذلك ثلاثية الفقر والأمية والجهل التي تدفع الشخص إلى الانسياق وراء خطاب ديني مشوّه وفتاوى وتأويلات مغلوطة، وآراء ضيقة الأفق، ومناخ معادٍ لثقافة الاختلاف، وفي أحيان كثيرة تكون "المرأة" في مقدمة ضحايا التطرف نتيجة لتعثر مسيرة التنمية الثقافية والاجتماعية في المجتمعات العربي، ويزيد الشعور بالقهر نتيجة المعايير المزدوجة في العلاقات الدولية تجاه قضايا العرب والمسلمين، والتي يأتي في مقدمتها استمرار القضية الفلسطينية , واحتلال الأراضي العربية والاندفاع نحو الحلول المتطرفة خاصة في ظل تنامي دور قوى فاعلة، سواء كانت دولاً وجماعات في إذكاء التطرف, وأمام غياب قادة ورموز الفكر القادرين على مواصلة مسيرة سابقيهم من رواد النهضة والتنوير في العالم العربي، والذين قدموا اجتهادات ملهمة نجحت في المزج بين الأصالة والمعاصرة وتحديث بنية المجتمعات العربية تراجع تيار التحديث وتصاعد خطابات مترمتة فكرياً، متطرفة دينيًّا، سلطوية سياسيًّا،

منغلقة اجتماعيًّا , ويضـــاف إلى كل هذه المعطيات الآثار الســـلبية للموروثات والعادات الاجتماعية والقيم الثقافية التي أنتجت تشـوهات ثقافية واجتماعية وانتشـار العديد من المنابر الإعلامية المحلية، والإقليمية التي تبث رســـائل تحض على التطرف والكراهية، وتسيء إلى وسطية الفكر الديني المعتدل.

الأمر الرابع: محاربة دعاية الدولة الإسلامية والجهود المبذولة لمكافحة التطرف

أعدت برامج لمكافحة التطرف العنيف(CVE) في أفريقيا واســـيا واوربا والشـــرق الأوســـط وأمريكا الشـــمالية لكن العديد من هذه البرامج غير محصـــورة في مكافحة الدولة الإسلامية أو التطرف الإسلامي ولكنه يستهدف صورا أخرى للتطرف العنيف تتضـمن هذه الجهود تشـكيلة واسـعة من الإجراءات الوقائية وغير القسـرية إلى حد بعيد كالحوارات المجتمعية والحوارات بين الأديان والرســـائل الإعلامية والتدريب المهني وبرامج المراقبة واذا كانت مكافحة التطرف العنيف راسـخة في صـلب جهود مكـافحـة الإرهـاب الـدوليـة والعـالميـة فهي تظـل ســـيئـة التعريف ومعقـدة ومثيرة للجدل.[1]فباعتبار أن دوافع التطرف العنيف شديدة التباين ومرتبطة بالسياق يتضح أن استئصال التطرف عملية بالغة التعقيد وتشمل طرقا فردية وسياقا اجتماعيا وفي دراســـة حديثة للبنك الدولي شـــملت اكثر من 30 الف فرد من 27 دولة نامية من شتى أنحاء العالم تبين أن الإرهابي القياسي الذي يدعم شن هجمات على المدنيين

([1] 1-R.Coolsaet, (ALL Radicalisation is Local) The Genesis and Drawbacks of an Elusive Concept, Egmont Royal lnstute for International Relations,Paper no.84 (Egmont Institute, Brussels, June 2016),M.Apuzzo(Who Will Become a Terrorist?Research Yields Few Clues, New York Time, 27/3/2016 and B.Bower,(New Studies Explore Why Ordinary People Turn Terrorist) Science News (23 June 2016).،



يرجح أن يكون شـابا وعاطلا من العمل ويكافح لسـد حاجاته وغير مثقف تسـبيا وليس شديد التدين لكنه مستعد للتضحية بحياته من اجل معتقداته.(1)

الأمر الخامس: أنماط التطرف

النمط الأول: التطرف الديني

1- التعصـب الإرادي: وهو رفض الفكر الأخر حتى وان كان اقوى منطقا وابلغ حجة ويتم رفضـه كالتعصـب لفكرة أو لمجموعة أو التشـبث براي أو بوجهة نظر يصاحبها انحياز عاطفي وهو أما تعصب ديني أو سياسي. (2)

2- التعصـب الفكري: التشـدد في محاسـبة الناس على الجزئيات ، والاهتمام بها والحكم على إهمالها بالكفر والإلحاد.

3- التعصـب القيمي: وهو الاختلال في القيم الإنسـانية بصـورة عامة أمام هذه العوامل الكثيرة التي عملت كلها على إيجاد قيم ومبادئ جديدة غير ما كانت تعتنقه الشعوب من قيم وأخلاق موروثة هادئة مستقرة فكان هذا الخلل منطبقا للتمرد والعنف وقاعدة للرفض كل ما تعارف عليه المجتمع. ففي اوربا قامت مذاهب تدعو لترك كل القيم ومنها الوجودية.(3)

---

[1](1-Y.Kiendrebeogo and E.Ianchovichina,Who Supports Violent Extremism in Developing Countries? Analysis of Attitudes Based on Value Surveys, Policy Research Working Paper no. 7691(World Bank:Washington,DC,June 2016).

[2]) إسماعيل صديق عثمان، التطرف والتعصب الديني أسبابه والعوامل المؤديه اليه، مصدر سبق ذكره، ص9

[3]) جاد الحق علي، التطرف الديني وابعاده، دار ام القرى، القاهرة، ص9



النمط الثاني: التطرف الطائفي

كما أن خطر التطرف الطائفي فلا يقل عن خطر التطرف الديني، فالحركات الطائفية تعيد كتابة تاريخ الوطن والأمة لتبني تاريخاً أسطوري الأبعاد يقوم على الخطاب الانفعالي ويستنفر الصراعات ويشعل المحن ويعلي من شأن الطائفة على حساب الوطن ويدمر النسيج المجتمعي ويشيع الفوضى والخراب، فقد غابت الهوية الجامعة التي تتقبل الاختلافات وتجعلها مصدر قوة وتتأسس على جدل معرفي بين اللغة والدين بأبعاده الحضارية، وحلّت الهويات الفرعية أو الهويات القاتلة، على حدّ تعبير أمين المعلوف، بديلا عنها، والهوية ليست معطى جاهزاً أو جامداً، إنها تبنى وتتغير وتغتني بمركبات جديدة، كما أنها تتحول على امتداد رحلة الفرد المعرفية، لكن الهويات الفرعية تنطوي على أبعاد طائفية مدمرة.

النمط الثالث: التطرف الاجتماعي

إن تهديد السلم الاجتماعي داخل المجتمع، ليس رهينا بانتشار الجريمة ومظاهر العنف وحدها، بل أيضا وجود تنظيمات دينية متشددة، تطلق فتاوى وآراء وأحكام دينية، تزرع معها الفتنة والرعب داخل المجتمع، خاصة مع فتاوي القتل وتكفير المواطنين وما يترتب عنها من حلية دمهم ومالهم، والتشدد في تفسير الأحكام الإسلامية، وفرضها بشكل فردي أو عن طريق جماعة دون الرجوع للحاكم والنظام السياسي. فيؤدي ذلك إلى نخر السلم الاجتماعي وضرب مقوماته , كما أن الآثار السلبية بتهديد السلم الاجتماعي داخل أي مجتمع، فهو من الأكيد لن يحافظ على تعاضده وتزكية حالة الوئام داخله، بل مصيره التفرقة والنزاع، لذلك فإن التطرف والتشدد الديني، هو خطر على المجتمع ومصالحه، فلا يمكنه أن يخدم تطوره واستقراره، بل هو يسهم في تدهور الأمن فيه وزعزعته، وبما أن الدين هو ظاهرة



اجتماعية وأنه ينبذ العنف فإن العنف يسجل حضوره بصورة واضحة في سلوك الجماعات الدينية المتطرفة، بالرغم من أن علماء الاجتماع لا يجمعون على القول بأن الدين عنيف بطبعه وأن العنف لا يصدر عن الدين.[1]

النمط الرابع: التطرف الأمني

يشكل التطرف السلوكي، من خلال تحوله من التطرف الفكري المبني على الأفكار والآراء، إلى تطرف مبني على العنف والإرهاب، من أجل فرض تلك الأفكار بالقوة، وهذا النوع من السلوك، هو الذي يجر أخيرا إلى الخطر الأمني، من خلال تهديد أمن وسلامة المجتمع والدولة، عبر التخطيط للعمليات المسلحة، والتفجير والقتل، انطلاقا من أفكار جهادية، بغية الوصول إلى إقامة الدولة الإسلامية، أو إعلان الولاء لتنظيمات إرهابية خارجية, كما وأن الأثر الأمني، يمتد خطره إلى كل المستويات الأخرى، حيث أن زعزعة استقرار الدولة وأمنها، تكون عواقبه وخيمة على الاقتصاد الوطني، كما يجب علينا ألا نغفل عن مسالة الأمن الفكري فهو لا يقل أهمية عما مضى، بل إنه هاجسا أمنيا لكل المجتمعات، الذي يحمي عقول مجتمعاتنا ويحفظها من الوقوعً في الفوضى.[2]

الاستنتاجات

1-اعتقد أن زيادة الأنفاق العسكري يجعل الدول غير مستقرة وتبحث عن بدائل لسد العجز خارجيا.

---

[1]) إبراهيم الحيدري :سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2015،ص102

[2]) احمد يوسف درويش، القيادات الدينية ودور ها في تحقيق الامن والسلم العالمي، اسلام اباد، 2015،ص23



2-أن الدولة التي تطور قوتها العسكري تبحث عن مناطق رخوة لبيان قدرتها العسكري.

3-ان مجرد الاهتمام بزيادة القدرة العســـكرية توحي لبقية الدول الإقليمية بالخطر وشيك الوقوع مما يؤدي إلى تسابق في زيادة الانفاقات العسكرية إقليميا.

4-أن أية بيئة مضطربة وغير مستقرة تهي أجواء اجتماعية متقلبة تنبئ عن ظهور تجمعات تتحول شيئا فشيئا إلى محاور متطرفة وأحزاب ذات صبغة عنفية.

5-أن انشغال الحكومات بتطوير قدرتها العسكرية يشغلها عن مطالب شعوبها التي ما أن تتحول إلى مظاهرات وتشكيل معارضة مسلحة.

6- أن إنتاج الفكر المتطرف هو عامل أخر من عوامل اهتمام الدولة بجوانب عسكرية وإهمال التنمية الاقتصادية وملاحظة المستوى المعاشي للفرد.

7-يجب على الدول الانتهاء من القدرات الاقتصادية والصناعية ورفع القدرة الشرائية للفرد قبل التوجه إلى بناء القدرة العسكرية حتى تكون الأمور في نصابها الصحيح.

8- أن الاهتمام بالمجتمع والمؤســــسات الاقتصــــادية والثقافية والدينية والتعليمية والتربوية اهتماما كبيرا يؤدي إلى ســد الثغرات أمام المتربصـين بهدم الدول من خلال نشر الحروب الأهلية، وان العمل على إيقاف وسائل الفكر المتطرف والإرهاب المتخفي الذي يستتبع العنف المدمر.



خاتمة

أن التوازن في المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي الحل الأمثل والهدف المطلوب لكل دول المجتمع الدولي والا فان الأخلال بالتوازن هو أخلال بمستويات وجود الدولة ومستقبلها فان زيادة الأنفاق العسكري على حساب الميزانية الاقتصادية لأي دولة يؤدي إلى توقف مشاريع أخرى كبيرة قد تؤدي إلى جعل الشعب يتحمل هذا العب الثقيل الذي قد يربك العملية السياسية برمتها بل ممكن أن يؤدي إلى حروب إقليمية ودولية لان زيادة انفاق الدولة العسكري أما أن يدفع بالدولة غرورها إلى التعدي على دول أخرى اضعف من اجل السيطرة على مواردها أو ضغط الشعب يدفع بالدولة للبحث عن موارد جديدة أو أن هذه الزيادة التسليحية تكون على حساب التقدم العلمي والتكنلوجي في البلد وزيادة البطالة والديون وبالتالي فان جميع ما تقدم ينذر بمستقبل غير جيدة والمثال الواضح فرنسا التي انشغلت ببناء قدرتها العسكرية مما اضطرتها الظروف لفرض ضرائب جديدة على الشعب الذي انفجر من كثرة الأعباء عليه فخرج بتظاهرات تطورت إلى أعمال عنف وإرهاب وتطرف وهكذا الدول الأخرى فان الحكومات لو قللت من انفاقاتها العسكرية وزيادة من انفاقاتها على برامج تنمية وتطوير للقدرات العلمية واستخدامها فيما يؤدي إلى فتح المشاريع وزيادة دخل الفرد لقلت منابع الفوضى والعنف والتطرف التي تأتي من البطالة وقلة المعيشة وضعف الدخل مما يجعل الأنسان يخرج يبحث عن رزقه فيتم استغلاله من قبل الجهات المعادية أو الجهات ذات الأفكار المنحرفة كما حصل في العراق وسوريا وليبيا.



المصادر

[1]- سعد علي حسين،الولايات المتحدة وسبل مكافحة الإرهاب الدولي،مجلة دراسات دولية،مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد،العدد2003،20،ص121

[2]- جاد الحق علي، التطرف الديني وابعاده، دار ام القرى، القاهرة، ص9

[3]- عبد الحسين شعبان، التطرف والإرهاب، مراصد كراسات علمية العدد42، 2017مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، ص14

[4]- إسماعيل صديق عثمان، التطرف والتعصب الديني أسبابه والعوامل المؤديه اليه، المجلة الليبية العالمية، العدد28 في 2017، ص10

[5]-نان تيان، التسلح ونزع السلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي 2017، ط1، بيروت،2017، ص381

[6]-أود فلورنت، التطورات العالمية في الأنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح، مصدر سبق ذكره، ص386

[7]-وليم جونسون، المراجعة الدفاعية الرباعية،دراسات عالمية ـــ مركز الامارات للدراسات والبحوث العدد23، ابو ظبي، ص32

[8]-اليزابيث سكونز واخرون، الانفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوب 2004، ص474

[9]-US Government Accountability Office (GAO) Global War on Terrorism, Report GAO-07-76 (Washington, DC: GAO,



2006)<http:// www.gov/docdbite/details,php?rpino=GAO-07-76,P,10

-10 بيتر ستالينهايم وغيره، الانفاق العسكري، التسلح ونز السلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي 2007، ص409

-11 أود فلونت، الانفاق العسكري للولايات المتحدة الامريكية، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، مركز الوحدة العربية، الكتاب السنوي2007، ص407

12- TASS,Russian Finance Ministry to Review 2016 Budget inQ1 due to Lower Oil Prices, 12 January 2016.

13-O,Rizvi, The Secrtes behind Russias 2016 Oil Success Oilprice 9 January 2017. 2-

14-J.Chase,Merkel: Germany to Heavily Increase Bundeswehr Bugdet Deutsche Welle (16 October 2016)

15- E. Piovesana , Analisi delle spese miliari italiane, Analysis of Italian military expenditure.MILEX Osservatorio sulle spese military italiane,15Feb.2017,and Italian Ministry of Economy and Finance,

-16 ويزمان واخرون، التطورات العالمية في الانفاق العسكري، التسلح ونزع التسلح، مركز دراسات الوحدة 2017ص392



17- سانت ليندبيرغ، الصراعات المسلحة الكبرى،التسلح ونزع السلاح،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،بيروت،2007،ص131

18- دان سميث واخرون، النزاع المسلح وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،بيروت، 2017، ص111

19-United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR),Syrian Regional Refugee Response, Europe:Syrian Asylum Applications from April 2011 to October 2016.

20-Bruce Hoffman, Inside Terrorism,Columbia University Press,New York,1999,p.12.

21- كمال حماد، الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام، بيروت،2003،ص23

22- احمد فلاح العموش، مستقبل الإرهاب في هذا القرن، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض/، 2014، ص205

23-R.Coolsaet, (ALL Radicalisation is Local) The Genesis and Drawbacks of an Elusive Concept, Egmont Royal Instute for International Relations,Paper no.84 (Egmont Institute, Brussels, June 2016),M.Apuzzo(Who Will Become a Terrorist?Research Yields Few Clues, New York Time, 27/3/2016 and B.Bower,(New Studies Explore Why Ordinary People Turn Terrorist) Science News (23 June 2016).،



24-Y.Kiendrebeogo and E.Ianchovichina,Who Supports Violent Extremism in Developing Countries? Analysis of Attitudes Based on Value Surveys, Policy Research Working Paper no. 7691(World Bank:Washington,DC,June 2016).

25- إبراهيم الحيدري :سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2015 .

26- احمد يوسف درويش، القيادات الدينية ودورها في تحقيق الامن والسلم العالمي، اسلام اباد، 2015.



التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

Financing or military spending by terrorist groups

د. هيبة غربي

ملخص:

تُعتبر مرحلة تمويل التنظيم الإرهابي من أهم المراحل، لإنشاء أو تنظيم الجماعات الإرهابية، فالتمويل يشمل كل فعل يقوم به الفرد، بأي وسيلة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل غير مشروع وبإرادة الفاعل، من خلال تقديم أو جمع الأموال بـ...... نية استخدامها جزئياً أو كلياً من اجل ارتكاب الجرام الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية. تعتمد الجماعات الإرهابية ذات الفكر المتطرف دائماً على مصادر للتمويل من عناصر تؤمن بفكرهم وتتعاطف معهم من منظمات وجمعيات ومؤسّسات خيرية إسلامية تهتم بنشر الإسلام، ولها مصالح خاصة في تشجيع الإرهاب والفوضى في دولة ما لتحقيق أهداف سياسية وتمكينها من السّيطرة على مجتمع ما. إنّ ما يحدث في سوريا اليوم وتناقض المواقف الأمريكية في الأزمة السورية يكشف عن عمق التورط الأمريكي في هذه الصناعة وان ما يجري هو إدارة أمريكية للإرهاب وليس ضده.

Summary :

The funding stage of a terrorist organization is one of the most important stages for the establishment or organization of terrorist groups. Financing involves any action by the individual, by any means, whether directly or indirectly, and unlawfully and by the will of the perpetrator, through the provision or collection of funds intended to be used in whole or in part In order to commit the offense described as terrorist or subversive acts. Terrorist extremist groups always rely on sources of funding from elements who



believe in and sympathize with them from Islamic charities, associations and institutions interested in spreading Islam. They have special interests in encouraging terrorism and chaos in a country to achieve political goals and enable them to control a society. What is happening in Syria today and contradictory US positions in the Syrian crisis reveals the depth of US involvement in this industry and that what is happening is the American administration of terrorism and not against it.

التمويل الإرهابي / الجماعات الإرهابية

Terrorist financing / Terrorist groups

التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

مقدمة:

تزايد الاهتمام الدولي اتجاه الخطر الناتج عن تمويل العمليات الإرهابية المتمثلة في إمداد الجماعات والتنظيمات المسلحة بالأدوات والمعدات والأموال بل بالمعلومات أيضاً لما لذلك من تداعيات وخطورة سياسية وأمنية واقتصادية، وتختلف مصادر تمويل الإرهاب بين قنوات تكاد تكون مشروعة مثل تحويلات مالية وبرامج معونات دولية وغيرها ومنها ما يتم من خلال قنوات غير مشروعة مثل عمليات غسيل الأموال وتجارة السلع المحرمة كتجارة المخدرات والسلاح بل وحتى الاتجار بالبشر والأدهى من هذا كله أن تلك القنوات قد تتمثل في قنوات شرعية كأموال التبرعات الموجهة للمؤسسات خيرية مزعومة، ورغم ما يبذل من جهود دولية لمكافحة الإرهاب ومصادر تمويله إلاّ أنّ تلك الجهود غير ملموسة علي أرض الواقع خاصة مع زيادة نشاط العمليات الإرهابية في الفترة الأخيرة حتى أنها امتدت إلى دول كانت مستبعدة من الترتيب العالمي للدول التي تعرضت للإرهاب مثل فرنسا وتركيا والسعودية.



التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

المبحث الأول: تمويل الإرهاب واهم سماته

تعد مرحلة تمويل التنظيم الإرهابي من أهم المراحل، لإنشـــاء أو تنظيم الجماعات الإرهابية، فالتمويل يشـمل كل فعل يقوم به الفرد، بأي وسـيلة سـواء كانت مباشـرة أو غير مباشـرة، وبشـكل غير مشـروع وبإرادة الفاعل، من خلال تقديم أو جمع الأموال بنية استخدامها جزئياً أو كلياً من اجل ارتكاب الجرام الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية. وقد تطورت إجراءات التمويل فيما يتعلق بـــــــ تحركات الأموال الداعمة للأنشـطة الإرهابية، والتي عادة ما تكون متماثلة مع تلك المسـتخدمة لتحريك وغسـل الأموال لأغراض الجريمة المنظمة أو الجريمة العامة[1].

المطلب الأول: مفهوم تمويل الإرهاب

عرفت المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لقمع وتمويل الإرهاب لـــــــ سنة **1999** بـأنّ تمويـل الإرهـاب يكون إمـا بتقـديم المـال أو جمعـه للقيـام بـالعمليـات الإرهابية، ويُشـــير مفهوم تقديم المال الذي يمكن أن يكون بمقابل أو دون مقابل، كما يمكن أن يكون تقديم المال في شـكل مسـاعدات أو هبات أو منح وغيرها من الحالات التي لا ينتظر فيها مقابل. أمّا مفهوم الجمع فهو يشـير إلى انه يتم بالأخذ والتحصـيل والتلقي وغيرها من حالات جمع الأموال.

أمّا الفقه فيعرف عملية تمويل الإرهاب على انه عملية دعم أو إمداد بالمال أو المعدات أو الأدوات، في مختلف صـــوره يقدم إلى الإفراد أو المنظمات التي تدعم الإرهاب أو تقوم بالتخطيط لعمليات إرهابية سواء أتى هذا التمويل من مصادر مشروعة كالجمعيات الخيرية مثلاً، أو مصادر أخرى غير مشروعة مثل تجارة المخدرات[2].

---

[1] **عادل حسن علي السيد، "تمويل الإرهاب (المصادر-الأساليب)"، 2012، ص 4.**

[2] **كروشـي فريدة، بوحنية قوي، "دور الجزائر الدولي والإقليمي في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية من مدخل تجريم دفع الفدية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع 16، 2017، ص52.**

المطلب الثاني: تطور الجماعات الإرهابية ومصادر تمويلها

مع مرور الوقت تطورت الجماعات الإرهابية في طبيعة عملها، فلم تعد تعتمد على وســـائلها التقليدية في عملياتها الإرهابية أو مصـــادر تمويلها لتواكب تغير استراتيجيات مكافحة الإرهاب الدولية؛ التي لطالما تُواجه صعوبة في الحد من الإرهاب والعنف، ليس لقصـــورها في كشـــف آليات مكافحة فعالة، ولكن الأمر يرتبط بتطورات متلاحقة في طبيعة عمل التنظيمات وكيفية مراوغتها للوضــــع القائم، ما يجعل كبح جماحها أمرًا صعبًا . ومن أهم وسائل الجماعات الإرهابية للحفاظ على استمراريتها هو آلية تمويل لعملياتها؛ فأصـــبحت لا تقتصـــر فقط على مصـــادرها التقليدية من جباية الأموال والتمويلات الخارجية، وإنما شملت مصادر أخرى صعبة التتبع مثل الإيداعات المصرفية المشبوهة بعمليات غسيل الأموال، والعملات الافتراضية "**البيتكوين**".

نظرًا لتطور المجتمع العالمي وعولمته، وســـهولة حركة الأفراد والجماعات، فلم تعد سـيادة الدولة كما كانت في الماضـي وإنما اختزلها التطور العالمي لصـالح المنظمات والشـركات المتعددة، وللحفاظ على أمنها القومي تتطلب تعاونًا جماعيًّا مرتبطًا بالفواعل الدولية، إذ أصـــبح هناك جرائم تخطت الحدود الجغرافية تحتاج تنســـيقًا دوليًّا مثل الإرهاب الدولي والجرائم العابرة للحدود والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، والتهديد السيبراني. كل تلك الدوافع استغلتها التنظيمات الإرهابية لبحث مصادر أخرى يصعب على الجهات الأمنية تتبعها ومراقبتها، مثل التعامل عن طريق العملات الافتراضـــية، ومنظمات "**الأوف شور**" وغسيل الأموال وغيرها[1].

المطلب الثالث: السمات المميزة لعمليات تمويل الإرهاب

---

[1] محمود رشـدي، ""العالم السـيبيراني" ...وسـيلة التنظيمات الإرهابية لجمع المال وتنفيذ العمليات"، المرجع دراســات وأبحاث اســتشــرافية حول العالم الإســلامي الحركي موقع: http://www.almarjie-paris.com، 2018/12/27.



التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

تتمثل أبرز السمات المميزة لعمليات تمويل الإرهاب فيما يلي:

_ وجود تشابه بين عمليات تمويل الإرهاب الدولي وعملية تمويل الإرهاب الداخلي من حيث الطبيعة الذاتية للفعل، فكل من هذين النوعين من العمليات يقتضي استخدام وسائل مادية لدعم الجماعات الإرهابية.

_ تكون عمليات تمويل الإرهاب ذات قدرة كبيرة على التعلم والتكيف ولبعضها بصيرة استراتيجية ويزاول ممارسات تجارية سليمة، مثل تنويع الأنشطة والاستفادة من الأسواق الجديدة. وتتميز هذه المنظمات بالتطور والهياكل التنظيمية ذات المرونة والفعالية والأساليب الإدارية الفعالة.

_ لا تقتصر على إمداد الجماعات الإرهابية بالأموال اللازمة للقيام بعملياتها غير المشروعة، بل تتناول كذلك الأدوات العينية بما في ذلك الأسلحة بمختلف أنواعها، حتى ولو كانت من أسلحة الدمار الشامل، كالأسلحة النووية والكيماوية والجرثومية.

_ تتم عمليات تمويل الإرهاب في سرية تامة، أيا كانت الوسائل المستخدمة فيها، ولهذا فانه من الصعب إثبات ارتباط ممولي الإرهاب بأية أنشطة إجرامية محددة[1].

المبحث الثاني: مصادر تمويل الجماعات الإرهابية واهم المؤسسات والجمعيات المساهمة فيه

تعد وسائل الإعلام الحديثة إحدى مصادر التمويل الرئيسة لتسهيل عمليات نقل الأموال وتبييضها أو تأمين الحصول على الأموال بشكل مباشر للتنظيم عبر الغطاء الإعلامي وحملات توصف بأنها تبرعات لأعمال خيرية مثل بناء المستشفيات أو دعم الأسر المحتاجة أو ما شابه ذلك. وعلى الأغلب، تحاول الجماعات والتنظيمات

---

[1] عادل حسن علي السيد، المرجع سبق ذكره، ص ص 4-5.

التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

الإرهابية تنويع مصادر دخلها وتمويلها بالشكل القانوني والدعم المباشر عبر الحكومات أو الاستثمارات أو غير المباشر من خلال غسيل الأموال.

المطلب الأول: مصادر تمويل الجماعات الإرهابية

تتعد أساليب تمويل الجماعات الإرهابية بحسب نوع الإرهاب فمن بين أهم نجد نوعان أساسيان في تمويل الجماعات الإرهابية وهي كالتالي:

أولاً/ **التمويل المباشر عن طريق بعض الدول:**

حيث أنّ التمويل ودعم الإرهاب قد يكون من قبل مؤسسات حكومية وهذا ما أشارت إليه دراسة صدرت سنة **1997** بـــــ عنوان "**الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط ، ج1، للباحث حسين شريف**" وذكرت الآتي:

يوجد بالولايات المتحدة الأمريكية **66** منظمة إرهابية منها **15** منظمة حكومية، و يوجد في إسرائيل **23** منظمة منها **12** منظمة تديرها الحكومة الإسرائيلية نفسها، وفي الهند **54** منظمة منها **2** حكومية، وتوجد باليابان **30** منظمة إرهابية منها واحده فقط حكومية، وفي فرنســـا **140** منظمة منها **9** حكومية، وإثيوبيا **36** منظمة منها **6** حكومية، ومن المحتمل ارتفاع هذه الأعداد منذ تاريخ نشر الدراسة المشار إليها.

في **جوان 2016** صدر تقرير "**الدول الراعية للإرهاب**" عن وزارة الخارجية الأمريكية حيث ذكر أنّ إيران تتصدر قائمة الدول الراعية للإرهاب وتليها السودان وسوريا كما بين التقرير أنه خلال سنة **2015** نفذت حوالي **11.774 ألف** عملية إرهابية في **92** دولة وأدت لمقتل **28.300 ألف** شخص.

ثانياً/ التمويل المباشر من خلال أفراد أو جماعات:

التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

قد تُمول الجماعات الإرهابية من خلال أفراد أو جماعات وقد تكون داخلية أو خارجية، وقد يتم التمويل من خلال أموال التبرعات التي تجمعها المؤسسات الخيرية التي لا يخضع نشاطها لرقابة حازمة من قبل مؤسسات الدولة[1].

ثالثاً /التمويل من خلال ممارسة أعمال إجرامية:

تعتمد المنظمات الإرهابية في تمويلها علي أموال ناتجة عن ممارسة بعض الأعمال الإجرامية مثل تجارة المخدرات والسلاح وعمليات الخطف وعمليات السطو المسلح على المؤسسات المالية والشركات وعادة ما ترتبط تلك الأموال فيما يسمى بعمليات غسيل الأموال التي تتضمن إخفاء مصادر الأموال غير النظيفة من خلال سلسة من عمليات التحويل والتعاملات المالية لتظهر في نهاية المطاف على أنها ربح لمشروعات مشروعة، ويقدر صندوق النقد الدولي أن حجم الأموال المغسولة سنوياً يتراوح بين **620 مليار دولار** و **6.1 تريليون دولار**، كما تُشير تقديرات الأمم المتحدة أنّ حجم الأموال المغسولة تُمثل **8%** من إجمالي الأموال المستخدمة في التجارة الدولية[2]. ويُمثل "**داعش**" أحد أهم التنظيمات الإرهابية، التي وفّر لنفسه عدة مصادر تمويلية ضخمة، الأمر الذي قذف الذعر والخوف في المجتمع الدولي وتوحده لهدم هذا المسخ الإرهابي، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان "**داعش**" يجلب ملايين الدولارات عمليات السطو المسلح، أبرزها استيلاؤه على البنك المركزي في الموصل بالعراق الذي وفر له عشرات الملايين من الدولارات، ناهيك عن الإتاوات والضرائب التي فرضها التنظيم على مواطني المناطق الجغرافية التي سيطر عليها، التي وفرت له ما يقرب من **8 ملايين دولار** سنوياً..

---

[1] **احمد سرور، "مال وفير، ما مصادر تمويل العمليات الإرهابية في الشرق الأوسط ؟"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، موقع: https://elbadil-pss.org، 2018/12/27**

[2] **المرجع نفسه.**

رابعاً/ تمويل عبر الأنشطة الإلكترونية:

نظرًا للتطور التكنولوجي واستغلاله من قبل التنظيمات الإرهابية في التجنيد والاستقطاب عبر وسـائل التواصـل الاجتماعي، دخل العالم الافتراضـي كواحد من أهم مصـادر التمويل للجماعات الإرهابية، ولأن تنظيم "**داعش**" كان التنظيم الأدهى والأذكى في استغلال الفضـاء الإلكتروني لتوسـيع نفوذه خارج سـوريا والعراق وتنفيذ عمليات الذئب المنفرد في العالم الغربي. فقد مثّل التنظيم خطورة كبرى لدى الأجهزة الأمنية ووكالات الاستخبارات في تنفيذ عملية إرهابية كاملة عبر الإنترنت. وقد يتجه الإرهاب في الوقت الحالي لتحقيق اكتفائه من التمويل عبر العالم الافتراضـي؛ الذي يسـتخدمه في التجنيد والاسـتقطاب والتبرعات، وبالرغم من التبرعات الدولية أو الخارجية للتنظيمات الإرهابية إلاّ أنّها لا تتسـم بالاسـتمرارية في ظل التشـديد الدولي على معاقبة الدولة الداعمة للإرهاب. فعلى سـبيل المثال كثف تنظيم "داعش" وجوده على شـبكات الإنترنت عقب هجمات التحالف الدولي له في سوريا والعراق.

وعليه فانّ الإنترنت يوفر للتنظيمات الإرهابية اسـتمرار دعايتهم نحو الخلافة المزعومة وما يصاحبه من مواصلة جلب التعاطف والتجنيد وبالتالي مواصلة تلاقي الدعم المالي. وتبرز المعطيات الحالية على السـاحة الدولية تحول العمليات الإرهابية نحو العالم السيبراني لتنفيذ العمليات وجمع التمويلات المالية[1].

[1] محمود رشدي، المرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: أهم المؤسسات والجمعيات المساهمة في تمويل الجماعات الإرهابية

استطاعت الإدارة الأمريكية تحقيق نجاحات مهمة في الكشف عن مؤسسات وجمعيات وأفراد كانوا ضالعين في عمليات تمويل الإرهاب. ومن أهم من تم الكشف عنهم ما يلي:

أولاً/ مؤسسة البركات (Al–Barakaat): وهي مؤسسة لإيداع ونقل وتحويل الأموال مقرها الصومال وتعمل على نطاق دولي في كل أنحاء العالم، وقد تأسست هذه المؤسسة بعد انهيار النظام في الصومال، وشارك "**أسامة بن لادن**" في تمويل تأسيسها، وكانت تديرها جمعية إسلامية أخرى تسمى جمعية "**Al–Itihaad Al–Islamiya**". وإلى جانب قيام مؤسسة البركات بأعمال التحويلات المالية في الخارج، فإنّ جزءاً مهماً من عمليات تمويل القاعدة وجمعية الإتحاد الإسلامية كان يتم من داخل "**البركات**". وقد فتحت المباحث الفيدرالية الأمريكية تحقيقات في أنشطة "**البركات**" وجمعية "**الاتحاد الإسلامية**" سنة **1999** اعتماداً على قانون الرقابة على الأصول الأجنبية في الولايات المتحدة، وبعد أحداث **11 سبتمبر** تمّ اقتحام مكاتب وفروع "**البركات**" في الولايات المتحدة وتجميد أصولها في الولايات المتحدة والعالم. وعلى الرغم من ذلك فإنّ التحقيقات في داخل الولايات المتحدة وخارجها لم تتوصل إلى أدلة قاطعة بشأن علاقة "**البركات**" بكل من تنظيم القاعدة أو جمعية "**الاتحاد الإسلامية**". واضطرت الولايات المتحدة إلى فك تجميد أصول البركات، وحصل أصحاب الإيداعات على حكم بإعادة الأصول واسترداد الأموال المجمدة[1].

---

[1] إبراهيم نور، "من القاعدة إلى داعش: الحرب على تمويل الإرهاب 1-2"، المركز العربي للبحوث والدراسات، موقع: http://www.acrseg.org، 2018/12/27.

ثانياً/ جمعيات خيرية إسـلامية في ولاية "إلينوي": رصـدت الإدارة الأمريكية جمعيتين تم الاشتباه في قيامهما بـــــــــ جمع تبرعات لصالح منظمات إرهابية، وهما مؤسسة "**الإغاثة العالمية**" **Global Relief"Foundation, Inc.** " ومؤسـسـة "**الإحسـان الدولية**" "**Benevolence International Foundation**"**(BIF)** ، كما وجهت السـلطات الأمريكية اتهامات إلى كل من المنظمتين بجمع وتقديم أموال في الولايات المتحدة لمسـاعدة تنظيم القاعدة وتنظيمات إرهابية أخرى. وبعد التحقيقات التي أجريت، لم تثبت تهمة تمويل الإرهاب على أي من المسـؤولين عن الجمعيتين، لكن بعضـهم تمت إدانته على خلفية اتهامات جنائية أخرى، إلى جانب رصـد مخالفات لقوانين الهجرة. لكن تجميد أصـول الجمعيتين والقبض على مسـؤولين فيهما أدّى في نهاية الأمر إلى توقف نشـاطهما. وفي أعقاب هذه القضـية أولت السـلطات المعنية بمكافحة الإرهاب مالياً اهتماماً أكبر باختراق المنظمات المشـتبه فيها، واتخاذ إجراءات لتعطيل وعرقلة عملها.

ثالثاً/ مؤسسة الحرمين الإسلامية السعودية: وهي مؤسسة خيرية إسلامية تهتم بنشر الإسـلام، وتعمل في أكثر من **50** دولة، وتحصـل على مسـاندة من الأفراد ومن المؤسسات ومن الحكومة السعودية، وتقدر ميزانيتها السنوية بما يتراوح بين **50 مليوناً** إلى **80 مليون دولار**. وذكر تقرير اللجنة الأمريكية المكلفة بالتحقيق في **أحداث 11 سـبتمبر** أن اثنين على الأقل من المسـؤولين في الحكومة السـعودية تقلدوا مناصـب استشـارية في مؤسسة الحرمين قبل أحداث **11 سبتمبر**. وقد احتلت مؤسسة الحرمين الإسـلامية حيزاً مهماً من الاتصـالات بين الولايات المتحدة والسـعودية بشـأن محاربة تمويل الإرهاب منذ سـنة **1998**. وقد تم على مدار الفترة حتى **جوان 2004** اتخاذ العديد من الإجراءات التي تضمنت غلق فروع تلك المؤسسة في العديد من دول العالم



بما في ذلك فرع الصـــومال وفرع البوســنة، ثم تجميد كل أصـــول المؤســـســـة ووقف أنشـطتها، وتغيير قانون المؤسـسـات الخيرية في السـعودية من أجل ضـمان عدم تورط الجمعيات الخيرية الإسـلامية في تمويل أنشـطة إرهابية. وقد تضـمنت المعلومات التي قدمتها الإدارة الأمريكية إلى السلطات السعودية قائمة بأسماء **20** شخصاً من مسؤولي مؤســســة الحرمين تم رصــدهم يشــاركون مباشــرة في اجتماعات لتنظيم القاعدة. وعلى الرغم من الإجراءات التي قامت بها الحكومة الســـعودية أو تعدت القيام بها، فإن الأشخاص الضالعين في أنشطة المؤسسة، ظلوا خاضعين للرقابة من جانب السلطات الأمريكية المعنية بمكافحة الإرهاب[1].

وعليه تعتمد الجماعات الإرهابية ذات الفكر المتطرف دائماً على مصـــادر للتمويل من عناصـر تؤمن بفكرهم وتتعاطف معهم من منظمات وجمعيات ومؤسّـسـات لها مصـالح خاصـة في تشجيع الإرهاب والفوضـى في دولة ما لتحقيق أهداف سياسية وتمكينها من السّيطرة على مجتمع ما.

إلى جانب ما تعمد إليه دول أخرى لإضـعاف خصـمها بتمويل الجماعات الإرهابية في الدول المعادية لها أو تلك التي يُمثل اســـتقرارها وقوّتها خطراً على أهدافها الإقليمية أو الدولية.

من ذلك، قامت الولايات المتحدة الأمريكية في الســبعينيّات بتمويل وتدريب الجماعات الجهادية المتطرفة إسـلامياً في أفغانســتان لاســتنزاف الاتحاد الســوفياتي خلال حقبة الحرب الباردة، ومن هنا ننطلق من أنّ الإرهاب هو صــناعة أمريكية وان ما يجري في

---

[1] المرجع نفسه.

سوريا وتناقض المواقف الأمريكية في الأزمة السورية يكشف عن عمق التورط الأمريكي في هذه الصناعة وأنّ ما يجري هو إدارة أمريكية للإرهاب وليس ضده[1].

وعلى هذا الأســـاس فانّ صـــناعة الولايات المتحدة الأمريكية للإرهاب وإدارتها للحرب ضـــده قادتها إلى أن تُحدد أفضـــل الســـاحات للنشـــاطات الإرهابية، ويبدو أنّ المنطقة العربية اســـتحوذت على الاهتمام الأكبر في هذا الجانب لاســـيما بعد تصـــاعد حركات التغيير الشـــعبية ورغبة الإدارة الأمريكية في إدارة عملية التغيير لصـــالحها[2]. وعليه فقد كان اختيار الإرهاب العدو الغامض القابل للتشـكيل حسـب الحاجة قد خرج من مطابخ المخابرات الأمريكية ودهاليزها ووضع العالم كله أمام خطر داهم بعد أن فقدت الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على ما صنعته بأيديها.

النتائـج:

_تعد مرحلة تمويل التنظيم الإرهابي من أهم المراحل، لإنشـــــاء أو تنظيم الجماعات الإرهابية، فالتمويل يشمل كل فعل يقوم به الفرد، بأي وسيلة سواء كانت مباشرة أو غير مباشـــرة، وبشـــكل غير مشـــروع وبإرادة الفاعل، من خلال تقديم أو جمع الأموال بنية استخدامها جزئياً أو كلياً من اجل ارتكاب الجرام الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية.

_ تتعد أســـاليب تمويل الجماعات الإرهابية ما بين التمويل المباشـــر عن طريق بعض الدول والتمويل المباشر من خلال أفراد أو جماعات والتمويل من خلال ممارسة أعمال إجرامية، إضافة إلى التمويل الذي يكون عبر الأنشطة الإلكترونية.

[1] كوثر عباس الربيعي، "الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب: التناقض في مواجهة الأزمة السـورية"، مجلة دراسات دولية، ع 64-65، ص 37.
[2] المرجع نفسه، ص 44



التمويل أو الإنفاق العسكري لدى الجماعات الإرهابية

_ تعتمد الجماعات الإرهابية ذات الفكر المتطرف دائماً على مصـــــادر للتمويل من عناصــــر تؤمن بفكرهم وتتعاطف معهم من منظمات وجمعيات ومؤسّـــســـــات خيرية إسـلامية تهتم بنشر الإسـلام، ولها مصـالح خاصـة في تشـجيع الإرهاب والفوضـى في دولة ما لتحقيق أهداف سياسية وتمكينها من السّيطرة على مجتمع ما.

_ الإرهاب هو صــناعة أمريكية أين قامت الولايات المتحدة الأمريكية في السـبعينيّات بتمويل وتدريب الجماعات الجهادية المتطرفة إسـلاميا في أفغانستان لاستنزاف الاتحاد السـوفياتي خلال حقبة الحرب الباردة، وعليه فانّ ما يحدث في ســوريا اليوم وتناقض المواقف الأمريكية في الأزمة الســورية يكشـــف عن عمق التورط الأمريكي في هذه الصناعة وان ما يجري هو إدارة أمريكية للإرهاب وليس ضده.

خلاصة:

من غير الممكن الحديث عن الجريمة الإرهابية دون استحضـار أهم نقطة ترتكز عليها في ميلادها ألا وهي عنصــــر التمويل والتكفل المالي، لأن التنظيمات الإرهابية تستمد قوتها بالدرجة الأولى من مصادر تمويلها فمتى تنوعت وتعددت مصادر التمويل اشـتدت خطورة المنظمات الإرهابية والجرائم التي ترتكبها، وأنّ الذين يقومون بأنشـطة داعمة للإرهاب هم إرهابيون لا يختلفون كثيراً عن أولئك الذين ينفذون العمليات الإرهابية. والولايات المتحدة الأمريكية واحدة منهم وقد كانت الأزمة الســـورية احد أهم المنطلقات التي كشفت التناقض في السلوك الأمريكي اتجاه الإرهاب.

المراجع:

1_ عادل حسن علي السيد، "**تمويل الإرهاب (المصادر–الأساليب)**"، 2012.

2_ كروشـــــي فريدة، بوحنية قوي، "**دور الجزائر الدولي والإقليمي في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية من مدخل تجريم دفع الفدية**"، مجلة دفاتر السـياسـة والقانون، ع 16، 2017.

3_ محمود رشـدي، ""**العالم السـيبيراني" ...وسـيلة التنظيمات الإرهابية لجمع المال وتنفيذ العمليات**"، المرجع دراسـات وأبحاث اسـتشـرافية حول العالم الإسـلامي الحركي موقع: http://www.almarjie-paris.com، 2018/12/27.

4_ احمد سرور، "**مال وفير، ما مصادر تمويل العمليات الإرهابية في الشرق الأوسط ؟**"، مركز البديل للتخطيط والدراسـات الإسـتراتيجية، موقع: https://elbadil-pss.org، 2018/12/27

5_ إبراهيم نور، "**من القاعدة إلى داعش: الحرب على تمويل الإرهاب 1-2**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، موقع: http://www.acrseg.org، 2018/12/27

6_ كوثر عباس الربيعي، "**الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب: التناقض في مواجهة الأزمة السورية**"، مجلة دراسات دولية، ع 64-65، ص 37.



تداعيات الانفاق العسكري على الديمقراطية (مقاربة تحليلية)

الباحث: م. د. علي جاسم محمد التميمي

أهمية الموضوع:

تكمن اهمية البحث في حساسية الموضوع المتناول وذلك في ظل تنامي مستويات الانفاق العسكري العالمي وأثر ذلك على التنمية بصورة عامة وعلى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي خاصة في غياب الدور الايجابي لعمليات الانفاق العسكري والابتعاد عن امكانية وضع قوانين دولية رادعة للحد من مستويات الانفاق العسكري لذا لابد من العمل على مقرطة الانظمة السياسية التي سوف تكون العامل المهم للحد من تزايد معدلات الانفاق العسكري.

الفرضيات:

1ـالانفاق العسكري لا يؤدي الى حدوث اي نمو اقتصادي

2. انتشار الديمقراطية عامل مهم للحد من تزايد الانفاق العسكري.

3ـــ الانظمة الديمقراطية اقل توجها الى الانفاق العسكري من الانظمة غير الديمقراطية.

4ـ الاستقرار السياسي واحقاق السلام من اهم نتائج الديمقراطية ومن الدوافع المؤثرة في خفض عمليات سباق التسلح.

5ـــ الانظمة الديمقراطية محبة للسلام وتسعى لحل الخلافات بينها بالطرق السلمية بعيدة عن لغة الحرب لذلك اقل انفاقا عسكريا من غيرها

الأهداف:

دراسة طبيعة العلاقة الجدلية بين الانفاق العسكري والديمقراطية والتوصل الى حقيقة العلاقة والربط بينهما والتعرف الى مفهوم الانفاق العسكري ومحدداته واثاره على النظام السياسي واثار النظام السياسي علية وأثر الديمقراطية على الانفاق العسكري زيادتا أو نقصانا.



المنهجية:

تتطلب الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي وفي خضم ذلك سوف يتم التطرق لعدة موضوعات ذات ارتباط وثيق بعمليات الانفاق العسكري وأثره على الديمقراطية.

مشكلة الدراسة:

1ـ تتصف بيانات الانفاق العسكري بشكل عام بنوع من السرية على اعتبار كشفها يعد تهديدا للأمن القومي للدولة فبعض البيانات عبارة عن تقديرات صادرة عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام.

2ـ الانفاق العسكري وأثره على الديمقراطية من الموضوعات التي لم تلق القدر المناسب من البحث العلمي خاصة في الكتب والمراجع العربية ولهذا واجه الباحث صعوبة لقلة المراجع التي تناولت الموضوع.



تسـعى الدول في سـبيل حماية امنها ودرء التهديدات التي تواجهها الى تدعيم قدراتها العسـكرية والامنية وتحقيق ما يسـمى بالأمن العسـكري الذي يعد من أكثر عناصـر الامن فاعلية وتأثيراً وان ضـعفهُ ينعكس بشـكل مباشـر على امن الدولة ويعرضـها الى الاخطار العنيفة التي قد تؤدي بها الى حد الانهيار والزوال حيث ان الدولة التي تمتلك قوة عسـكرية تخلق قناعة لدى مواطنيها بقدرتها على حفظ الامن والنظام وتحقيق مصالح الدول وتنفيذ سياستها الداخلية والخارجية.

اذ تسـمى الدول التي تبني اسـتراتيجيات متنوعة لإنجاز ما تصـبو اليه من اهداف ومصـالح تتوزع على مسـتويات متدرجة في أهميتها ومن اهم هذه الاسـتراتيجيات زيادة الانفاق العسـكري في كثير من دول العالم والانفاق العسـكري عبارة عن التكلفة المالية التي يتكبدها البلد عن نشاطه العسكري من اجل تحقيق القوة العسـكرية التي تعد من اهم رموز الدولة في وقت هيمنت النظرية الواقعية على العلاقات الدولية في الخمسينات من القرن المنصرم التي تركز على القدرات العسكرية ومركز الدولة في توزيع القوة وان القوة العسكرية عنصـر اساسي في حياة الدولة اما القوة الاقتصـادية فهي احدى ادوات القوة السياسية وهي متحدة في الارادة العسكرية التي تستخدم لكسب القوة والتأثير الخارجي لكن انتشـار الديمقراطيات في العالم بعد الحرب الباردة قد اوجدت توجه عام الى التقليل من الانفاق العسـكري والرغبة في اقامة سلام دائم في العالم بعد ان ادى سباق التسلح في نشوء حربين عالميتين وحرب باردة خسرت فيها البشرية الكثير الكثير لذا كان هناك توجه نزعه السلاح وتخفيض الانفاق العسكرية وهذا ما اكد عليه ميثاق الامم المتحدة.

لذا سوف نقسم البحث الى محورين الذي يخص الانفاق العسكري وأثره على الديمقراطية نناقش في **المحور الاول: -توضيح** مفهوم الانفاق العسكري – والانفاق العسكري في الدول العشرة المتصدرة عالمياً.

اما المحور الثاني: -سنتناول فيه الانفاق العسكرية وعلاقته بالديمقراطية.

Introduction:

States seek to protect their security and to prevent the threats they face to strengthen their military and security capabilities and achieve the so-called military security, which is one of the most effective and influential security elements and its weakness is directly reflected on the security of the state and expose them to the violent dangers that may lead to the collapse and disappearance, A state that has a military force creates a conviction among its citizens of its ability to maintain security and order and to achieve the interests of States and implement its domestic and foreign policy.

The most important of these strategies is the increase in military spending in many countries of the world. The military expenditure is the financial cost incurred by the country from its military activity in order to achieve the military strength that is achieved. Is one of the most important symbols of the state at a time dominated by the theory of realism on international relations in the fifties of the last century, which focuses on military capabilities and the status of the state in the distribution of power and military strength is a key element in the life of the state economic strength is one of the tools of force But the spread of democracies in the world after the Cold War has created a general tendency to reduce military spending and the desire to establish lasting peace in the world after the arms race led to two world wars and a cold war in which humanity lost. So much so there has been a trend of disarmament and reduction of military spending, which is confirmed by the Charter of the United Nations.

So we will divide the research into two axes, which relate to military spending and its impact on democracy. We discuss the first axis: - Explain the concept of military spending - and military spending in the top ten countries in the world.

The second axis: - We will discuss the military spending and its relationship to democracy.



مفهوم الانفاق العسكري:

ثمة عدة تعريفات مختلفة لمفهوم الانفاق العسكري بعضـها يتناوله من منظور ضيق حيث يختصره بتلك (الموارد المكرسة للدفاع في الموازنة العامة للدولة او ذلك الجزء من الانفاق العام للدولة تقوم به من اجل الدفاع عن نفسـها في حالة تعرضـها لخطر خارجي او لمواجهة خطر واقع عليها فعلا او لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق اهداف توسـعية[1]. بحيث ان هذا التعريف لا يأخذ بالحسـبان مختلف اوجه الانفاق المرتبط بالأغراض العسكرية على الانفاق الوارد في الموازنة العامة للدولة.

وهناك من يتناوله من منظور اوسع فيعتبر **الانفاق العسكري** هو الذي يضـم كلا من البنود التالية[2].

1-النفقات الكلية لوزارة الدفاع للأغراض العسكرية.

2-النفقات التي تدعم بشـكل مباشـر البرامج الدفاعية بصـرف النظر عن الادارة التي تقوم بها.

3-نفقات البرامج الاخرى المبررة باسم حماية الامن القومي.

4-المدفوعات الناتجة عن الحروب السابقة او البرامج العسكرية السابقة.

ومن اهم التعريفات التي تندرج تحت هذا المنظور: -

تعريف تقرير التنمية البشرية الذي يعرف الانفاق العسكري على انه عبارة عن (نفقات وزارة الدفاع وغيرها من الوزارات على قضـايا تجنيد العسـكريين وتدريبهم فضـلا عن بناء وشراء اللوازم والمعدات العسكرية كما يشمل هذا البند ايضا لمساعدات العسكرية في نفقات الدولة المانحة[3].

---

(1) علي مازن، تأثير الانفاق العسكري على التنمية، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة قاصدي-مرباح ورقلة، الجزائر، 2016، ص3.

(2)نفس المصدر، ص4.

(3) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة، 2004، ص40.

تعريف حلف الشمال الاطلسي حيث يعرف الانفاق العسكري بانه (نفقات وزارة الدفاع والوزارات الاخرى ذات العلاقة بالنواحي العسكرية بما في ذلك التجنيد والتدريب والتشييد وشراء اللوازم والمعدات العسكرية كما يشمل هذا البند ايضا المساعدات العسكرية في نفقات الدولة المانحة[4].

وفي حقيقة الامر لا يوجد تعريف محدد للأنفاق العسكري لما يصاحبه هذا المفهوم من تعدد في الآراء ووجهات النظر هنا ذكرنا اهم التعاريف التي صيغه لمفهوم الانفاق العسكرية واضيف لها التعريف الصادر في الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي لعام 2008.

يعرف الانفاق العسكري على انه يتضمن الانفاق على الجهات الفاعلة والنشاطات التالية[5]:-

1-القوات المسلحة بما فيها قوات حفظ السلام.

2-وزارة الدفاع وهيئات حكومية اخرى مشتركة في مشاريع دفاعية.

3-القوات العسكرية عندما يحسب على انها مدربة ومجهزة لعمليات عسكرية.

4-النشاطات العسكرية في القضاء وهو يشمل الانفاق الجاري والرأسمالي على:

أ- الافراد العسكريين والمدنيين بما في ذلك رواتب تقاعد العسكريين والخدمات الاجتماعية للأفراد.

ب- العمليات والصيانة.

ت- المشتريات.

ث- البحث والتطوير العسكريين.

ج- المساعدة العسكرية (في الانفاق العسكري للدولة المانحة).

---

(4) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة، 2008، ص353.

(5) معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPR)، ص389، الموقع الرسمي.

يعتبر الانفاق العسكري من المؤشرات الرئيسية التي تعكس الواقع الحقيقي للقوة العســـكرية والاقتصـــادية للدولة، وللتعبير عن الانفاق العســـكري هنالك العديد من المؤشرات لقياسه ولها مسميات عدة منها عبء التسليح وفي اخرى العبء العسكري او العبء الدفاعي.

اما مقاييس الانفاق العسكري فلها صوره عدة اهمها[6]:-

1-الانفاق العسكري كنسبة من اجمالي الناتج المحلي (GDP)

2-الانفاق العسكري كنسبة من اجمالي الموازنة الحكومية.

3-الانفاق العسكري كنسبة من الدخل القومي.

4-نصيب الفرد المدني من الانفاق العسكري.

5-نصيب الفرد العسكري من الانفاق العسكري.

الانفاق العسكري العالمي واسبابه

بات سـباق التسـلح سـمه عامة لمعظم دول العالم، وتأثير الانفاق العسـكري العالمي بالعديد من المتغيرات والمجريات الدولية وهذا انعكس على مدى اسهامه في احقاق الامن المنشـود بكافه اشـكاله بالإضـافة الى درجة اسـهامه في تحفيز النمو الاقتصـــادي فتلك المتغيرات كانت ســـببا هاما في رفع او خفض حجم الانفاق العســـكري ومن الملاحظ ان بعد انتهاء موجه الحرب العالمية الثانية بات الانفاق العسـكري يتصـاعد بشـكل كبير جعل من المفكرين ينصـبون في اهتمامهم على ضـــرورة فهم المغذى جراء تلك الزيادة في حجم الانفاق العســـكري العالمي وما يصـاحبه من عبء اقتصـادي واجتماعي ومدى تأثير ذلك على اقتصـاديات الدول عامة والنامية منها على وجه الخصـوص ويخضـع الانفاق العسكري لترتيب اولويات الدولة ذاتها سـواء لتحقيق الاهداف الاقتصـادية او الاجتماعية او العسـكرية. يوجه

---

(6) مي محمد احمد زيادة، جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على اسرائيل-الدول العربية-ماجستير منشورة، جامعة الازهر-غزة، 2014، ص38.

الاهتمام الاكبر اليوم لمحاولة معرفة الاثر الذي تحدثه الزيادة في حجم الانفاق العسكري وما قد يحدثه من دور في تحقيق النمو الاقتصادي او لبطء لعملية النمو الاقتصادي[7].

كما يوضح ادناه: -

1- المتطلبات الامنية: -وهي حالة تعكس الاخطار الداخلية والخارجية التي قد تتعرض لها دولة ما ولمواجهة تلك المتطلبات لابد من العمل على زيادة الانفاق العسكري لتلك الدولة وتعظيم قوتها العسكرية التي باتت القوة العسكرية ضرورة حتمية لضمان امن الدولة[8].

2- الانتقال من مفهوم الدفاع لمفهوم الردع: -فتعزيز القوة العسكرية يعد من أكثر الوسائل فعالية في احباط وردع العدو فالحرب الباردة غرزت هذا المبدأ حيث ان التحالفات السياسية والاقتصادية مع قطبي الصراع (الاتحاد السوفيتي سابقا، الولايات المتحدة الامريكية) جعلت من معظم دول العالم تتسابق فيها بينها لتعزيز قدراتها العسكرية[9].

3- الاستثمار والانفاق العسكري

يشكل الانفاق العسكري في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية دفعة قوية في رفع معدلات النمو الاقتصادي وجاء ذلك في ظل انخفاض حجم الانفاق الحكومي حيث عزز الانفاق العسكري من القوة الشرائية عبر تحفيز الصناعات ذات التكنولوجيا العالية وتحفيز الطلب على السلع والخدمات يؤدي الى زيادة الانتاجية

---

(7) مي محمد احمد زيادة، مصدر سابق الذكر، ص104.

(8) عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز-الانفاق العسكري في الوطن العربي، (1970-1990)، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، 1993، ص108.

(9) على خازن، مصدر سبق ذكره، ص98.

لمواجهة الطلب وتشغيل المزيد من العمالة المعطلة. لكن هذه الفكرة لم تدم طويلا في ظل ارتفاع حجم الانفاق الحكومي[10].

وهذا ما عملت عليه الولايات المتحدة الامريكية ايان الحرب العالمية الثانية وما اطلق عليه الرئيس الامريكي آنذاك روزفلت (بالترســـانة الديمقراطية) والتي تعني ان المصـــانع ســتزود القوات الامريكية بكل ما تحتاجه وســتزود القوات الحليفة بكميات كبيرة من الاسلحة والمعدات اللازمة اذ لم يقتصر الامر على القوات الامريكية بل تم تزويد القوات الحليفة بأفضل الاسلحة في ذلك العصر وكذلك القيمة الدولاريه للأسلحة التي منحت للقوات الحليفة كانت تكفي لتسـليح نحو(588) فرقة مشـــاة وقد اســتلزم الحفاظ على هذا لمســـتوى من القدرة الانتاجية علاوة على ذلك ان عدد القوات المســـلحة قد ازداد الى قوة تشـــغيلية قوامها 7.7 ملايين رجل ، كانت ادوارهم في التشغيل والصيانة للأسلحة[11].

تطور الانفاق العسكري العالمي

يعد الانفاق العســكري لدولة ما عبارة عن الموارد المالية المخصـــصـــة للقوة الدفاعية للحفاظ على وجودها وضــــمان قدرتها على مواجهة أي خطر يهدد امنها وتعكس ميزانية قوات الدفاع مدى ادراك الدولة لأهمية الانفاق الدفاعي لاحتلال الامن المرجو كما انها تعطي مؤشرات حول حجم الانفاق العسكري المتدافع لسنوات القادمة وتعكس الميزانية العسـكرية قدرة الدولة على تمويل الانشـطة الحربية المختلفة بالإضــافة الى انها تعكس واقع الاقتصــاد وما عليه من التزامات عسـكرية كانت او مدنية بمختلف الحال من دولة الى اخرى في تركيبة وطبيعة ما هو مخصـــص من موارد لصالح القطاع العسكري ويأتي هذا الاختلاف بسبب اختلاف تطبيق تلك الدول

(10) مي محمد احمد زيادة، مصدر سبق ذكره، ص99.

(11) جون ستون، الاستراتيجية العسكرية (سياسة واسلوب الحرب، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، دراسات مترجمة (70) 2014، ص95.

بين دولة نامية واخرى متقدمة وما بين دولة غنية واخرى فقيرة والصـــــراعات الدائرة في العالم كانت سـببا هاما في دفع عمليات سـباق التسـلح وزيادة الانفاق العسـكري واهم تلك الاحداث الذي شــــهد العالم زيادة في الانفاق العســـكري أعقاب هجمات الحادي عشـــر من ســـبتمبر من عام 2001 ابتداءا من (1044) ترليون دولار عام 2001 وصـولا الى (1630) ترليون دولار لعام (2010) وجاءت الزيادة بالتوافق مع الاحداث الدولية ومنها الحرب على افغانستان والعراق.[12]

وشـكل الانفاق العسـكري العالمي في عام 2009 علامة فارقة كما كان عليه في العام الذي سبقته فاستنادا لمؤشرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام لعام 2009 فان حجم الانفاق العســـكري العالمي بلغ حوالي (1،531) تريليون دولار (وفقا لقيمة الدولار لعام 2008) وزيادة قدرها 49% عن عام 2000 ويشـكل الانفاق العسـكري العالمي لعام 2009 نســـبة 2،7% من اجمالي الدخل القومي العالمي (GDP) اما عام 2012 فقد بلغ الانفاق العســـكري العالمي (1،753) ترليون دولار[13]. الذي تجاوز نسـبة الانفاق العسـكري لعام 2010 الذي بلغ (1،63) ترليون دولار بعد ذلك تدرج في الانخفاض نتيجة لانتشـــار الديمقراطية في العالم واعتماد اســـتراتيجية القوة الناعمة والذكية في السياسة الخارجية لكثير من الدول العظمى في العالم لكن نلاحظ هناك ارتفاع جديد في حجم الانفاق العسكري العالمي لعام 2018 الى مستوى جديد منذ الحرب الباردة وتشـــير التقديرات الى انه في ظل تعزيز الولايات المتحدة لانفاق العســـكري في ادارة ترامب ســـيزيد اجمالي الانفاق العالمي في عام 2018 بنســـبة 3،3% مقارنة بعام 2017 ليبلغ 1،67 ترليون دولار امريكي[14].

---

(12) مي محمد احمد زيادة، مصدر سبق ذكره، ص99.

(13) المصدر نفسه، ص104.

(14) صحيفة (ديلي تلغراف) البريطانية 18 كانون الاول، 2018.

جدول(1) بالدول العشـــرة الاولى في العالم الاكثر إنفاقا عســـكرياً بثلاثة اعوام 2015-2016-2017 والتغير في نســـب الانفاق الحكومي الناتج المحلي لكل دولة ونسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي.

اسم الدول	2015	2016	2017
1- الولايات المتحدة الامريكية	%3،3	%3،2	%3،1
2- الصين	%1،9	%1،9	%1،9
3- المملكة المتحدة	%1،9	%1،8	%1،8
4- الهند	%2،4	%2،5	%2،5
5- روسيا	%4،9	%5،5	%4،3
6- السعودية	%9،1	%9،9	%10،3
7- فرنسا	%1،4	%2،3	%2،3
8- اليابان	%1،5	%0،9	%0،9
9- المانيا	%1،4	%1،2	%1،2
10- البرازيل	%1،4	%1،3	%1،4

الجدول من عمل الباحث مع الاستعانة بالمصدر[15]

جدول رقم (2) يوضـح نسـبة الانفاق العســكري لدول العشـرة دول في العالم[16] ونسبة الزيادة في الانفاق للأعوام 2015-2016-2017

(15) معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، الكتاب السفوي (الاسلحة وينتزع الاسلحة والامن الدولي) البنك الدولي الموقع. hhbps: \\ data. Albankaldawli.org
الانفاق العسكري من اجمالي الناتج المعلى.

(1) hhbps: \\ data. Albankaldawli.org

اسم الدول	2015	2016	2017
1- الولايات المتحدة الامريكية	605،62	617،10	617،1 مليار دولار
2- الصين	181،97	192،84	145 مليار دولار
3- المملكة المتحدة	61،89	62،63	51،5 مليار دولار
4- الهند	46،64	50،67	38 مليار دولار
5- روسيا	51،49	49،15	60،4 مليار دولار
6- السعودية	47،61	45،87	56،7 مليار دولار
7- فرنسا	44،92	45،38	40 مليار دولار
8- اليابان	42,19	41،68	41 مليار دولار
9- المانيا	34،84	35،83	40،2 مليار دولار
10- البرازيل	31،5	23،7	34،7 مليار دولار

الجدول من عمل الباحث مع الاستعانة بالموقع(1)

إثر الانفاق العسكري على الديمقراطية

قبل الولوج في العلاقة التي تربط الانفاق العســكري مع الديمقراطية وان زيادة الانفاق العسكري تؤدي الى سباق التسلح وانتشار الصراع ونشوب الحروب وانحسار

---

(2) سامر مؤيد عبد اللطيف وحميد حسين كاظم الشمري، عسكرة المجتمع وأثرها في البناء الديمقراطي، المجلة السياسية والدولية، السنة التاسعة، العددان (33-34)، 2017، كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية.

الديمقراطية وان زيادة اعداد الدول الديمقراطية يؤدي بالنتيجة الى انحسار الحروب وبدوره الى انخفاض الانفاق العسكري والذي سوف نبينه في هذا المحور قبل كل ذلك يمكن القول ان الحرب لا تعني اتساع رقعه الحوار بل تعني الامتناع عن الحوار وعندما يقوم نظام عالمي او نظام ايديولوجي خاص من دون ان يكون مفيدا لأي نوع من الانسان ويتم الدفاع عنه باعتبار نظاما مثاليا فانه يتحول الى نظام من متأكل امام الوضع الموجود ويقاوم أي محاولة للتغير والتحديث ومثل هذه الانظمة تكون اكثر دكتاتورية وتمتاز بزيادة نسبة انفاقها العسكري وانحسار مؤسساتها الديمقراطية(17). فقد افقدت الحرب العالمية الاولى مصداقية الخطابات المؤيدة للحرب على الرغم من انه تم احياؤها بنجاح من قبل الحركات الفاشية في ايطاليا والنازية في المانيا كما واصلت ازدهارها في اليابان وقد احتاج الامر الى حرب عالمية ثانية للقضاء على تلك الدعوات وفي عالم اليوم نادرا ما يتحدث حتى اشد السياسيين التزاما بالنهج المحافظ والقومي عن الحرب باعتبارها أي شيء سوى تجربة مكلفة ومروعة وملاذ اخير للدفاع عن المصالح الوطنية تثبت الاستثناءات القليلة صحة القاعدة ففي ذروة ازمة الصواريخ الكوبية يحث –فيريل كاسترو. (نظرا الى شعوره بالذعر) برقة الى خروتشوف–لحثه على شن ضربة نووية استباقية ضد الولايات المتحدة الامريكية(18).

اصيب خرو تشوف بالرعب وصار أكثر تصميما للتوصل الى تسوية سريعة مع كيندي (رئيس الادارة الامريكية آنذاك) وعلى الرغم من ذلك فلم تنجح المشاعر المناهضة للحرب في التخلص من الحرب كمؤسسة وعلى الرغم من وقوع عدد اقل بكثير من الحروب في حقبة ما بعد عام 1945 فقد نشبت حروب بالفعل ومنها من

---

(17) حميد مولانا، الاسلام وازمات العالم المعاصر، شركت انتشارات علمي وفرهنكي الطبعة الثالثة، ترجمة الى العربية، علاء رضاني، 2013، ص165.

(18) ريتشارد نيدليبو، لماذا اتحارب الأمم؟ (دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، ترجمة: ـد.ايهاب عبد الرحيم علي، عالم المعرفة، تصدر من المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2013، ص165.

بدأتها بلدان تتسم بالديمقراطية ومشاعر المناهضة للحرب (مثل الولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص)[19]. لكن الاسباب قد تكون خاصة بالولايات المتحدة الامريكية تجعلها استثناء على القاعدة رغم انها تعد من اهم الانظمة الديمقراطية بالعالم الا انها تعمل للهيمنة العالمية والقيادة والتفرد التي من اجلها خاضت الكثير من الحروب لتوسيع نفوذها والوصول الى مبتغاها.

اما اليوم يؤكد العلماء اللذين يغلبون القوى المادية على الاثار المدمرة للحرب الحديثة وعلى الالتزام بتجنب الحرب الذي نجم عن تلك الاثار ويشيروا الى الصعوبة المتزايدة لإدامة عمليات الغزو وكذلك صعوبة الاستقلال الاقتصادي للأقاليم المقهورة عندما يتم ذلك.

يرجع البعض مثل (جون مويلر) هذا التحول في الرأي الى كابوس الحرب العالمية الاولى الذي عززته تجربة أكثر بشاعة وفي الحرب العالمية الثانية، من جانبهم يعزو الليبراليون التغيرات في مواقف الجماهير الى ظهور الدول التجارية وتزايد الاعتمادية المتبادلة بين الاقتصاديات المتقدمة، ويؤكد الليبراليون اخرون اهمية ظهور الانظمة الديمقراطية وانتشارها وما يسمى بالسلام الديمقراطي الذي جمع توجه احلال السلام ونبذ الحرب.

ولقد وجهت الانتباه الى اهمية دور المكانة كسبب للحرب وكيف ادت المفاهيم المتغيرة للمكانة الى انخفاض في الحرب وبدوره الى الانفاق العسكري[20].

لذا ممكن ان نستشهد به نظرية السلام الديمقراطي التي تعطينا تصور واضح عن العلاقة بين الديمقراطية والحرب والانفاق العسكري.

نظرية السلام الديمقراطي

---

(19) ريتشارد نيد ليبو، مصدر سبق ذكره، ص166.
(20) المصدر نفسه، ص248.

ظهر بعد الحرب البـاردة مفهوم الليبراليـة الجمهوريـة التي اكـدت على ان الديمقراطيات الليبرالية سلمية وأكثر طاعة للقانون، اذ انه من غير الممكن ان تحارب بعض الدول الديمقراطية بعضها. لذلك يطلق عليها نظرية السلام الديمقراطـــــــــي (Democratic theory peace).

ويرجع أصل النظرية الى الفيلسوف الالماني (إيمانويل كأنط) الذي وضع هذا التصـور قبل قرنين من الزمن في كتابه (السـلام الدائم) حيث طالب بوضـع دسـتور عالمي يضمن السلام بين الامم وبأنشاء فدرالية ذات حكومة مركزية تجمع بين الدول الحرة لتحقيق السلم العالمي وتطبيق القانون الدولي[21].

وفي تســعينات القرن العشــرين كان الســلام الديمقراطي موضــع جدل في الاوسـاط الاكاديمية والسـياسـية غير ان هذا المفهوم أصـبح أكثر اسـنادا بزيادة عدد الدول الديمقراطية وكثير من الدراســات المســتندة الى معطيات وتحليلات احصــائية متنوعة اظهرت نتائج تدعم نظرية السـلام الديمقراطي اذ توصـل (بابسـت Babst) في دراسـة له عام 1972 الى الاستنتاج بانه لم تندلع حرب بين الدول المستقلة التي لها حكومات منتخبة بين (1789-1941) وفي دراسة اخرى لـ (روميل Rummel) تحت عنوان (فهم الصراع والحرب) في عام 1979 استنتج ان النظم الديمقراطية تنبذ العنف بشكل متبادل وفي دراسـة مسحية لـــــ (14) دراسـة علمية قدمت بين عامين (1975-1996) ركزت على العلاقة بين الديمقراطية والســلام ظهر ان الديمقراطية المسـبب الاسـاسـي للسـلام والبحوث الاحدث وجدت بأن الديمقراطيات شـهدت حربا اهلية اقل ايضا من غيرها او ما يطلق عليها الصراعات العسكرية داخل الدولة.

وبناءا على معلومات المؤســســة Freedom House وصــل عدد الدول الديمقراطية-الليبرالية في عام 1991 الى 76 دولة من أصـل 165 دولة تم رصـدها

---

(21) محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية (من صراع الحضارات الى أنسنه الحضارة والثقافة والسلام)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، 2006، ص54.



وهناك (36) دولة اخرى يمكن القول انها تمر بمراحل انتقالية متفاوته نحو النظام الديمقراطي[22].

ويشدد دعاة نظرية السلام الديمقراطي على قضايا الحرب والسلام بمنظومة الحكم في بلد ما وطبيعة نظامه السياسي وصيغة وتوجهاته وعلى اساس ان مواطني الليبرالية يؤمنون بشـــرعية النظم الديمقراطية الاخرى لأنها تمثل مجتمعها ويرون ان الدول الليبرالية هي دول يحكمها التمثيل الديمقراطي وحقوق الاقتصـــاد والملكية الخاصة والحصانة الدستورية والحقوق السياسية وهذه المعايير تجعلها ابعد ما تكون عن فكرة شـن حرب او دخول حرب مع دول اخرى فالنظرية الليبرالية نظرية سـلمية تعتمد على حل الصـــراعات ســلميا وتعتمد على الحجة والاقناع وعدم اللجوء الى العنف والارهاب والقوة وان الممثل الرئيسـي هم الافراد والمؤسـسـات فالفرد هو القيمة العليا والهدف النهائي والدولة ليست سوى وسيلة لتأمين حقوق الافراد والموازنة بينها وبالتالي فالأفراد في الدول الديمقراطية لا يميلون الى الحروب [23].

يقول كارل جيرثمان:- (من المسـلمات ان أي مجتمع منظم تنظيما ديمقراطيا يسود الاسلوب السلمي علاقاته الخارجية)[24].

لقد اقترن نظرية (الســـلام الديمقراطي) الى حد بعيد بكتابات مايكل دويل Michael Doyle، وبروس روســيت Bruce Russet، وفرانســيس فوكو ياما Francis Fukuyama، يقول مايكل دويل (ان التمثيل الديمقراطي والالتزام بحقوق الانســان والترابط العابر للحدود الوطنية كل ذلك يفســر اتجاهات الميل الى الســلام

---

(22) فرهاد جلال، الامن ومستقبل السياسة الدولية، منشورات اكاديمية التوعية وتأصل الكوادر العراق، 2010، ص204.

(23) ليث زيدان، ماذا نقصد بالسلام الديمقراطي؟ الموقع الحوار المتمدن – العدد (1939)، 2007/6/7.

Hhttp: // www.ahewar. Org// debit/ show. arb.asp? aid = 98771

(24) جوزيف ناي، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: -احمد امين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2008، ص82.



التي تتميز بها الدول غير الديمقراطية (ميالة الى الحرب) فمن دون هذه القيم والقيود فان منطق القوة يحل مكان منطق التوفيق[25].

اما بروس روسيت يعتبر ان الديمقراطية عامل اساسي لتحقيق السلام العالمي حيث ان علاقة الســـلام النســـبي بين الديمقراطيات هي نتيجة بعض خصـــائصـــها الديمقراطية أكثر مما هي حصـيلة الخصـائص الاقتصـادية او الجيوسـياسـية وهذا ما يجعل الديمقراطيات تشعر بالعدائية تجاه الحرب[26].

كتب فرانســـيس فوكو ياما في كتابه (نهاية التاريخ وخاتم البشـــر) ان الدول الليبرالية أكثر استقرارا وخالية من التناقضـات الاسـاسـية او أكثر مسالمة في علاقتها الخارجية[27].

لذا هناك علاقة عكسية بين الديمقراطية واستخدام القوة أي انه كلما كان نظام الدولة ديمقراطيا قل اســتخدامه للقوة وســاد الســلام والعكس صــحيح. لذا ســتكون الصراعات بين الديمقراطيات نادرة **وذلك للأسباب الاتية** [28]:-

1-يـأمل صناع القرار المعنيون في الديمقراطيات بأنهم قادرون على حل الصراعات وعن طريق التسويات ونبذ العنف مراعين حقوق خصومهم وكياناتهم الثابتة.

2-تســتنتج الديمقراطيات القواعد الســلمية لحل الصــراع مع الديمقراطيات الاخرى وستتوقع من الاخرين فعل الشيء ذاته معها.

---

(25) نقلا عن حسين عارف العيبي، القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1983، ص74.

(26) محمد سعدي، مصدر سبق ذكره، ص58.

(27) فرانسيس فوكو ياما، نهاية التاريخ وقائم البشر، ترجمة: -حسين احمد امين، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الاولى، 1993، ص18.

(28) ايناس عبد السادة علي نعمه العنزي، استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الخطر والاباحة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، بغداد، 2006، ص16.

3-كلما زاد استقرار الديمقراطية ستزداد نسبة سيطرة المبادئ الديمقراطية على سلوك تلك الدول مع الديمقراطيات الاخرى وستزداد نسبة توقع الديمقراطيات الاخرى في ان سلوكها الدولي سيكون محكوما بالمبادئ الديمقراطية.

4-اما في حالة حدوث صراعات عنيفة بين الديمقراطيات فسيكون سببا على الارجح ان واحدة منها على الاقل غير مستقرة سياسيا.

نظرية السـلام الديمقراطي تعتقد ان الدول الديمقراطية نادرا ما يحارب بعضـها البعض على الرغم من انها قد تدخل في حروب ضــــد دول اخرى، حيث ان الدول الديمقراطية تعتنق ضـــوابط التوفيق التي تمنع اســتعمال القوة والحروب بين أطراف تعتنق نفس المبادئ.

يؤكد صـــــامؤيل هنتيغتون Samuel Huntington في هـذا الإطـار ان الديمقراطيات مع بعض الاســتثناءات غير المهمة او الشـــكلية لا تتصـــارع مع ديمقراطيات اخرى أي ان تســوي الديمقراطيات خلافاتها المتعلقة بتعارض المصـــالح فيها بينما من دون التهديد باستخدام اية قوة عسكرية او استخدامها فعلا ومن المسلم به ان تعارض المصـــالح ســوف ينشــأ بين الدول الديمقراطية لكن المعايير والقيود المؤســسية المشـتركة تعني انه نادرا ما تحصـد الديمقراطيات تلك المنازعات الى حد استخدام القوة فهي تقوم بتسوية خلافاتها عبر الوسائل الدبلوماسية[29].

وعلى الرغم من اجماع نظرية الســـلام الديمقراطي بخصـــوص كون الدول الديمقراطية مسالمة فان الشيء الملفت للنظر هو ان هذه النظرية تنتج مبادئ تفوض اســتخدام القوة حيث تعطي للدول الليبرالية الحق في الحرب دفاعا عن النفس لتحمي وتحافظ على الحريات الاساسية لمواطنيها ومؤسساتها السياسية الديمقراطية الدستورية ويمكن الاشارة كذلك الى حق الدولة الديمقراطية في الدفاع عن حلفائها الشرعيين وإذ

(29) نقلا عن محمد سعدي، مصدر سبق ذكره، ص58.

من خلاله قد يظهر البعض الدعم لشــكل ما من الدفاع الجماعي او الامن الجماعي اضافة الى ان هذه النظرية تعطي الحق في شن الحرب لإيقاف الانتها كان الفاضحة لحقوق الانسان اذ ما امتنع المنتهك عن الاستجابة للعقوبات غير العسكرية[30].

كذلك الحق لنشـــر الديمقراطي والعمل على احترام مبتدئ القانون الدولي والحفاظ على الســلم والامن الدوليين وهذا ما تحتج به الولايات المتحدة الامريكية في تبرير حروبها ضد الدول.

في نهاية هذه الدراســة وبعد ان بينا كيف ان انتشــار النظم الديمقراطية يؤدي الى الســلم الدولي حيث ان الدول الديمقراطية تميل الى حل نزاعاتها بالطرق الســلمية الدبلوماســية بعيدة عن الحرب والطرق العســكرية لذا فأن الديمقراطية والســلم الدولي يرتبط بعلاقة طردية كلما تعدده اكثر النظم الديمقراطية كنا امام نظام عالمي مســتقر اكثر بعيد عن الحروب واثارها وان الميل الى الطرق الســلمية والدبلوماســية في حل المنازعات الدولية بعيد عن الحرب بدوره يؤدي الى انخفاض نسـبة الانفاق العســكري وزيادة نسبة الانفاق التكنلوجي والعلمي والخدمي لذا فان الانفاق العسكري بدوره يتأثر بالأنظمة الديمقراطية وان انتشارها يؤدي الى نقصـان حجم الانفاق العسكري والعكس صـحيح ان ازدياد الانفاق العسـكري يفهم منه ابتعاد الانظمة التي تتمتع بزيادة انفاقها العسكري عن الديمقراطية وتتجه الى حل نزاعاتها عن طريق القوة العسكرية والحروب باســتثناء بعض الدول العظمى التي تفســر زيادة انفاقها العســكري للعمل على نشــر مبادئ الديمقراطية وحقوق الانســـان ومحاربة النظم الاســـتبدادية والتي تنتهك حقوق الانسان ومبادئ القانون الدولي.

---

(30) ايناس عبد السادة العنزي، مصدر سبق ذكره، ص143.

1-ايناس عبد السادة علي العنزي، استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الحظر والاباحة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، بغداد، 2006.

2-جوزيف ناي، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: -احمد امين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، مصر، 2008.

3-جون ستون، الاستراتيجية العسكرية (سياسة واسلوب الحرب)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، دراسات مترجمة (70)، 2014.

4-حسيب عارف العبيدي، القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1983.

5-حميد مولانا، الاسلام وازمات العالم المعاصر، ترجمة، علاء رضافي، الطبعة الثالثة، 2013.

6-ريتشارد نيرليبو، لماذا تتحارب الامم؟ (دوافع الحرب في الماضي والمستقبل) ترجمة: -ايهاب عبد الرحيم علي، عالم المعرفة، الكويت، 2013.

7-سامي مؤيد عبد اللطيف وحميد حسين كاظم الشمري، عسكرة المجتمع وأثرها في البناء الديمقراطي، المجلة السياسية والدولية، السنة التاسعة، العددان (33-34)، 2017، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

8-عبد الرزاق الفارس، السلام والخبز-الانفاق العسكري في الوطن العربي (1990-1970)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

9-علي خازن، تأثير الانفاق العسكري على التنمية، رسالة ماجستير منشورة، الجزائر، 2016.

10- فرنسيس فوكو ياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: -حسين احمد امين، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الاولى، 1993.



11- فرهاد جلال، الامن ومستقبل السياسة الدولية، منشورات اكاديمية النوعية وتأجل الكوادر، العراق، 2010.

12- محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 2016.

13- مي محمد احمد زيادة، جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على اسرائيل، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الازهر، غزة،2014.

المصادر –التقارير – ومواقع الانترنيت

1- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة، 2004.

2- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة، 2008.

3- معهد ستوكهولم للأبحاث والسلام (SIPRI) الموقع الرسمي.

4- صحيفة (ديلي تلغراف) البريطانية 18 كانون الاول، 2018.

5- ليشن زيدان، ماذا نقصد بالسلام الديمقراطي؟ الموقع الحوار المتمدن العدد (1939) Htbp: // www.ahewar. Org// debit/ show. arb.asp? Aid = 98771

6- معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، الكتاب السنوي للأسلحة ونزع الاسلحة والامن الدولي، الموقع الرسمي للبنك الدولي – والموقع Htbps: // date. albankaldwli.org

الانفاق العسكري من اجمالي الناتج المحلي.





التوصيات

1-السعي الى الحد من التسلح من اجل تحقيق منطقة الامن المشترك.

2-ضرورة الحفاظ على الإطار العام للقوانين الخاصة بالحد من التسلح ونزع الأسلحة التي تضر بالبلدان ومجتمعاتها.

3-الحرص المستمر على الالتزام بتعددية الأطراف لأنها الطريق الأمثل لتحديد نزع الأسلحة على الصعيد الإقليمي والدولي.

4-بذل الجهود الدولية وبشكل مستمر في مجال نزع السلاح النووي والاقتصار على استخدام الأسلحة لأغراض سلمية.

5-سن قوانين او تعديل قوانين للحد من التسلح.

6-الحد من تقاسم القدرة النووية للأغراض العسكرية في إطار الترتيبات الأمنية ووفق الالتزامات الدولية.

7-الامتناع عن بذل أي من الجهود لأغراض البحوث واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية او الأجهزة المتفجرة.

8-وضع برنامج متكامل وفق اطر زمنية من اجل تخفيض تدريجي لمخزونات الأسلحة.

9-اتخاذ العديد من الخطوات لتطبيق الضمانات الأمنية المنصوص عليها في معاهدات انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والكمياوية وكل ما يتعلق ببروتوكولاتها.



10-العمل على مكافحة كل اشـكال الإرهاب ومنع تمويل الارهابين وتجفيف المنابع الرئيسـة لهم وذلك لتحقيق الامن الإقليمي والدولي لضمان بيئة امنة من التطرف والإرهاب.

11- ضرورة انشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والتصدي الفاعل للمنظمات الإرهابية من خلال منظور استراتيجي متعدد الأفعال.

12- ضـرورة تفعيل وتطبيق كل المعاهدات التي تحظر الأسـلحة ووضـع رؤية شـاملة تخص هذا الجانب.

